مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٠٥**

الأربعاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرثيبال
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إيراسوريس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة (S/2014/30)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة (S/2014/30)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان، أرمينيا، إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البرازيل، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جورجيا، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، سويسرا، صربيا، غواتيمالا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، كندا، كوبا، كينيا، ليختنشتاين، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، ناميبيا، النرويج، نيوزيلندا، الهند، هولندا، واليابان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/30 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة (S/2014/30)

أعطي الكلمة الآن للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على دعوتي لتمثيل الأمين العام اليوم في مخاطبة المجلس بشأن البند المعنون ”الحرب ودروسها، والسعي إلى سلام دائم“. إن أهمية وحسن توقيت هذه المناقشة واضحان جداً عندما ننظر إلى سوريا، أو إلى جنوب السودان، أو جمهورية أفريقيا الوسطى في هذه اللحظة.

إن مؤسسي الأمم المتحدة، في سعيهم إلى وضع حد لويلات الحرب، كان أكثر ما يدور في عقولهم التجربة المريرة لوطيس الحرب العالمية التي دارت رحاها بين الدول. في السنوات الأخيرة، كثيرا ما تحض الأمم المتحدة على المساهمة في إنهاء الصراعات داخل الدول وليس بين الدول. وعلاوة على ذلك، أود التطرق إلى نقطة تتعلق بمناقشة اليوم، فحتى وأن كانت حدة الصراعات بين الدول قد خفت من حيث العدد، نرى في كثير من الأحيان تكرار الصراعات داخل الدول.

في كلا النوعين من النزاعات، قد تكون تشويهات التاريخ والهوية من العوامل المساهمة في النزاعات. فالخطب البلاغية وقت الحروب تؤدي إلى الانقسام. ومساعدة الجماعات داخل الدول إلى درجة تتجاوز التفكير القائم على المحصلة الصفرية لحملها على التوصل إلى موقف وطني مشترك مسألة تكتنفها

صعوبة جمة. ومن الجدير بالذكر أن للأمم المتحدة تاريخا طويلا في المساعدة في التماس الوسائل الكفيلة بحل النزاعات الإقليمية، ولكن التوفيق بين الرؤى المتناقضة من حيث التاريخ والهوية يتضاءل كثيرا أمام التقدم العلمي.

بينما نأمل في المساهمة في إحلال السلام الدائم عندما نتصرف – سواء بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن أو في الأمانة العامة – فقد بينت الأزمات الماضية أن الضرورات الملحة تطغى على الموقف العام بحيث تقلل في كثير من الأحوال من الاهتمام بالجوانب الطويلة الأجل، على الرغم من أن بناء السلام الآن أصبح جزءا لا يتجزأ من عملنا في تدبر أمر الصراعات ومنع نشوبها. وبعبارة أخرى، بينما لدينا معادلات صمدت أمام اختبار الزمن، وهي معادلات من أجل الفصل بين الجيوش، ومن أجل مساعدة المحتاجين، ورسم خرائط الطرق السياسية وإعادة بناء الطرقات الفعلية، والوزارات، لا نتأمل كثيرا في قدرتنا على استتباب الثقة في المجتمعات، وتعزيز المصالحة الحقيقية. وبيت القصيد هنا هو: كيف يمكننا رتق النسيج الاجتماعي الممزق بحيث يتكلم المرء مع خصمه مرة أخرى، وأن ينظر إليه بوصفه إنسانا بدلاً من كونه عدوا؟

في الوقت الذي يتعين علي اليوم سبر أغوار الجوانب الخفية في هذا الموضوع، سوف أتناول مسألتين رئيسيتين. ما هي العناصر الأساسية للمصالحة؟ وكيف ينبغي للأمم المتحدة أن تتناول مسألة تدبر الأزمات بالاقتران بالحتمية المتمثلة في تمكين المجتمعات من تضميد جراحها؟

لذلك، ما هي العناصر الأساسية للمصالحة؟ عندما أشير إلى المصالحة، فإن ما يدور في خلدي ما يلي – حصر وتبادل وجهات النظر حول الماضي، بما في ذلك فترة ما قبل نشوب الصراع، من أجل استعادة الاحترام والثقة المتبادلين بين المجموعات والأفراد. لتحويل هذه إلى حقيقة واقعة، أرى هناك مسؤولية مزدوجة. أولاً، مسؤولية المجتمع الدولي في المساعدة على تهيئة الظروف المناسبة، ثانيا، تمكين الجهات الفاعلة الوطنية من الوفاء بمسؤولياتها لإعادة بناء الثقة والاحترام، بما في ذلك محاسبتها على السلوك والإجراءات الخاصة بها.

إن إعادة بناء الثقة والاحترام تتطلب تعامل الفرد مع الآخر على جميع مستويات المجتمع، وليس فقط على مستوى النُخب السياسية والاقتصادية. على القادة أن يجعلوا من أنفسهم قدوة للغير، ليس فقط بالكف عن إلقاء الخطب الرنانة في زمن الحرب، وإنهاء الترويج المتعمد للمظالم، بل أيضا بالتعهد بالعمل بتعاون صادق وتفحص أمين للأدوار التي يقومون بها خلال الصراع. يتعين على القادة أيضا البرهان على تحليهم بتقاسم السلطة وضروب الحكم الأخرى بعد انتهاء الصراع بحيث لا يكون ذلك دلالة على أن الفائز يستأثر بكل شيء، ولكن توفير المجال لتمكين جميع فئات المجتمع من المشاركة.

كثيراً ما يقال أن الشباب هم الأمل في التغلب على الكراهية التي سادت الماضي. ولكن الواقع يبين أن الشباب الذين ترعرعوا بعد الحرب يجنحون إلى التطرف أكثر من آبائهم. فكونهم كثيرا ما حُرموا من فرصة الالتقاء بالآخرين، فقد حُرموا أيضا من فرصة معرفة ما لديهم من أمور مشتركة. ومن هنا، علينا بعد انتهاء الصراع العمل على إيجاد السُبل الكفيلة بكسر طوق الجمود في المجتمعات المجزأة عندما يسود الشعور بالكراهية والإحساس في أوسع صوره. فالعمل مع المدرسين والآباء والأمهات لا يقل أهمية عن العمل مع الشباب أنفسهم.

وبصورة أعم، يؤدي التعليم والمناهج الدراسية دورا في نشر الروايات المثيرة للجدل. ولما ينطوي عليه ذلك من صعوبة، من الأهمية البالغة البدء مبكرا بتطوير مناهج مبحث التاريخ التي على أضعف الإيمان تشارك في تفسيرات مختلفة

للأحداث الأخيرة. وهذا يمكن أن يشكل البداية لوضع رواية مشتركة وإقامة نقاط توافق في الخبرات الشعبية والتفكير.

انتقل الآن إلى السؤال الثاني. كيف يمكن للأمم المتحدة الجمع بين نهج إدارة الأزمات وحتمية تمكين المجتمعات من التعافي؟

خلال الأشهر القليلة الماضية، قام المجلس، فضلا عن أعمال أخرى، بدق ناقوس الخطر بشأن الوضع الكارثي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمذبحة الجارية في سوريا واندلاع القتال الضاري في جنوب السودان. بينما توجد قوى خارجية تقوم بأدوار في جميع هذه الصراعات، فإن الأسباب الجذرية والشرارة الأولى والزخم وراء هذه الصراعات داخلية من الناحية الجوهرية. في جميع الحالات الثلاث، ولئن كان الإنهاء الفعلي للقتال لازما، فلن يؤدي إلى سلام وأمن دائمين. في جميع هذه البلدان الثلاثة إنهاء القتال لن ينهي الصراع بصورة دائمة. كما شهدنا مرارا وتكرارا، فإن القتال الذي ينتهي من دون تحقيق المصالحة – لا سيما القتال داخل الدول – قتال يمكن استئنافه ويحدث ذلك في كثير من الأحيان.

أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث تعايشت سلميا الطوائف الدينية لأجيال، فإنها الآن لا تنظر إلى بعضها البعض كجيران بل كأعداء. على الرغم من صعوبة إنهاء القتال، سيكون أصعب من ذلك إعادة بناء حس مجتمعي مشترك وتأليف رواية مشتركة حول الأحداث الأخيرة، غير أنه أمر حتمي إذا ما كُتب لمواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أن ينعموا بسلام واستقرار دائمين.

أما في جنوب السودان، فثمة قصة جميلة لبلد نال استقلاله بشق الأنفس ثم تحولت الآن إلى صراع عرقي يعج بالوفيات والتشرد وينادي بالانتقام. إن ما يوحد المجموعات المختلفة أثناء الكفاح من أجل الاستقلال قد تلاشى. بعد توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، يوجد وميض أمل، ولكن إذا ما أريد لذلك أن يترسخ ويستمر، سنحتاج مرة أخرى إلى مساعدة الطرفين على الثقة ببعضها البعض.

أما في سوريا، حيث الذاكرة المشتركة والفخر في دولة علمانية متعددة المذاهب والأديان والأعراق، فقد حطمها ما يقرب من ثلاث سنوات من القسوة التي يعجز اللسان عن وصفها والفظائع التي ارتكبت ضد حقوق الإنسان. أبلغنا المجلس مرارا وتكرارا بأننا لا نعتقد أن هناك حلا عسكريا لهذا الصراع، وبأن تكاليف السعي إلى فرض حل عسكري مرتفعة ارتفاعا باهظا. وعلينا القيام بصورة جماعية بمساعدة السوريين على وقف عمليات القتل. ولكن ثم ماذا بعد ذلك؟ إن إزالة الركام وإعادة الإعمار من الناحية المادية لا تكفيان لمحو المظالم والأحقاد وغرائز الانتقام التي لا شك في أنها تتزايد في سوريا مع كل يوم يمر.

في جميع الحالات الثلاث، إن أي وقف للأعمال العدائية سيظل هشا وعرضه للانهيار من دون بذل جهود مضنية من أجل المصالحة ومن دون قيام كل جماعة بإمعان النظر بصدق في دورها في الصراع. وهناك أمثلة كثيرة يمكننا الاستشهاد بها، لكن أرجو أن تسمحوا لي باستخدام العراق كمثال.

في السنوات الأخيرة، سجل العراق نجاحات كثيرة، بما في ذلك عقد سلسلة من الانتخابات الوطنية في ظل ظروف صعبة للغاية، وعمل على استئناف علاقات إيجابية مع الكويت. نحن جميعا نحيي مجلس الأمن على الاعتراف بالتقدم المحرز في العراق، كما أشارت إلى ذلك قرارات المجلس.

بيد أننا في الوقت نفسه رأينا أن لدى طوائف العراق روايات تاريخية وسياسية حادة الاختلاف وتعوق قدرة البلد على بلوغ أهدافه المشتركة، بما في ذلك مكافحة الإرهاب بصورة عاجلة. فإقناع المزيد من العراقيين بالتخلي عن التفكير الصفري الماضي نحو صياغة خطاب عراقي مشترك أمر عسير،

ولكنه أساسي لتحقيق السلام والاستقرار في العراق على المدى الطويل.

إن الجرح المفتوح للنزاع السوري يجعل تحقيق المصالحة العراقية أمرا أكثر تعقيدا، نظرا للأزمة الإقليمية الآخذة في التعمق بين السنة والشيعة. وستصبح معالجة الشقاق السني – الشيعي أكثر سهولة حينما ينتهي القتال في سوريا، إذ تؤدي الأهوال في سوريا إلى تفاقم ذلك الانقسام. ولكن علينا ألا نتغاضى عن تقديم الدعم للجهود الحقيقة للمصالحة، لكيلا يتجدد القتال بسبب عدم رفع المظالم وتداخل حالات تقمص دور الضحية والروايات الصفرية التي تترسخ بالفعل، وفي بعض الحالات، يجري الترويج لها على الصعيد الدولي.

والدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مراقبة حالات وقف اطلاق النار أو الفصل بين الأطراف المتحاربة معروف بصورة جيدة، ويمثله نشر ما يقارب ١٢٠٠٠٠ من حفظة السلام في ١٥ مكانا في جميع أرجاء العالم. وتعمل تلك العمليات لحفظ السلام، التي عادة ما يسند إليها المجلس ولايات قوية لحماية المدنيين، في بعض الأماكن على منع النزاعات بين الدول – وأحد الأمثلة على ذلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المنتشرة في جنوب البلد – وتعمل في أماكن أخرى داخل البلد، مثل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما تضطلع الأمم المتحدة بدور هم في جهود إعادة الإعمار في البلدان التي مزقتها الحروب في السابق، مثل سيراليون أو موزامبيق.

وتلك مظاهر مادية لأعمال الأمم المتحدة للمساعدة في إنهاء النزاع. ولكن بالإضافة إلى المظاهر المادية – مثل حفظة السلام والمراقبين وإعادة الإعمار والتنمية – فان الأمم المتحدة أيضا آخذة في أن تصبح منخرطة بشكل متزايد في الجوانب غير المادية لبناء السلام. والهدف هو تعزيز السلام والأمن في المدى الطويل وعدم الاكتفاء بالمساعدة في الاضطلاع بعمليات وقف أعمال العنف التي غالبا ما تثبت أنها عابرة.

وما نشهده حاليا في اليمن جدير بالذكر على وجه الخصوص. فالاتفاق بشأن عملية الانتقال السياسي تحدد انه سيجري تناول الأحكام المتعلقة بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية من خلال عملية حوار وطني شامل على نطاق واسع. وكما يعلم المجلس، فقد اختتم ذلك الحوار قبل بضعة أيام بأحراز نتائج إيجابية يلزم رعايتها ودعمها بغية استكمال الانتقال وتعزيز السلام في اليمن.

وأود أن أكون واضحا: إننا ندرك إدراكا كاملا أن تحقيق المصالحة لا يمكن أن يكون بديلا لتحقيق العدالة، وهي عنصر أساسي لإنهاء النزاع. ومع ذلك، فان العكس صحيح أيضا. فعلى سبيل المثال، لا يمكن للمحكمتين الدوليتين ليوغسلافيا السابقة ورواندا أن يكونا بديلا لتحقيق المصالحة الوطنية. وبعبارة اخرى، فان استجلاء الحقيقة وتحقيق المساءلة عن الماضي أمر أساسي. ولكنهما لا يشكلان بحد ذاتهما خطة لإصلاح الخلل الذي تعاني منه الدولة. ويتعين مواصلة القيام بذلك العمل في الحاضر وفي المستقبل.

إن الأمم المتحدة لا تحتكر جهود تحقيق المصالحة. ولسبب وجيه للغاية، كثيرا ما يشير المرء إلى جنوب أفريقيا باعتبارها مثالا لتحقيق مصالحة وطنية فعالية للغاية يمكنها أن تعمل نموذجا للآخرين. ويوجد عدد من المنظمات، بما في ذلك الأمم المتحدة، التي تتخذ بشكل متزايد نهجا أكثر انتظاما نحو المسائل المتعلقة بتحقيق المصالحة، اعترافا بان النهاية الفعلية للقتال، بالرغم من أهميتها، لا تؤدي إلى إنهاء النزاع.

ومع أن نهج الأمم المتحدة نحو التمكين من احلال السلام الدائم قيد الاستعراض المستمر، فإنني سأشارك المجلس أربعة مجالات أعتقد أنها تستحق اهتماما خاصا.

أولا، ينبغي لاتفاقات السلام نفسها، حيثما أمكن وعند الاقتضاء، أن تقدم المبادئ والأليات الشاملة المتفق عليها التي يمكن من خلالها السعي لتحقيق المصالحة، على نحو يتناسب مع الحالة المعينة لكل نزاع.

ثانيا، يلزم النظر بصورة متأنية في توقيت عمليات إجراء الانتخابات ومراجعة الدستور. فإذا جرت هذه العمليات في وقت مبكر اكثر من اللازم، فان بوسعها إضفاء الشرعية على من يتربحون من الحرب، وبالتالي ترسيخ خطابات وقت الحرب والاقطاعيات. وبإجراء الانتخابات قبل الأون، يمكن للقادة الشعبويين الانتهازيين استغلال المظالم للحصول على المناصب، مع ما يترتب من مخاطر على احلال السلام والاستقرار في المدى الطويل.

ثالثا، يتعين أن تنبع المصالحة من الداخل ولا يمكن فرضها من الخارج. ومع ذلك، فان الجهات الخارجية – الدول الاعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية – بوسعها أن تشجع وتمكن إجراء تلك العمليات الوطنية عاجلا وليس آجلا. وفي الوقت نفسه، يلزم المجتمع الدولي والمجتمعات المعنية أن تتيح لتحقيق المصالحة الوقت اللازم. فالثقة التي تبددت بين ليلة وضحاها تميل إلى استغراق أعوام لإعادة بنائها.

رابعا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن العمليات الوطنية تختلف اختلافا كبيرا، فان مع ذلك يبدو أن هناك منفعة في النظر في المعايير المشتركة وانشاء مستودع للمعرفة النسبية والخبرة بشأن المصالحة، التي يمكن وضعها تحت تصرف الدول الأعضاء والمبعوثين الخاصين للأمم المتحدة وغيرهم.

وأود أن أختتم بياني بطرح بعض الاسئلة. هل بوسع المجتمع الدولي، وبالأخص أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة، تقديم الحوافز لتحقيق المصالحة الخاضعة للملكية والقيادة الوطنية؟ ومتى يحين الوقت لبدء العملية وكيف نصل إلى التوقيت المناسب لإجراء الانتخابات، وبصورة أعم، توقيت العمليات الانتقالية؟ وحينما تفشل جهود الوقاية ويقع التطهير العرقي، كيف نوفق تطلعاتنا لإعادة بناء المجتمعات المشتركة مع وقائع الانقسام في البلد أو المنطقة المعنية؟

وقد يتساءل البعض عما إذا على الأمم المتحدة بصورة عامة أو مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يساعد في تعزيز المصالحة الوطنية. ويحدوني الأمل في أن يبين نموذج الكارثة السورية مدى تمكن النزاعات الداخلية التي تظل بدون حل من تشكيل مخاطر جسيمة على السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، فان الأمم المتحدة نفسها، باعتبارها منظمة قائمة على الدول الاعضاء، تكون أقوى حينما تنعم الدول الاعضاء بالسلام داخليا، فضلا عن السلام مع غيرها من الدول.

وأشكر الأردن على تمكيننا من النظر في أهم الجوانب التي تميل إلى تقويض السلام الدائم. وآمل أن تؤدي مناقشة اليوم إلى بدء تفكير اكثر عمقا بشأن كيفية ضمان إضفاء المزيد من الزخم على نهجنا نحو احلال السلام والاستقرار، لا سيما حينما نتناول النزاعات الداخلية.

الرئيس: أشكر السيد فلتمان على إحاطته الإعلامية.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاردن.

(تكلم بالإنكليزية)

تعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع ”الحرب ودروسها، والسعي إلى سلام دائم“ في الشهر الأول من عام سيحيي فيه المجتمع الدولي ذكرى بداية الحرب العالمية الأولى ويتأمل في الحرب التي وقعت قبل قرن – وهي لحظة تاريخية في القرن العشرين. ولكن المناقشة اليوم ليست بشأن الحرب العالمي الأولى. فهي بشأن الدرس الرئيسي لتجربة مجلس الأمن، الذي استخلص من فترة ٦٩ عاما للعمل في إنهاء الحرب. والدرس الرئيس هو: إن وقف القتل أسهل من إنهاء النزاع، وإنهاء النزاع أسهل بكثير من إنهائه بصورة دائمة.

وقل عشر سنوات، وفي ظل رئاسة شيلي للمجلس، عقدت هنا مناقشة هامة بشأن موضوع ”المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة“ (انظر S/PV.4903)، أسفرت عن إصدار بيان رئاسي هام (S/PRST/2004/2). وألقت المناقشة الضوء للمرة الأولى بشكل من هذا النوع على القيمة البالغة الأهمية للجان الحقيقة والمساءلة القضائية بالنسبة لتحقيق المصالحة الوطنية والاستفادة من مناقشة سابقة بشأن سيادة القانون عقدت برعاية المملكة المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ (انظر S/PV.4833). والأكثر أهمية من كل ذلك أن المناقشة، بتركيزها على كيفية تعافي أي مجتمع أو دولة متأثرة من ارتكاب جرائم جسيمة، اكدت على ضرورة أن تضفي الأمم المتحدة صفة الاستدامة على جهود منع نشوب النزاع.

وللأسف، بعد مرور ١٠ أعوام، لا يزال المجلس يجد أن من الصعب ليس تناول المساءلة بصور فعالة فحسب بل أيضا الهدف الواسع المتمثل في إنهاء النزاعات بصورة دائمة، النزاعات غير الدولية والنزاعات الدولية على السواء. وما لم يناقشه المجلس إطلاقا باعتباره موضوعا منفصلا هو مشكلة الخطابات التاريخية المتعارضة، التي تتأثر في أغلب الأحيان بالتشوهات العرقية أو القائمة على النعرة القومية، وكيفية تمكنها من إثارة النزاع وأيضا إعاقة تحقيق المصالحة الوطنية والدولية بعد انتهاء النزاع. ولذلك ندعو أعضاء مجلس الأمن وسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر بصورة أوثق في الأهداف المتسلسلة الثلاثة المتمثلة في منع نشوب النزاع، وتحديدا إنهاء القتال وإنهاء النزاع ووضع حد للنزاع بصورة دائمة.

ولا يزال باقيا معنا إنهاء القتال، وهو الأسلوب الذي اتخذته الأمم المتحدة للمرة الأولى في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦١، ووضعه بالأخص داغ همرشولد ورالف بانتش وليستر بيرسون ابتداء من عام ١٩٥٦ ألا وهو: وقف إطلاق النار عن طريق المفاوضات، الذي يؤدي إلى الفصل بين القوات وإزالة الأسلحة الثقيلة من خط الفصل ومراقبة وقف إطلاق النار أو الهدنة من خلال اللجان المشتركة وأعمال الدورية المشتركة وما إلى ذلك. وتلك مهمة أثبتت الأمم المتحدة انها قادرة على أدائها.

ولإنهاء الصراع، عزز مجلس الأمن، ابتداء من عام ١٩٦١، تطوير عمليات حفظ السلام باتخاذ القرارين ١٦١ (١٩٦١) و ١٩٦٩ (١٩٦١)، حيث لم يعد هناك قدر كبير من الوساطة من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار، كما كان الحال في وقت سابق في سيناء، ولكن تم التوصل إليه بعد كفاح في بلد مثل الكونغو الذي كان غارقا في صراع في ذلك الوقت. والآفاق السياسية التي أوجدتها عملية الأمم المتحدة في الكونغو بتهدئة الوضع في أنحاء الكونغو من خلال مكافحة التمرد بصورة نشطة وكذلك من خلال حماية المدنيين، جرى بعد ذلك الاستفادة منها بالمعنى المجازي والحرفي للكلمة: حيث عُبدت الطرق وشُيدت المباني وترافق ذلك مع إنشاء مؤسسات حكومية جديدة.

ومن ثم، فإن عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام، كما نعرفها الآن، تجسدت أول ما تجسدت في الكونغو خلال الفترة من عام ١٩٦١ إلى عام ١٩٦٤. وفي الواقع، فإن الكثير مما نفعله الآن قد تم القيام به آنذاك. وهنا، اكتسبت الأمم المتحدة مرة أخرى بعض الخبرات. غير أنه لا بد من التسليم بأن الكثير من العمل في ذلك الحين كان ماديا. وكما كان شائعا في أوروبا الغربية في ذلك الوقت، لم تجر محاولات تُذكر لمعالجة المسائل النفسية الأعمق بما لها من تأثير قبل أو بعد الصراع. وكان دليل العمليات لا يتضمن سوى ”إعادة البناء والتدريب وتطوير الاقتصاد“. أما الباقي، الصدمة النفسية والمظالم العميقة والألم العاطفي والغضب المتقد، فقد كان يُترك في أفضل الأحوال للزمن وعوامل النسيان.

ومن دواعي الأسف أن ذاكرة البشرية لم تكن مطلقا متهاونة أو طيعة بهذه الدرجة. ويمكن في أغلب الأحيان أن تبقى الذكريات المبتاينة، إن لم تتم تسويتها عبر اتفاق حقيقي يستند إلى سبر أغوار الذات، كامنة مثل البارود الجاف لفترة زمنية طويلة حيث تنتقل في الكثير من المجتمعات من الآباء إلى الأبناء، منتظرة أن يثيرها شخص انتهازي ذو شخصية آسرة بما يترتب على ذلك من آثار عنيفة.

ولهذا السبب، ظلت حالات السلام الهش أو حتى السلام السطحي مدرجة باستمرار على جدول أعمال مجلس الأمن، برغم الأهمية المُعلقة على إجراء الانتخابات واتفاقات تقاسم السلطة وما إلى ذلك، لأن عمل المجلس في أغلب الأحيان لا يتضمن بحثا متعمقا بالقدر الكافي حول أسباب نشوب العديد من هذه الصراعات في المقام الأول. وهنا نتساءل: لماذا يحدث هذا؟ لقد ترتب على الحساسية الكبيرة التي تتملكنا إزاء استخدام وسوء استخدام الروايات التاريخية، نظرا لكثرة وتنوع الروايات التاريخية المتنازع فيها، أننا لا نريد، نحن الدول الأعضاء، والأمم المتحدة عموما الاقتراب من قنبلة كهذه، بالمعنى المجازي للكلمة. وإذا ما رفعنا الغطاء عن الحضارة الإنسانية، ولو حتى قليلا، ونظرنا بالداخل عوضا عن رؤية أشعة الشهامة والشفقة التي تمنحنا دعما، نخشى من أننا ربما لا نرى سوى دوامات جارفة وشديدة من مشاعر العداء والمرارة. وقد اعتقدنا بصورة جماعية أن من الأفضل إجراء حوار دون التطرق إلى التاريخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمر سيبدو كما لو كان مصالحة وهذا جيد بما فيه الكفاية. وعليه، فإننا نتكلم في العديد من جلسات مجلس الأمن عن الحاجة إلى الحوار والمصالحة، مع الإشارة إلى بند بعينه أو آخر من بنود جدول الأعمال، دون أن نعرف مطلقا في معظم الحالات ما الذي نقصده بذلك. وهذا أيضا أمر خطير.

ولإنهاء أي صراع بشكل دائم، ولا سيما الصراعات العرقية أو الصراعات الناشئة عن نعرات قومية أو أيديولوجيات متطرفة، يجب على مجلس الأمن أن يتصدى للعناصر النفسية للحرب. وقد بدأ بالفعل يدرك أهمية الذاكرة عندما أيد إنشاء لجان لتقصي الحقائق في تيمور – ليشتي والسلفادور وسيراليون، وغيرها من الدول، ولكن جرى القيام بذلك في أكثر الحالات في سياق استراتيجيات مجزأة وكان يستند غالبا إلى الرغبة في إيجاد أفضل السبل لإقامة العدل ولا يهدف إلى التخلص التام من الصراع بصورة دائمة. ولو كان الأمر الأخير هو الهدف، لكان قد تعميم هذه الممارسة في جميع أعمال المجلس.

ولكن حتى في سياق السعي إلى إقامة العدل، فمن غير المؤكد أن يؤدي كشف الحقيقة مقابل إصدار عفو، وهو أمر شائع في العديد من لجان تقصي الحقائق والمصالحة، إلى الكشف عن ندم حقيقي – وهو صنو الحقيقة اللازم والمطلوب – لأن الأمر استلزم عند إصدار العفو أن يكون هناك مقابل لاستخلاص الاعتراف في المقام الأول. ولذلك، تكون هناك حاجة في بعض الأحيان إلى إنشاء لجان تاريخية لاستكمال عمل لجان تقصي الحقائق والمصالحة.

ومما يوحي أيضا بعدم استعداد المجلس في الوقت الراهن للاعتراف بمدى الحاجة إلى الكشف عن الحقيقة من أجل تسوية الصراعات على نحو أعمق، برغم إنشائه لجان تحقيق في السابق فضلا عن المحاكم المخصصة والخاصة والمختلطة، تردده في التعامل مع المحكمة الجنائية الدولية التي لا تزال تمثل، بوصفها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة، أفضل أمل في وضع سجلات للحقائق تستند إلى عمل المحكمة مستقبلا.

وفي نهاية المطاف، بطبيعة الحال، فإنه عند إجراء تحليل عكسي للحروب العرقية أو الحروب الناجمة عن نعرات قومية أو أيديولوجيات متطرفة لتحديد نقاط منشئها، ماذا سنجد؟

سنجد كذبة قائمة بذاتها، أو سنجد بجانبها أحيانا عوامل مساهمة أخرى، مثل الجغرافيا والمناخ والندرة والتخلف، وهي كذبة ترتبط عادة برواية تاريخية بل إنها تكون في بعض الأحيان رائعة في جرأتها؛ وهي كذبة لا تُنتج سوى مزيد من الأكاذيب بمرور الوقت.

وإذا كان الأمر كذلك، يجب علينا إذن أن نسلم بأنه لا يمكن إحلال السلام الدائم أبدا إلا عند استعادة الحقيقة أو الكشف عن تقدير تقريبي جيد لها. والحقيقة في هذا السياق لا تعني تكرار مقولة مرات كثيرة جدا إلى أن يتم النظر إليها باعتبارها حقيقية، ولكنها تعني صمود حقيقة باقية، يستديمها هيكل دعم واسع من الأدلة المساندة، ولا يمكن للتفسيرات التاريخية الضيقة التي لا أساس لها أن تنال منها وتكون مصداقية هذه التفسيرات في مواجهتها محدودة أو منعدمة. وبطبيعة الحال، فإنه في المقابل عندما تكون الأدلة أضعف، يزداد عدد التفسيرات وينبغي الترحيب بالدخول في نقاش.

وعندما تظهر الحقيقة بالفعل، فإن الأمر يتطلب قبول جميع الأطراف بها، والأصعب من ذلك، تقديم تنازل، ألا وهو، أن يحاسب كل طرف نفسه علانية على أفعاله، بدلا من توجيه أصابع الاتهام إلى مسلك الآخرين. وذلك هو السبيل الوحيد الممكن لوضع أساس حقيقي لسرد مشترك، تتبعه مصالحة حقيقية وسلام دائم.

فما الذي يمكن للمجلس أن يفعله؟ على النحو المقترح في مذكرتنا المفاهيمية (S/2014/30، المرفق) التي جرى تعميمها على الأعضاء، يمكن للمجلس أن يبدأ بالتكليف بإنشاء فريق للاستشارات التاريخية لمساعدة البلدان في الحفاظ على ما سيكون في يوم من الأيام ذاكرتها الرسمية، والتي ستمثل النقطة المرجعية التي يمكن للحقيقة أن تظهر من خلالها للتخفيف من حدة توتر الذاكرة. وبالقيام بذلك في أبكر مراحل أي عملية لحفظ السلام، يمكن للمجلس أن يساعد على إرساء الأساس اللازم للبلد أو البلدان لإنشاء لجان تاريخية، إذا ما كانت ترغب في ذلك.

وأخيرا، فإن وفد الأردن يعتقد أن الأمم المتحدة، بوصفها منظمة، ينبغي أن يكون لديها وحدة كبيرة للخدمات الاستشارية التاريخية، بالإضافة إلى وحدة للاستشارات القانونية، مما سيساعد دولها الأعضاء ليس على إنشاء لجان ودعم النظم القضائية فحسب، ولكن أيضا سيساعدها على حل العديد من الروايات المتباينة بين الدول وفي داخلها على السواء. ورغم كل ذلك، فإن لدينا منذ أمد بعيد آليات قضائية من أجل حل المنازعات المتعلقة بالحدود أو التخوم. وما نحتاج إليه الآن هو آلية تاريخية لمساعدتنا على تسوية أكثر الاختلافات حدة في تفسير التاريخ، أو إذا جاز التعبير، ”النزاعات الحدودية في الذاكرة الجماعية“ بهدف التحفيز على إجراء محاسبة حقيقية. ويجب التعامل مع النعرات القومية والطائفية المتطرفة، على وجه الخصوص، بهذه الطريقة إذا كان لنا على الإطلاق أن نخلص أنفسنا من آثارها الضارة. وكل ذلك ليس بالأمر السهل، بطبيعة الحال، بل العكس هو الصحيح.

فمحاسبة المرء نفسه على سلوكه الفردي، عندما يكون هذا السلوك مشينا تماما في نظر الآخرين، تمثل واحدة من أصعب المهام بالنسبة لأي إنسان. وكلما كان الخزي الذي يولده السلوك أكبر، زادت صعوبة المحاسبة. ونحن نعلم أنه بالنسبة للغالبية العظمى من البشر الذين يرتكبون أسوأ الجرائم، وحتى عند مواجهتهم بأوضح الأدلة على الحقيقة وعلى إدانتهم وعندما لا يكون هناك عرض بالعفو من المحاكمة، يكون من شبه المستحيل أن يعترفوا طواعية بجرمهم أو أن يأخذوا ما قاموا به في الحسبان. هذه هي قصة، بل وتاريخ، المحاكمات الجنائية لأكبر مرتكبي أخطر الجرائم منذ محكمة نورمبرغ. وفي الواقع، فإنه من النادر جدا، على الرغم من آلاف المحاكمات التي

جرت في جميع أنحاء العالم، على الصعيدين الوطني والدولي، أن يعترف شخص معروف أنه مذنب بارتكاب جرائم حرب، بل وثبتت إدانته بما لا يدع مجالا للشك أمام محكمة منشأة على أساس سليم، بالذنب أو أن يحاسب نفسه على ماضيه؛ وتصبح تلك الحالات، عندما تحدث، مدعاة للاهتمام على نطاق واسع.

حسنا، إذا كان الأمر كذلك بالنسبة للأفراد، فكيف يكون الحال بالنسبة للمجتمع عموما أو القبيلة أو الأمة أو الدولة، التي يتعين عليها، من أجل مصلحتها ومن أجل مصلحة الآخرين، أن تبدأ في إجراء محاسبة كهذه؟

إننا نعترف بأن التحدي مثير بالفعل، ولكن إذا لم نواجهه، سنظل نتأرجح خلال ال ٦٩ سنة المقبلة بين إيقاف الصراعات وإنهائها بشكل دائم. والتعزيز وحده، جنبا إلى جنب مع التدريب، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، والانتخابات، وتقاسم السلطة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومعاهدات السلام وفقدان الذاكرة القسري، حقا، لن تكون كلها كافية. في معظم الحالات، سيُضيع، غياب الحقيقة والقبول، والأهم من ذلك، تشكيل إرث تاريخي مشترك، الوقت، ويُضيع مرة أخرى سعينا الجماعي لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. هذه هي الحقيقة.

ربما يبدو العائق الماثل أمامنا ضخما لدرجة لا يمكن لمجلس الأمن أو المنظمة قياسه. ولكن يجدر بنا أن نتذكر ملاحظات متسلق مارس فيما مضى تسلق الجبال، ألا وهو داغ همرشولد الذي قال: ”لا تحكم على علو الجبل حتى تصل إلى قمته. حيث ستلاحظ بعد ذلك كم هو منخفض“. يدعو وفد بلدي، بكل تواضع، أعضاء مجلس الأمن إلى رباطة الجأش والعمل الدؤوب.

(تكلم بالعربية)

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): شكرا لك، سيدي الرئيس، على أخذ زمام مبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم، التي تأتي في الوقت المناسب، الذي يصادف بداية السنة التي نخلد فيها اندلاع الحرب العالمية الأولى. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية. وأؤيد أيضا البيان الذي سيدلي به السفير توماس ماير هارتنغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

عندما يتوقف دوي المدافع، فإن ذلك لا يعني بأن السلام قد عاد. ونهاية العنف المادي أو حتى إبرام اتفاق سلام لا يمحو بمجرد جرة قلم، ذكرى الألم والمعاناة. والسؤال الذي نطرحه على أنفسنا هو، ماذا نفعل مع هذا التاريخ من الصراع؟ وبعبارة أخرى، كيف يمكننا ليس تسريح المقاتلين فحسب، بل أيضا تحرير العقول؟

بعد انتهاء الصراع، تشكل ذكرى الفظائع التي حدثت، قيدا على عملية إعادة بناء المجتمع. وثمة خطر التلاعب بالذاكرة لخدمة منطق المعارضة. في المقابل، ثمة أيضا أمثلة جرت فيها إعادة النظر في الماضي جنبا إلى جنب مع الجهود المبذولة لجمع الناس معا. وهذا هو حال أوروبا في النصف الثاني من القرن العشرين.

يشكل التكامل الأوروبي بالتأكيد، أحد أفضل الأمثلة على المصالحة. حيث أن البلدان التي تحاربت لأجيال، وكانت مسؤولة عن حربين عالميتين، عملت معا لبناء منطقة اقتصادية مشتركة أصبحت اتحادا سياسيا. اليوم، يشكل الاتحاد الأوروبي نموذجا فريدا من نوعه، حيث يتم حل المنازعات بين الدول بموجب القانون حصرا.

يبدو بأن التكامل الأوروبي يقدم لنا دروسا مفيدة لمناقشة اليوم المفتوحة. ويتمثل أول هذه الدروس في عدم وجود قدرية أو حتمية، وأن الشعوب التي اعتبرت شعوبا أخرى عدوة لها، قد اختارت منذ ذلك الحين مسار التعاون والمصالحة، مما يثبت أن مسار التاريخ قد رسم وحسم الأمر، وأن الإرادة السياسية تظل وسيلة استثنائية لتحقيق التقدم.

يتمثل الدرس الثاني، الذي يتفرع عن الأول، في الطريقة التي يفسر بها الماضي. وبينما كانت جراح الحرب العالمية الثانية لا تزال مفتوحة، رفض الأوروبيون دعوات الانتقام والتشهير. ورغم أن المسألة لم تكن في أي وقت من الأوقات مسألة نسيان ما حدث أو فرض فقدان ذاكرة بشكل قسري، عندما ينظر الأوروبيون اليوم إلى تاريخهم، فإنهم يقومون بذلك في ضوء التعاون الذي يقومون به منذ ٦٠ عاما.

ويتعلق الدرس الثالث بالواقعية التي وجهت بناء أوروبا، والتي بدأت من خلال إنجازات محددة أفضت لأول مرة إلى تضامن فعلي، على حد قول روبرت شومان، أحد الآباء المؤسسين لأوروبا. وتمثل أول تلك الانجازات الملموسة في تجميع ست دول، إنتاج الفحم والصلب في عام ١٩٥١، بما في ذلك بلدي، لكسمبرغ.

رغم ثقل الماضي، اختارت تلك الدول الست أن تتطلع إلى مستقبل مشترك. وربما كان الدافع وراء هذا النهج تحقيق مصالح اقتصادية، لكنها بدأت عملية الترابط التي عززت المصالحة. إن النموذج الأوروبي للمصالحة هو بالتأكيد نتاج للسياق التاريخي الخاص به. لكنه يوفر لنا صيغة التي لا تزال صالحة، كما يمكن ملاحظة ذلك في العملية الجارية لتوسيع الاتحاد الأوروبي.

أود الآن أن أنتقل إلى الاقتراح الوارد في الورقة المفاهيمية المحفزة التي قدمت لتضع محددات لمناقشتنا (S/2014/30، المرفق). يرد فيها اقتراح مفاده أنه بوسع مجلس الأمن، في نهاية صراع، النظر في أن يكلف فريق خبراء استشاريين تاريخيين، بمهمة مساعدة سلطات البلد أو البلدان المتضررة، فيما يخص استرداد أو حماية الوثائق اللازمة لوضع تفسير مشترك لتاريخ الصراع.

ويبدو هذا الاقتراح ملائما تماما لبعض حالات الأزمات التي يتعامل معها المجلس حاليا، على سبيل المثال، جمهورية أفريقيا الوسطى. مع العلم أن المناقشات جارية بخصوص إمكانية إنشاء بعثة تابعة للأمم المتحدة بغية مساعدة سلطات أفريقيا الوسطى على استعادة مؤسسات الدولة وسيادة القانون، ويمكن في ذلك الإطار النظر في إيفاد فريق من الخبراء الاستشاريين المتخصصين في التاريخ. كما يمكن أن يكون عمل هذا الفريق مفيدا أيضا للجنة التحقيق الدولية، التي طلب إلى الأمين العام بموجب القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣)، إنشاءها بسرعة من أجل، في جملة أمور، التحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ويمكن لجمع المصادر والوثائق أن يكون قيما أيضا فيما يخص الشروع في الإجراءات في المحاكم الجنائية الوطنية والدولية. ونحن على اقتناع تام بأن مكافحة الإفلات من العقاب تشكل جزءا لا يتجزأ من العدالة الانتقالية، وأنها ضرورية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وستساعد محاكمة المسؤولين عن ارتكاب أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، على منع وقوع مثل هذه الجرائم مجددا في المستقبل.

لذلك، فإننا ندعو فريقا كهذا لإعطاء صوت للذين لا صوت لهم، أي الضحايا، وجمع شهادات الفئات الأكثر ضعفا، مثل النساء والأطفال والأقليات. من خلال قيامنا بذلك، سنتفادى الوقوع في فخ السرد الرسمي للماضي، الذي من شأنه أن يكون بعيدا كل البعد عن الصراع كما عاشه

الناس في الواقع. حتى تتصالح مجتمعات ما بعد الصراع مع ماضيها، يتعين تسليط الضوء، كل الضوء، على الأحداث. بهذه الطريقة، يولد الأمل في المستقبل.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر الأردن على جرأته فيما يخص عقد مناقشة اليوم بشأن موضوع صعب، وهو حقا موضوع مثير، كما قلتم، سيدي الرئيس، بالنسبة لجميع الدول الأعضاء.

إن منع نشوب الصراعات هو سبب وجود الأمم المتحدة، ولكن بعد مرور ٦٩ عاما على انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو، لا نزال تكافح كل يوم من أجل ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. إننا نشهد الدمار اليومي الذي يحدث في سوريا، وفي جنوب السودان، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها، ويظل هدف السلام بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى.

من خلال دعوتك لنا إلى مناقشة اليوم، سيدي الرئيس، تساءلت كيف يمكن أن يساعد فهمنا للتاريخ، على منع نشوب الصراعات بدلا من إذكاء المزيد منها، وكيف يمكن للمجلس نفسه أن يساعد على تعزيز هذا الفهم. ثمة أسئلة حاسمة بالنسبة للمجلس، ونحن نعمل على منع نشوب الصراعات بين الدول والصراعات داخل الدول.

من أجل منع نشوب الصراعات، من البديهي أنه يتعين علينا أن نفهم أولا أسبابها ودوافعها، ويجب أن نكون قادرين على تحديد علامات الإنذار، ويجب علينا أن نتذكر بوجه خاص، ضعف البلدان التي شهدت نزاعات بالفعل. بين عامي ١٩٤٥ و ٢٠٠٩، شهد أكثر من نصف جميع البلدان التي عانت من الحرب الأهلية عودة إليها بعد أن كان يبدو بأنها قد انتهت. في كثير من الأحيان، يبدو التاريخ قدرا.

إن الآليات الوطنية عادة ما تكون في وضع أفضل يمكنها من تحديد أسباب الصراع وما حدث خلاله. ويمكن للجان الحقيقة والمصالحة توفير سرد موثوق للأحداث التي أدت إلى نشوب النزاع أو وقعت خلاله، ومن ثم تكون بمثابة حصن حاسم ضد أولئك الذين قد يسعون إلى استخدام وإساءة استخدام التاريخ من أجل إشعال المزيد من الصراعات.

وينبغي لمجلس الأمن أن يقدم دعما قويا لتلك الآليات، على نحو ما فعل في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) فيما يتعلق بمالي.

وبالمثل، يتعين على أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون السياسية ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، أن تدعم وتشجع عمليات الحقيقة والمصالحة. وتضطلع عمليات المساءلة بدور هام في المساعدة على كشف الحقيقة. والعدالة التي تُعتَبَرُ مشروعة يمكن أن تساعد المجتمع على تجاوز آلام الماضي بمساءلة المجرمين وتمكين الضحايا من التعبير عن آرائهم. والمحاكم الجنائية، سواء كانت وطنية أو دولية، يمكن، من خلال استنتاجاتها، أن تضفي المشروعية على الحقائق التي يمكن الاعتراض عليها بخلاف ذلك، مما يُصَعِّبُ على المجتمعات إنكار مظالم الماضي.

يجب مساءلة مقترفي الجرائم الخطيرة بغض النظر عن الانتماء. وعدالة المنتصرين لا تدوم طويلا وهي مُدمِّرة في نهاية المطاف. ومن بين الانجازات التأسيسية للأمم المتحدة، نشر الحقوق العالمية باعتبارها قاعدة مقبولة، أي الفكرة المتمثلة في ما يترتب علينا من واجبات بغض النظر عن قوتنا النسبية مقارنة بالآخرين. ويجب على المجلس أن يواصل التأكيد دوما على تلك الفكرة.

وينبغي لمجلس الأمن أيضا أن يستخدم استخداما كاملا الأدوات المتاحة له، مهما كانت معيبة بطبيعتها. وقد أثبتت لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق التي ينشئها المجلس بموجب المادة ٣٤ من الميثاق أنها آليات مفيدة. والقرار الذي

اتخذه المجلس مؤخرا باعتماد القرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) لإنشاء لجنة للتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى جزء هام من معالجة ذلك النزاع.

وبطبيعة الحال، يمكن لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى أن تقوم بدور أيضا. فلجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، التي أذن بها مجلس حقوق الإنسان، أدت دورا مقنعا في التثبت من الحقائق الفظيعة لذلك النزاع.

يومكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور أيضا. فالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأفريقي مؤخرا بإنشاء لجنة للتحقيق في الأحداث المرتبطة بالنزاع الحالي في جنوب السودان مثال على ذلك. وفي منطقتنا، تتعاون رابطة أمم جنوب شرق آسيا مع الأمم المتحدة على توثيق الدروس المستفادة من أدوار الرابطة فيما يتعلق بالمساعي الحميدة والوساطة والتيسير وتبادل المعلومات عن الطريقة الفعالة للقيام بعمليات السلام وإجراء المفاوضات. ويمكن لجميع تلك الأدوات أن تساعد المجتمعات على تفهم الأحداث التي أدت إلى النزاع أو وقعت خلاله. ويمكن للعمليات الشاملة والشفافة أن تساعد على كفالة مراعاة مختلف المنظورات والتظلمات والاعتراف بها، وبالتالي، تكوين صورة عن التاريخ العام للنزاع. ولا بد من إدراج آراء المرأة في هذه العمليات. وتعزيز التعليم المنفتح أمر أساسي.

لكن من البديهي أنه يجب علينا أن نكون واقعيين إزاء آفاق التوصل في نهاية المطاف إلى تاريخ مشترك. فغالبا ما يكون تاريخ واحد لنزاع ما أو فهم واحد للأحداث قابلين للتحقيق أو مرغوب فيهما بالضرورة. ولا بد أن تكون هناك تفسيرات مختلفة للأحداث، لكن حقائق تلك الأحداث ينبغي أن تكون دامغة. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا للتثبت من تلك الحقائق وتسجيل الشهادة وتوثيقها. وبعد ذلك ينبغي أن يكون بمقدورنا أن نكفل عدم استفراد المنتصرين بإملاء التاريخ. والأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في هذا الصدد، دور غالبا ما يكون حاسما، وهو دور ينبغي أن ندعمه بصورة جدية في أعمالنا.

وبطبيعة الحال، ينبغي ألا نكتفي بمجرد الدفاع عن المصالحة والتفاهم التاريخي المشترك. ويجب أن نبذل أيضا جهودا عملية لنكفل عدم استغلال الخلافات من أجل تأجيج مزيد من الصراعات. ومما يكتسي أهمية مركزية في ذلك المسعى، كفالة قدرة المجتمعات الخارجة من الصراعات على القيام بصورة فعالة بالوساطة لحل الخلافات ومعالجة التظلمات. وهنا يأتي بناء السلام الحقيقي والطويل الأجل، مع تشديده على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والوصول إلى المؤسسات القضائية أو المؤسسات الأخرى، والحوكمة الديمقراطية التشاركية. وستكون النتيجة المأمولة هي المشروعية المؤسسية والتماسك الاجتماعي. ويتعلق الأمر، في نهاية المطاف، ببناء مجتمعات جامعة يتم فيها التأقلم مع الاختلاف، سواء كان إثنيا أو عرقيا أو دينيا أو سياسيا أو طائفيا، وتقدم فيها حماية الدولة إلى جميع الأفراد، واللجوء فيها إلى العنف والعودة إلى الصراع لايكونان غير مقبولين فحسب، بل مستحلين. حينئذ فقط، ستتمكن البلدان التي دمرها الصراع من تجاوز تاريخها.

السيد ليو جيي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بمبادرة الأردن عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

خلال تاريخ البشرية الطويل على مدى آلاف السنين الماضية، تسببت الحروب والصراعات في الدمار وفقدان عدد لا يحصى من الأرواح. وتسببت في اندثار العديد من الحضارات وحالت دون تقدم البشرية وتطورها. ويمثل منع نشوب الحروب والسعي إلى إحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية التطلع المشترك للجميع. وتسببت الحربان العالميتان

اللتان وقعتا في فترة وجيزة من ٣٠ عاما في القرن العشرين في خراب غير مسبوق لشعوب العالم. كما تركتا لنا الكثير من الدروس الأساسية والهامة.

أولا، إن السلام الدائم يتطلب مفهوما أمنيا جديدا يتسم بالثقة والمنافع المتبادلة، والمساواة والتعاون. وأمام التهديدات والتحديات الأمنية المعقدة والمتنوعة، يجب علينا أن نغير المفاهيم الأمنية التقليدية، ونحترم ونراعي الشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان، وندافع عن مفهوم أمني جديد للجميع وعن الأمن من خلال التعاون. وينبغي لجميع البلدان، الصغيرة والكبيرة، القوية والضعيفة، أن تصبح مدافعةً عن السلام ومُعَزِّزَةً له. ويجب علينا أن نسعى إلى تسوية الخلافات بالحوار، وتعزيز الثقة بالتعاون، وتحقيق الأمن العام من خلال المنافع المتبادلة والنتائج المربحة لكل الأطراف.

ثانيا، السلام الدائم يتطلب تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وفي عصر العولمة هذا، الذي تتشابك فيه مصالح الدول وتترابط فيه مصائرنا، أصبح السلام تطلعنا المشترك، والحرب لن تحظى أبدا بأي دعم. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن السبيل الفعال الوحيد لتحقيق السلام الدائم هو تسوية النزاعات بالحوار والمشاورات والتفاوض. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الجهود الرامية إلى تشجيع تسوية الخلافات والنزاعات فيما بين الأطراف في الصراعات بالوسائل السلمية، ومنع نشوب الصراعات، والحيلولة دون تصعيد الصراعات والقضاء على الحرب في مهدها.

ثالثا، السلام الدائم يتطلب تعددية الأطراف وتعزيز آلية الأمن الجماعي، التي يقع مجلس الأمن في قلبها. وتضطلع الأمم المتحدة بدور لا يعوض في التعاون الدولي على صون الأمن العالمي. ودورها ينبغي تعزيزه بدلا من إضعافه. وينبغي الامتثال بصورة فعالة لمبادىء ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، التي أصبحت هي القواعد الأساسية المقبولة في العلاقات الدولية. وينبغي لمجلس الأمن، وفقا للولاية المقدسة التي أناطها له الميثاق، أن يواصل تعزيز سلطته وفعاليته، ويضطلع بمزيد من المسؤوليات في صون السلم والأمن الدوليين، ويؤدي دورا أكبر في منع نشوب الحروب وصون السلام.

رابعا، السلام الدائم يتطلب مفهوما جديدا للتنمية يعزز المنافع المتبادلة والنتائج المُربحة لجميع الأطراف. وتشكل جهود جميع البلدان لتحقيق التعاون ذي النفع المتبادل والتنمية المشتركة أُسساً هامة لصون السلم والأمن الدوليين. وعلى خلفية العولمة، لا يمكن الفصل فيما بين البلدان، فهي تشكل مُجتمعةً مجتمعا بمصير مشترك. ولدى سعي البلدان إلى تحقيق التنمية، ينبغي لها أن تحاول الاستجابة للشواغل المشروعة للآخرين وتبحث عن المزيد من القواسم المشتركة في مصالحها بغية تحقيق التنمية المثلى التي تعود بالنفع المتبادل. وينبغي أن نسعى إلى القضاء على التربة الخصبة لنشوب الصراعات من خلال تنميتنا المشتركة والتصدي للتهديدات التي يتعرض لها الأمن العالمي في مهدها بغية وضع أساس قوي للسلام والأمن الدائمين ولبناء عالم متناغم ينعم فيه الجميع بالرفاه.ومضى ما يقرب من ٧٠ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية. والتفكير في تلك المأساة التي لم يسبق لها مثيل أبعد ما يكون عن أن يتوقف. ويمكن للخبرة السابقة أن تكون بمثابة معلم. ونحن هنا اليوم من أجل استخلاص الدروس من التاريخ لكي نحافظ أكثر على السلام. ولن تلتئم جراح الحرب ويتحقق السلام الدائم حقا إلا بمواجهة التاريخ مواجهة مباشرة من خلال التفكير العميق بتلك الدروس المستقاة وذكراها. إن المحاولات الرامية إلى تجاهل حقيقة التاريخ أو حتى تغييرها، نكران جرائم العدوان أو إخفائها أو عكس مسار الحكم على الحرب العدوانية لا يؤدي إلا إلى زعزعة السلم الإقليمي فحسب، بل أيضا إلى تشكيل تحديات خطيرة أمام قضية السلام البشرية. وعلى المجتمع الدولي أن يكون يقظا كثيرا في هذا الصدد.

وفي تحد للمعارضة الشديدة من المجتمع الدولي والدول المجاورة، قام رئيس وزراء اليابان، السيد آبي، مؤخرا بزيارة مزار ياسكوني، الذي يحيي ذكرى العديد من مجرمي الحرب من الطراز الأول وغيرهم من المجرمين، لكي يثني على أولئك الذين شنوا الحرب العدوانية وتلطخت أيديهم بدماء شعوب البلدان التي غزتها اليابان. إن مزار ياسوكوني أداة خاصة ورمزا للعدوان العسكري الياباني. وحقيقة أنه لا يزال يُنظر حتى يومنا هذا إلى مجرمي الحرب المدانين من المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى على أنهم آلهة، وتشويه تاريخ أعمال العدوان، وتعزيز المنظور الخاطئ للتاريخ في محاولة لعكس مسار الحكم على الحرب العدوانية والمسؤولية عنها، وثناء السيد آبي على أولئك الفاشيين ومجرمي الحرب، كلها أمور لا تقل عن كونها تحديا للانتصار على الفاشية وللنظام الدولي الذي أنشئ بعد الحرب على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

ومن الطبيعي أن تلقى هذه الأعمال معارضة شديدة وإدانة من الصين حكومة وشعبا، فضلا عن المجتمع الدولي. وينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أنه ينبغي للأعضاء في الأمم المتحدة أن تكون بلدانا محبة للسلام وتقبل بأحكام الميثاق. إن السيد آبي يحاول عكس الحكم على الحرب العالمية الثانية والدفاع عن مجرمي الحرب. ولا يمكن أبد لهذا أن يقبله الأشخاص ذوو الضمير أو البلدان التي تتمسك بالعدالة. وسواء اختار اليابانيون الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده من خلال قبول الانتصار في الحرب ضد الفاشية والنظام الدولي الذي أنشئ بعد الحرب، أو دعم مجرمي الحرب فإنها مسألة مبدأ. وينبغي للقادة اليابانيين أن يقروا بتاريخ العدوان والتفكير مليا به وأن يعوضوا عن أخطائهم باتخاذ الإجراءات لاستعادة ثقة المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول المجاورة لليابان.

ما من أحد يمكن أن يتحدى الاتجاه الحالي للتاريخ. إن أي عمل يرفض التفكير في تاريخ العدوان، ويلغي نصر شعوب العالم على الفاشية ويتحدى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، سيكون عديم الجدوى وسوف يرفضه التاريخ.

والصين مستعدة للعمل مع جميع البلدان المحبة للسلام في العالم من أجل دعم الضمير الإنساني، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والعدالة الدولية، والدفع بالعالم نحو تحقيق الأمن المشترك والسلام الدائم.

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الأردنية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان على بيانه الشاحذ للفكر.

ويعرب وفد بلدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به رئيس وفد الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق.

إن الدروس التي استقتها البشرية من فظائع الحرب تجسدت في كثير من الأحيان في الجمع بين الأعمال المعيارية والمؤسسية. وبالتالي، فاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شأنهما شأن الأمم المتحدة نفسها، نشآ مباشرة من تجربة الحرب العالمية الثانية. ويستمر القانون الإنساني الدولي، الذي انبثق من الذكريات الدموية لمعركة سولفيرينو، في التطور استجابة للواقع الجديد للحرب في القرن العشرين، مسفرا عن عملية التعزيز في عام ١٩٧٧ للأحكام المتعلقة، في جملة أمور، بعدم قانونية الهجمات العشوائية ضد المدنيين، وتوسيع نطاق تطبيقه على النزاعات غير الدولية.

وبرزت المفاهيم الرئيسية لحماية المدنيين والأمن البشري والمسؤولية عن توفير الحماية، التي تكتسي أهمية بالنسبة لأعمال المجلس، بوصفها أحد أوجه التصدي للطابع المتغير

للصراعات الحديثة. وأسفر السخط الأخلاقي في مواجهة الفظائع الجماعية والحاجة الملحة للتصدي للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الكبرى، عن إنشاء المحاكم الجنائية الدولية والمختلطة والمحكمة الجنائية الدولية، وهي الهيئة التي يتمثل الغرض منها في جعل المساءلة عالمية بحق. وأثبتت لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق المنشأة نفسها بوصفها أداة هامة لتسجيل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. واليوم، فإن هذه الأدوات مفيدة في عمل المجلس.

كما شهد العالم أنشاء أكثر من ٣٠ لجنة تقصي حقائق ومصالحة، من أجل أن تبحث في انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وتسجلها وتكون شاهدة عليها. وتكتسب التوصيات الصادرة عن تلك اللجان قدرا كبيرا من الشرعية، وهي ضرورية لوضع حد للإفلات من العقاب ومنع وقوع مزيد من الانتهاكات. علاوة على ذلك، تكتسي هذه اللجان أهمية في عملية تعافي المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع، حيث إن تبادل القصص الشخصية المنطوية على الألم والخسارة يمكن أن يساعد على استعادة الضحايا لكرامتهم ويوفر لهم الشجاعة على المضي قدما في الحياة.

في منطقتنا من العالم، تم إنشاء لجان مشتركة من المؤرخين للسعي إلى فهم مشترك للمسائل المثيرة للجدل. إن معرفة الحقيقة والذاكرة التاريخية ضرورية حيث إن العلم بالفظائع وذكرى الأعمال الوحشية وسيلتان قويتان لدفع البشرية نحو التماس سبل أفضل وأكثر فعالية لحماية حياة الإنسان والكرامة الإنسانية وتحقيق السلام الدائم.

ومع ذلك فإن الحقيقة وحدها لا تكفي لإحداث التأثير. إذ يجب أن تدعمها الإرادة السياسية وأن تكون راسخة بقوة في إطار قانوني ومؤسسي مؤات لاحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة والحوكمة الديمقراطية. وأحد الدروس الأساسية التي تتطلب تطبيقا معززا هو درس الوقاية. إن المظالم التي لم تحل والإقصاء والتهميش والأيديولوجيات المتطرفة والمطالب الإقليمية والطموحات الشخصية التي لم يكبح جماحها، والتوترات العرقية – وبعد مرور مائة عاما على بداية الحرب العالمية الأولى – لا تزال الأسباب التي تثير الصراعات، وهي متشابهة بصورة محزنة.

وإذ نعرف ذلك، من الضروري أن نحسن إلى حد كبير من قدرتنا على التنبؤ بعلامات الإنذار التي تشير إلى أن صراعا يلوح في الأفق والتصرف بناء على ذلك. والعالم مليئ بالأمثلة الملهمة على الإجراءات الوقائية. وكانت إحدى الحالات المميزة للتفكير الوقائي في أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية هي المصالحة الفرنسية – الألمانية التي جمعت بين عدوين سابقين في إطار متين من الترابط. كذلك في أوروبا، ما بدأ ببزوغ الجماعة الأوروبية للفحم الحجرى والصلب أصبح اليوم الاتحاد الأوروبي البالغ عدد أعضائه ٢٨ عضوا، الذي لا تزال الدول تسعى للحصول على عضويته ولا يزال مصدر إلهام للتحولات الديمقراطية فيما بين الدول الطامحة.

والمنظمات الإقليمية مهيأة جيدا لتطوير القدرات الوقائية. إن خبرة ليتوانيا، بوصفها كانت رئيس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا منذ سنوات قليلة ماضية، وعملنا مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي من أجل نزع فتيل الأزمات الناشئة، يعززان إيماننا بأهمية بناء الثقة، واستخدام المساعي الحميدة والوساطة من أجل منع نشوب الصراعات. وتوفر الجهود التي تبذلها المنظمات دون الإقليمية في أفريقيا وفي أماكن أخرى الرامية إلى منع نشوب الصراعات، بديلا واعدا في المستقبل.

وأحد العناصر الأساسية للوقاية هو التعليم. ومن خلال التعليم، يمكننا أن نعزز الحقيقة ونحيي ذكرى أعداد كبيرة جدا من ضحايا الحروب، وأعمال الإبادة الجماعية والتطهير

العرقي والتطرف الديني وأيديولوجيات الحكم الاستبدادي. إن قصص الضحايا أمر أساسي في تعزيز القيم الإنسانية المشتركة وفي زيادة فهم تاريخنا المشترك. وينبغي لنا أن نستخدم تلك القصص من أجل بناء السلام الدائم لكي يصبح الوعد بأنه ”لن يتكرر هذا مرة أخرى أبدا“ في نهاية المطاف حقا ”لن يتكرر هذا مرى أخرى أبدا“.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المملكة الأردنية على اقتراح ”الحرب والدروس المستفادة منها، والبحث عن إحلال السلام الدائم“ موضوعا للمناقشة في مجلس الأمن. وبذلك، فقد أثرتم تساؤلات عميقة عن دور المساءلة ودور الأمم المتحدة، فضلا عن المسؤوليات الفردية والجماعية التي تقع على عاتقنا جميعا إزاء منع وإنهاء الصراعات الفتاكة.

ونحن نعلم أن نقيض الحرب ليس السلام، وأن نقيض الحرب ليس الحرب. ويتعين علينا التحلي باليقظة دائما إزاء الهوة بين مجرد وقف الأعمال القتالية والوصول إلى المصالحة الدائمة على أساس من قبول المأثورات التاريخية المشتركة. ويتسم أولهما – وقف الأعمال القتالية – بالإلحاح وقابلية التحقق حين تؤجج نيران الصراعات وتحدث الخسائر في الأرواح، ولكن يكون الهدف الأخير – تحقيق المصالحة الدائمة – ضروريا للغاية إن كنا نبغي زيادة احتمالات عدم استئناف القتال.

ولكي تنتقل المجتمعات المحلية من حالة ”اللاحرب“ إلى السلام، فإنها بحاجة إلى معرفة ما حدث ومن المسؤول عنه، وكيف و لم ولكي تنتقل المجتمعات المحلية من إلقاء اللوم على المسيحيين أو المسلمين أو التوتسي أو الهوتو أو السنة أو الشيعة أو الدينكا أو النوير، فإنه يجب عليها أن تبدأ الكف عن الالقاء باللائمة عن آلامها على الأفراد فحسب، وليس على جنس أو دين أو عرق بكامله.

السيد الرئيس، لقد التقينا معا لأول مرة قبل عقدين من الزمان عندما كنتم مسؤولا سياسيا في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وكنت أنا صحفية أعمل على تغطية الصراع. ولاحظنا معا الدور الذي يمكن أن يؤديه الماضي المحتقن في تسميم العلاقات بين سكان توجد بينهم الكثير من القواسم المشتركة، فضلا عن عدم وجود أي خصومات شخصية قبل أن يندلع القتال على الأقل. وتؤكد تعابير الهزء التي أشعلت جولات الصراع حينئذ على دور التاريخ في تأجيج العنف. فقد كانت من الأقوال المأثورة حينها ”لا شيء ينسى...ولا شيء تعلمناه“. ومن ضمن تلك الأقوال أيضا ”إن لدينا في منطقة البلقان تاريخا حافلا ولسنا بحاجة إلى مستقبل آخر“.

واليوم نرى أمثلة لا حصر لها من المظالم القديمة التي انفرطت من عقالها جراء عدم معالجتها. ففي بورما – وهي بلد خطا خطوات تاريخية نحو الديمقراطية – لا يزال المسلمون يشعرون بأثار تعصّب بغيض عميق الجذور وسائد بين سائر قطاعات المجتمع. وقد أدى ذلك التعصب إلى حرمان الأفراد المنتمين لمجموعة روهينغيا من الجنسية، إلى جانب ضعفهم وتهميشهم. وتعاني مجموعات أخرى من السكان المسلمين من الاستبعاد على نحو متزايد من المجتمعات المحلية التي كانوا يعيشون فيها على مدى عقود من الزمان. وقد ثبت أن تلك المشاعر قاتلة بحق. فقد شهدنا جميعا خلال الأسابيع الماضية تقارير مثيرة للقلق بشأن استهداف المسلمين، بالإضافة إلى قتل العشرات منهم في بلدة مونغداو في ولاية راخين. وشهدنا في العام الماضي فظائع مماثلة في ميكتيلا.

لقد أحرزت بورما تقدما إيجابيا في جعل نظامها السياسي منفتحا على مدى السنتين أو الثلاث سنوات الماضية. غير أن العنف من هذا القبيل يسبب مخاطر جسيمة ويجب التصدي له قبل أن يزهق مزيدا من الأرواح. ويقتضي القيام بذلك إجراء

تحقيق مستقل وموثوق به في ما حدث في مونغداو. ويجب تحقيق العدالة للضحايا أيضا. وإلا فستتعمق دائرة العنف والمظالم والعنف الانتقامي والمظالم الجديدة... إلى آخره، في كل جولة من جولات العنف وسيصعب لجمها بالمقارنة بالماضي.

والأمثلة على الخلافات بشأن ما هو خاطئ وصائب في الماضي موجودة في جميع القارات، وقد تعود جذورها إلى أزمنة بعيدة سحيقة، بقدر ما هي قريبة جدا، وقد تعود إلى الليلة الماضية. ولطالما يفسد علينا في كثير من الأحيان تباين الآراء فيما يتعلق بأفعال بعينها. فقد يرى طرف عدوانا في ذلك الفعل، في حينيعتبره الطرف الثاني دفاعا عن النفس. وما يراه أحد الطرفين عدالة، قد يعرّفه الخصم بأنه انتقام. وما قد يبدو بادرة وطنية لدى أحد الطرفين، قد يفسره جيرانه بأنه نوع من الازدراء. وبوجه عام، فإن التباينات في وجهات النظر تنشأ عند تأمّل تاريخ الأديان العظيمة، أو في صعود الاستعمار واضمحلاله، أو في الحربين العالميتين، أو في سؤال بأشكال مختلفة ”من فعل ماذا بحق من“؟ في شكل سؤال متعدد السياقات.

وحتى حين يدرك الدبلوماسيون الإجابة عن هذه الأسئلة، قد يبدو للفور وفي كثير من الأحيان أنه ليس من الدبلوماسية في شيء الافصاح عنها. وكثيرا ما نميل إلى استخدام صيغة المبني للمجهول في التعبير عن حالات اندلاع العنف بالقول ”لقد اندلعت أعمال العنف“ أو”اشتعلت نيران أعمال العنف الطائفي“ وكأنها تفعل ذلك من تلقاء نفسها. وإذ نستخدم هذه العبارات، إنما خشية من إلقاء اللوم علينا. وما أسهل المساءلة في صيغتها المجردة، غير أنها تقتضي على صيعد الممارسة، الاستعداد لإسناد المسؤولية، فضلا عن قبولها في المقابل.

وليس من مصلحة أحد أن يلقي الضحايا باللائمة عن معاناتهم على مجموعة دينية أو عرقية أو سياسية بكاملها. ذلك أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية يرتكبها أفراد، بمن في ذلك، وليس بصفة خاصة، الذين يصدرون الأوامر ثم سرعان ما يتوارون عن الأنظار حين تزهق دماء الأبرياء بالفعل. ومن هنا تنشأ أهمية السجلات التاريخية. لكونها توفر أدلة يمكن استخدامها لتوطيد المساءلة الشخصية. وخلافا للادعاءات المتعلقة بالتجريم الجماعي، فإن بوسع المساءلة الفردية أن تلأم الجراح دون فتح جراحات جديدة أخرى. ويمكننا أن نساعد – عن طريق إنشاء السجلات التاريخية وحفظها – على كفالة استرشاد أصحاب المصلحة بمجموعة مشتركة من الحقائق على الأقل، متى نشأت الخلافات سواء الآن أو في المستقبل.

وتوافق حكومة بلدي على أن استرداد وحماية هذه الوثائق، فضلا عن إنشاء محفوظات وطنية حيثما لا توجد، تشكّل خطوات مفيدة وينبغي تشجيعها عند الاقتضاء وتقديم المساعدة إليها من قبل الأمم المتحدة. وبوجه عام، ينبغي – عند السعي إلى الجمع بين طرفين متخاصمين – تشجيع ممثلي الأمم المتحدة على توجيه أسئلة صعبة عن أسباب نشوب الصراع، وكيفية مقاضاة المسؤولين عنه. إن بعثات الأمم المتحدة، شأنها شأن السياسات الوطنية، ينبغي أن تسعى للوصول إلى الأسباب الجذرية للصراعات، وليس لأعراضها فحسب. وليس ثمة وضوح أشد لضرورة هذه المسألة الملحّة أكثر مما هي عليه الآن.

تأكيدا لذلك، فإن علينا أن ننظر إلى قائمة المسائل المعروضة حاليا على مجلس الأمن. فقد تفككت جمهورية أفريقيا الوسطى على أساس ديني إلى حد كبير، على الرغم من أن ذلك البلد لم يكن عرضة للعنف الطائفي بصورة تقليدية. وفي جنوب السودان – وبالرغم من وجود اتفاق نافذ لوقف الأعمال العدائية الآن – ما تزال الهجمات مستمرة، وما تفتأ سائر المجموعات العرقية تلقي باللوم على المجموعة

الأخرى، في حين يزداد توجيه الاتهامات على نحو متبادل جراء الخصومات الشخصية.

وفي سوريا، فلا حدود للأعمال الوحشية التي ترتكبها الحكومة، إذ امتدت لتشمل التعذيب والإعدامات وأعمال القصف العشوائي بالقنابل، وانتهاك حرمة وحياد المرافق الطبية، علاوة على استخدام الجوع سلاحا من أسلحة الحرب، والهجمات بالغاز على المدنيين. وزادت الجماعات الإرهابية من معاناة شعب ليس له من تطلّع حين يتجمع أفراده لإظهار تأييدهم للديمقراطية، سوى التمتع بالكرامة الأساسية لأنفسهم وأطفالهم.

وعليه، فإن التحدي الرئيسي الذي نواجهه في المضي قدما يتمثل في إنشاء هيئة انتقالية تتوفر لها ما يكفي من القدرة والمصداقية لاستعادة الشعور بالثقة بصورة متبادلة. ولكن يجب علينا أن نضع أنفسنا مكان الذين عانوا من الأعمال الوحشية، والذين فقدوا سبل كسب عيشهم ومساكنهم وأصدقاءهم وأبناءهم وبناتهم وأمهاتهم وآباءهم وأزواجهم، كي ندرك ما تعنيه صعوبة الثقة بالآخر مرة أخرى. ودون المساءلة، فلن يحدث شيء سوى تزايد انعدام الثقة.

ومن شأن هذه الوقائع القائمة اليوم أن تواصل بذر بذور الفتنة والشقاق، علاوة على تهيئة المناخ الملائم للمستبدين والمتشددين. وفي جميع هذه الحالات: جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وسوريا – توخى المجتمع الدولي الحكمة بابتعاث لجان للتحقيق بهدف توثيق الأحداث وجمع شهادات شهود العيان، بالإضافة إلى التحقيق في المزاعم المتضاربة. وليس من قبيل الصدفة أن واصلت الولايات المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة على مدى السنوات العديدة الماضية تأييد وإنشاء مزيد من لجان التحقيق وأفرقة الخبراء وهيئات تقصي الحقائق ذات الصلة بما يفوق تقريبا أي وقت آخر في تاريخ الأمم المتحدة. وقد فعلنا ذلك ليس بسبب تزايد الحروب، على الرغم من أن هناك الكثير والمؤسف منها بالفعل. إنما فعلناه لأننا نتشاطر جميعا الآن فهما أفضل للدور الذي تضطلع به لجان تقصي الحقائق والمساءلة في نهاية المطاف في الحيلولة دون تحوّل العنف المتفشي إلى دوامة من العنف المنفلت الذي لا نهاية له ولا يمكن كبح جماحه.

وليس على الذين يفصلون في الاهتمام بين العدالة والسلام سوى النظر إلى التاريخ. فهناك فيض من الأدلة الدامغة على ندرة استدامة السلام في غياب العدالة. ولا يعني هذا أن ثمة نموذج وحيد لتحقيق ذلك الهدف، وفي الواقع فإن هناك نماذج عديدة، غير أنها تبدأ جميعا بالبحث عن الحقيقة. وذلك هو الحال فيما يتعلق بمحاكمات جرائم الحرب عقب الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك هو الحال أيضا في الآونة الأخيرة، في – جملة أماكن أخرى – في جنوب أفريقيا، وفي يوغوسلافيا السابقة ورواندا والسلفادور وسيراليون.

ويبدأ تحقيق الاستقرار والسلام باستعدادنا للقيام بما يلزم لردع أولئك الذين يبتغون استخدام العنف لانتهاك حقوق الآخرين. وعلى النحو الذي يؤكده مصير تشارلز تايلور وراتكو ملاديتش الآن بوضوح، فإن المأثورات التي من شأنها أن تساعد على الأرجح في إخماد نيران الصراع هي تلك التي بوسعها أن تضع الحقائق على السجلات العامة، وتضع أسوأ المذنبين وراء القضبان.

وبعد مضي مائة عام على إطلاق النار في سراييفو، فمن المناسب تماما أن ينظر مجلس الأمن في مسألة كيفية عكس اتجاه الحرب كي يمكن فهم أسباب نشوبها بطريقة أفضل، ومن ثم معرفة ما هو ضروري لتحقيق السلام بصورة دائمة.

وفي الماضي، أظهرنا هنا في المجلس قدرتنا على التعلم. فقد تعلمنا كيف نكون أكثر شمولا في نهجنا إزاء الأزمات. وأصبحنا أكثر يقظة إزاء خطر الإبادة الجماعية وارتكاب الفظائع الجماعية، بل غدونا أكثر إدراكا للعوامل الثقافية

والدينية لتلك الحالات. وبالمثل أصبحنا أكثر استباقا في إشراك المرأة في الجهود الرامية إلى صنع السلام والحفاظ على الأمن.

لقد شرعنا في منح أصحاب الخوذ الزرق ولايات أقوى لحفظ السلام، وأضحى حفظة السلام أنفسهم أكثر إبداعا في استخدامهم التكنولوجيا والتكتيكات الجديدة. كل هذا التعلم يعود علينا بالنفع. لكن أي منها لا يكفي وحده دواءً شافياً من كل داء.

وينسحب القول نفسه على كفالة الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموضوعية لما يحدث في عصرنا، حتى يتسنى التقليل إلى أدنى حد من احتمالات التحيز، وكشف الأكاذيب قبل أن تتحول إلى أساطير.

لقد حضنا أحد الحكماء ذات مرة على أن ندعو الله ليحمينا من ”أولئك الذين يؤمنون بأنهم وحدهم مَن يملك الحقيقة“ عرف الملك حسين أن السلام يُبنى على الواقع، وأن الواقع لا ينسجم أبداً مع أي مجموعة بعينها من التصورات حول الحاضر والمستقبل والماضي. من مهمة المجلس أن يدرج هذا الفهم في عمله اليومي المتمثل في منع نشوب الصراعات وتعزيز المصالحة. ما من عمل يمكن أن يكون أكثر صعوبة من ذلك، ولا أكثر أهمية.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة): أود أن أتوجه إليكم بالشكر، سيدي الرئيس، على اختياركم هذا الموضوع المهم والمثير للخيال لمناقشة اليوم.

يتطلب تطبيقنا الفعال لمسؤولياتنا عن منع نشوب الصراعات أن نفهم الصراعات أعمق ما يكون الفهم. كثيرا ما ينصب اهتمام المجلس على الأسباب المباشرة والفورية التي تثير الصراع. تشجعنا هذه المناقشة، سيدي الرئيس، ومذكرتكم المفاهيمية الرصينة (S/2014/30) على النظر بعمق وبتمعن بحثاً عن الأسباب الكامنة وراء الصراعات وجذورها التاريخية.

يمثل الفهم التاريخي عنصر أساسيا في الدبلوماسية المثمرة. قال سيسرو مقولة شهيرة مفادها أن عدم معرفتك ما حدث قبل ولادتك يعني أن تظل طفلاً إلى الأبد. فهمنا التاريخ يعمق فهمنا للتحديات المعاصرة التي تواجه مجلس الأمن. ويساعدنا على أن نحدد بشكل أفضل استجابات السياسات الصحيحة، وأن نستخلص النتائج مما حدث في الماضي، وأن نتجنب تكرار أخطاء الماضي، أو، كما قال أينشتاين في تعريفه للجنون، فعل الشيء نفسه وتوقع نتائج مختلفة.

بوصفنا دبلوماسيين وممثلين لحكوماتنا، تقع علينا مسؤوليات جسام تجاه التاريخ. يشكل التاريخ الوطني لكل بلد من بلداننا جزءا مهما من هويتنا بوصفنا دولا قومية. تفخر جميع البلدان، ويحق لها أن تفخر، بما تحققه من إنجازات كدول، وبما تقدمه قواتها المسلحة من تضحيات، وبما يسهم به أفرادها المتميزون في تشكيل ثقافتها وتاريخها، فتخلد ذكراهم على أوراق عملتها، أو تنصب لهم التماثيل في الساحات العامة.

إن تعاملنا تعاملاً مسؤولاً مع هذه التواريخ، فإنها يمكن أن تجمع بيننا. لكن تقع علينا أيضا مسؤولية التعامل مع تاريخنا بشكل موضوعي وغير متحيز يخدم الحقيقة، ويسهم في كفالة مستقبل آمن ومستقر من خلال الاعتراف بأخطاء الماضي. ولا تكمن أهمية هذا الأمر فقط في أن الحقيقة التاريخية لها قيمتها في حد ذاتها، بل تكمن أيضا في أن التعامل الأمين مع الماضي يوفر الأساس للفهم المشترك، ويساعد على التئام الجراح، وتحقيق المصالحة، والمضي قدما.

تقدم لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا مثالاً ساطعاً على قيمة التصدي بشفافية وبدون خوف لفترة مضت من تاريخ البلد. في المملكة المتحدة، قدمت لجنة التحقيق برئاسة اللورد سافيل، التي أنجزت أعمالها في عام ٢٠١٠، صورة كاملة عن ما وقع من أحداث مأساوية في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ في أيرلندا الشمالية، عرفت باسم ”الأحد

الدامي''. لدى تقديم نتائج ذلك التحقيق إلى البرلمان، وفي معرض الاعتذار بالنيابة عن الحكومة والبلد، عبر رئيس الوزراء ديفيد كاميرون عن حقيقة أوسع نطاقاً عن المسؤولية التاريخية. فقال إن ''الانفتاح والصراحة إزاء الماضي، مهما كان مؤلماً، لا يجعلانا أكثر ضعفا؛ بل يزيداننا قوة''.

ومثلما أن النهج المسؤول إزاء التاريخ يستطيع أن يسهم في السلام والأمن، فإن العكس أيضاً، للأسف، صحيح. تقدم الصراعات في البلقان في التسعينات من القرن الماضي درساً موضوعيا في ما يترتب من آثار حين يعمد القادة السياسيون إلى تسخير السرد التاريخي المحرّف لإزكاء الإيديولوجيات القومية المتطرفة وإثارة الكراهية والتوتر بين الطوائف الدينية والمجموعات العرقية المختلفة. وكما قال السير ونستون تشرشل، فإن منطقة البلقان تنتج من التاريخ أكثر مما تستهلك.

لا يجوز أبداً التعامل مع التاريخ كسلاح فكري في إزكاء الصراعات وإدارتها أو إطالة أمدها. ينبغي عدم استدامة المنازعات التاريخية أو استخدامها لتحقيق غايات سياسية. وينبغي ألا ننسى الماضي أبداً أو نتجاهله، بل ينبغي أن نكون مستعدين للانطلاق منه إلى الأمام.

تقع علينا مسؤولية أخرى مهمة: استخلاص الدروس الملائمة من الماضي. الأمم المتحدة نفسها مثال على ذلك. فالفهم العميق لآثار الحربين العالميتين، وأوجه القصور التي شابت عصبة الأمم في فترة ما بين الحربين، هما ما اعتمد عليه هيكل الأمم المتحدة ومبادؤها المؤسِّسة. لقد ساعد فهم الدروس المستفادة من الماضي في قيام منظمة متعددة الأطراف، تتسم بالديمومة والقدرة على التكيف، فاستطاعت أن تسهم إسهاماً يستعصي على الحصر في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

بيد أن الأمم المتحدة، هي أيضا، بحاجة إلى أن تنظر بروح النقد الذاتي إلى تاريخها وأن تستخلص منه ما يلزم من دروس. سيشهد هذا العام مرور الذكرى السنوية العاشرة للإبادة الجماعية في رواندا. وسيشهد العام المقبل مرور الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية في سريبرينتسا. تشكل كلتا الحادثتين وصمة مأساوية تشين سمعة الأمم المتحدة ومجلس الأمن. هذا هو السبب في أن من الصواب ما نقوم به من السعى الآن إلى ترسيخ سياسات مثل حماية المدنيين – المسؤولية عن الحماية – والترحيب بالنهج الجديدة مثل مبدأ ''الحقوق أولاً'' في عملنا.

يصادف هذا العام أيضا مرور ١٠٠ عام على اندلاع الحرب العالمية الأولى، وهي لحظة فارقة في القرن العشرين. كانت تلك أول حرب تعم العالم بحق، وتتسبب في سقوط ضحايا بأعداد لم يسبق لها مثيل. ما يلفت النظر في عام ١٩١٤، من منظور اليوم، هو عدم وجود أي نوع من الأُطر المتعددة الأطراف كان يمكن أن تمنع انزلاق القوى الأوربية الرئيسية في الحرب. لقد نشأت حالة، في لحظة من لحظات التوتر والنزاع الدوليين، أضحى معها الأمر الطبيعي هو الانجرار نحو الصراع، بدلا من الحوار والتفاوض والوساطة. ولذلك تقدم الجنرالات إلى الأمام وتراجع الدبلوماسيون إلى الوراء.

وبعد مرور مائة عام، يشكل ذلك درساً يجب ألا ننساه أبداً. تقع على هذه الهيئة، مجلس الأمن، المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. يجب أن نضطلع بتلك المسؤولية بكل ما تحويه من معنى، وذلك بأن نضيق فجوة الخلافات بيننا وصولاً إلى هدف مشترك، وأن نستهدي بأعمق فهم ممكن للتاريخ، مستجيبين للإنذارات المبكرة، وعاملين بجد على استباق الصراعات، ومستخدمين جميع الأدوات المتاحة للمجلس لنمنع نشوب الصراعات بصورة فعالة.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر وفد الأردن على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى ما قام به من صياغة المذكرة المفاهيمية (S/2014/30). وأود

أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية.

لا ينطلق بياننا هذا من منظور إدارة الأزمات، بل استناداً إلى الوظيفة الوقائية التي يتعين على هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الاضطلاع بها عملا بميثاق الأمم المتحدة.

بلدي على اقتناع بأن أفضل نهج لحماية السكان المدنيين ولاستخدام الموارد بكفاءة هو ممارسة الدبلوماسية الوقائية النشطة كما تُفهم بمعناها الوارد في الوثيقة الفريدة المعنونة ”برنامج للسلم“. يعني ذلك استخدام الأدوات المتاحة لمجلس الأمن من أجل:

> ”العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها“، (S/24111، الفقرة ٢٠)،

بدون أن ننسى أن منع نشوب الصراعات يشكل، في جميع الحالات، مسؤولية رئيسية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

تتضمن الاستراتيجية الوقائية الالتزام بتعزيز سيادة القانون، واحترام القانون الدولي والمعاهدات القائمة، واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات، واستخدام المؤسسات والممارسات الديمقراطية التي تحترم حقوق الإنسان، بحيث يؤدي كل ذلك، في نهاية المطاف، إلى تهيئة مناخ مؤات لبلوغ مستويات أعلى من التنمية والعدالة الاجتماعية.

وفي هذا السياق، نشدد على أنه سيكون من المفيد تعزيز نظم الإنذار المبكر، والدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. يمكن لهذه المنظمات، من خلال قربها الجغرافي والثقافي، فضلا عن الفهم أفضل للأسباب الكامنة وراء الصراعات وحساسيات مختلف الأطراف، أن تسهم إسهاما قيما في هذه المساعي. لذلك فمن الأهمية بمكان إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

علاوة على ذلك، فإن دور منظمات المجتمع المدني في تحديد العلامات الأولى على العنف وقدرة هذه المنظمات على إنذار السلطات الوطنية والدولية بالحالات الخطيرة بالغ الأهمية. ونشدد بصفة خاصة على إسهام المرأة والدور الذي يجب أن تضطلع به في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام. ونؤكد على أهمية مشاركتها على قدم المساواة في هذه العمليات وأهمية السعي إلى ضمان تمثيلها على جميع مستويات صنع القرار وزيادته، تمشيا مع أحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

من شأن شكل الدبلوماسية الوقائية المقترح تفادي تمزيق المجتمعات ومنع تكرار الصراع. ويجب أن تشمل الاستراتيجيات الوقائية عمليات المصالحة في المجتمعات الخارجة من الصراع. وهذه مسألة في صميم المبادرة الأردنية بعقد هذه المناقشة. كان موضوع ”المصالحة الوطنية في مرحلة ما بعد الصراع: دور الأمم المتحدة“ هو بالتحديد الموضوع الذي اختاره بلدي خلال رئاسته لمجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، والذي اعتمد في إطاره البيان الرئاسي الذي أشار إليه الممثل الدائم للأردن (S/PRST/2004/2).

نحن نرى أن المصالحة هي على حد سواء هدف – شيء يتحقق – وعملية – طريقة تحقيق ذلك الهدف. لذلك، نرى أن لها دورا وقائيا، حيث يمكننا من خلال إدراك الانقاسامات أن نتوقع النزاعات المحتملة ونتجنبها. من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بالصراعات القائمة، فمن شأن المصالحة أن تتيح التقارب بين الأطراف المتنازعة. إن عملية المصالحة عملية بعيدة الأثر وعميقة ومحددة وتفضيلية ويجب بالضرورة أن تكون شاملة

للجميع. لا يمكننا معالجة الأسباب الجذرية للانقسامات والتحيزات القائمة إلا بهذه الطريقة. كما أنها مختلفة بالنسبة لكل المجتمع ولا يمكن فرضها من الخارج، وهي عملية ينبغي أن يكون دور الأمم المتحدة فيها هو تقديم المساعدة والتيسير والدعم.

إن المصالحة ليست ولا ينبغي أن تكون بديلا عن العدالة والمساءلة. في الواقع، فإن المصالحة لكي تكون فعالة، يجب أن تقوم على الحقيقة والعدالة والجبر. إن صكوك الأمم المتحدة، من قبيل المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102/Add.1) الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بل وفي الآونة الأخيرة، قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦٨، المعنون ”الحق في معرفة الحقيقة“، تسلم بأهمية احترام تلك الحقوق ودعمها من أجل وضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي هذا السياق، نذكر الإشارة إلى العدالة الانتقالية التي أوردها المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار، والتي لا ينبغي أن يفهم أنها نوع خاص من العدالة، ولكن باعتبارها استراتيجية تهدف تحديدا إلى إعمال الحق في العدالة والحقيقة والجبر وعدم التكرار.

ذكر رئيس جمهورية شيلي مؤخرا أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية، أيلول/سبتمبر الماضي، أن بلدنا ”احتفل بالذكرى السنوية الأربعين لأطول وأشد رجة تتعرض لها ديمقراطيتنا على الإطلاق“ و ”بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبداية الاستعادة السلمية لديمقراطيتنا“، (A/68/PV.5). في تلك المناسبة، ذكر الرئيس بينيرا إشينيكي عددا من الدروس المستفادة. يتمثل الدرس الأول في أنه ما من صراع، سواء كان داخليا أو خارجيا، يبرر على الإطلاق استخدام العنف كوسيلة للعمل السياسي أو لانتهاك حقوق الإنسان. والثاني هو أن الديمقراطية والسلام والصداقة المدنية قيم أكثر هشاشة مما نميل إلى الاعتقاد، بما يعني أنه لا ينبغي لنا أن نعتبرها أمورا مسلما بها. والثالث هو أن هناك علاقة وثيقة جدا بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، إذ تغذي بعضها البعض ويعزز كل منها الآخر. والرابع، يجب أن نتعلم من تجاربنا من أجل تجنب تكرار الأخطاء.

وللوقوف على حقيقة ما حدث في بلدي، أنشئت هيئات التحقيق ولجنة الحقيقة والمصالحة، وأنيط بها مهمة التحقيق في سجل الماضي، وتحديد ما حدث، وتقديم توصيات واقتراح طرائق للجبر والوقاية. وأقر الصك القانوني الذي أنشأ اللجنة بأنه،

”لن يمكن تلبية المتطلبات الأساسية لإقامة العدل وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، إلا بناء على الحقيقة ... ولن يمكن استعادة كرامة الضحايا في وعي الجماهير وإتاحة إمكانية تكريمهم على النحو الملائم للأسر المكلومة، إلا من عن طريق معرفة الحقيقة ...“

ولا يقل عن ذلك أهمية ضرورة الاعتراف بمعاناتهم، كي لا تتكرر هذه المعاناة مطلقا.

أود، السيد الرئيس، أن أشير إلى تقرير المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار لعام ٢٠١٢، الذي ذكر أنه منذ عام ٢٠٠٠، بدأت أو أنجزت محاكمات ٧٦ في المائة من ضحايا حالات الاختفاء والإعدام في شيلي (A/67/368). وما فتئ بلدي يعمل اليوم، في عمليته للمصالحة، ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا مع أعضاء المجتمع الدولي الذين يرون أنها مفيدة.

وأود أن أختتم بياني بدعوة مجلس الأمن إلى دعم الإجراءات المحددة التالية: تعزيز مبادرات الدبلوماسية الوقائية ونظم

الإنذار المبكر، لكي تتمكن من إرسال إشارات الإنذار الملائمة والاستجابة بطريقة فعالة وفورية؛ وتشجيع تعزيز آليات تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ونظم حماية حقوق الإنسان، على الصعد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي؛ وتعزيز الأنشطة التي تضطلع بها الهيئات الفرعية لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام، كميا تدمج المساعدات التي تقدمها إلى الحكومات في البلدان الخارجة من الصراعات الحقيقة والمصالحة كمحور رئيسي من محاور عملها؛ وتعزيز ولايات عناصر عمليات حفظ السلام التي تدعم العمليات السياسية في مرحلة ما بعد الصراع.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في بداية عام ٢٠١٤، يعيدنا التاريخ إلى صيف عام ١٩١٤ الجميل عندما سقط العالم، في غضون بضعة أيام، في براثن حرب بدا أنها لن تنتهي أبدا. ومن بين ٣٩ مليون شخص في فرنسا، فقد ١,٤ مليون شخص أرواحهم في تلك الحرب، بخلاف ٨٠٠ ٠٠٠ معوق و ٤ ملايين مصاب، مع عدم إغفال الـ ٤٠ ألف كيلومتر مربع من إقليمنا الوطني التي دمرت.

وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٨، لاحظ المراقبون أن الفرحة في باريس أقل منها في لندن، رغم إعادة مقاطعتي الألزاس واللورين إلى فرنسا. في الواقع، اختلطت مشاعر فرحة الانتصار والراحة التي حققها انتهاء القتال بمشاعر الحزن الذي تسببت فيه المذابح التي لم تنج منها أسرة فرنسية واحدة.

ونتيجة الحروب، أصبحت فرنسا بلد الأرامل المحجبات، وأيتام الحرب، والجرحى. والمعالم الأثرية المتعلقة بأولئك الموتى لا تزال تشهد على ذلك حتى في أصغر قرانا.

ليس من المستغرب، إذاً، أن فرنسا ترددت من ثم في إقحام نفسها بمذبحة أخرى. وقبل أن يتوجه الرئيس الفرنسي إلى ميونيخ عام ١٩٣٨، استجمع أفكاره في مقبرة فردان، حيث خاض ميدان القتال. ولا تزال المقبرة قائمة وسط مناظر طبيعية على شكل هلال تظللها الكآبة بعدما يقرب من ١٠٠ عام. ”أبدا مرة أخرى“، لصفوف القبور التي لا نهاية لها. وفي أيار/مايو – حزيران/يونيه ١٩٤٠، حينما وقفت المملكة المتحدة وفرنسا بفخر ضد النازية، وقع غزو آخر أودى بحياة ٩٠ ٠٠٠ من الجنود الفرنسيين في غضون ستة أسابيع. تبعت ذلك محن واحتلالات، خلّفت الموت لنصف مليون نسمة.

ومع ذلك، قرر بلدي، الذي أتعبته المصائب والمحن وتعرّض للغزو ثلاث مرات في فترة ٧٠ عاما، عدم التحضير لجولة أخرى من دورات المواجهة التي لا تنتهي، وإنما تغليب المصالحة على الانتقام. شارل ديغول، الذي أصيب بجروح وأسر في الحرب العالمية الأولى، ومخلّص الأمة في الثانية، حضر قداسا مع المستشار كونراد أديناور في رايمس، حيث تُوّج ملوكنا في الكاتدرائية التي كان تدميرها في عام ١٩١٤ رمزا لوحشية الحرب. وفي فردان، حيث وقعت أفظع المعارك دموية في التاريخ، حيث قضي على أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ جندي فرنسي وألماني، تصافح الرئيس ميتران والمستشار كول أمام النصب التذكاري للقتلى.

إن ألمانيا وفرنسا حققتا ما لم يكن يأمله أو يعتقده أحد في عام ١٩١٨ أو عام ١٩٤٥. لقد حققتا المصالحة بينهما. ولم يعد شعباهما يعتبران أنهما ورثا العداوة، ولم يعد هناك خوف أو كراهية بينهما. كان الشوط طويلا لكلا الجانبين؛ وكانت الذكريات عميقة الجذور ومريرة. وكان التعصّب قويا. لقد تطلّب الأمر عبقرية القلّة من الناس، والإرادة والشجاعة من جانب الكثيرين، والخيال والوقت. ولقد تطلّب الأمر الخيال لإنشاء المؤسسات المشتركة التي تعرّف فيها الشباب من كلا البلدين بعضهم على بعض، وتعلّم فيها آباؤهم التعاون، وتطلّب الأمر الوقت لظهور أجيال لم تتضرر بفعل الحرب. اليوم، يكتب الألمان والفرنسيون معا كتب التاريخ المشتركة، حيث يتشاطرون فيها سرد قصة واحدة على الرغم من التاريخ

الذي جلب لهم الخراب في كثير من الأحيان. التاريخ ليس مصيرا. فلقد أثبت الألمان والفرنسيون ذلك.

لكن هناك تاريخا بمثابة مأساة للشعوب، وهناك تاريخ أكثر تواضعا رواه الانسان منذ أيام هيرودوت وثوسديدس. إن ذلك التاريخ يظهر العواطف والتحيز والجهل من جانب كتّابه والقرّاء، ومع ظهور التعليم الإلزامي في القرن التاسع عشر، أصبح أداة لتزوير الهويات الوطنية التي عرّفت نفسها حصرا بأنها مناهضة لجيرانها. هذا هو التاريخ الذي طلبت منا الرئاسة الأردنية أن نمعن التفكير فيه.

إن أحدا من الدبلوماسيين لا ينكر أن هذا التاريخ قائم في عملنا. فمع كل صراع، نتطلع إلى التاريخ لفهمه، كما لو أن الماضي هو الذي يفسر غضب الإنسان – وكما لو أن كل واحد منا قد ورث الأحقاد والمخاوف، والتجسيد الجديد للخطايا الأصلية، التي تجعلنا قايين وهابيل منذ ولادتنا بالذات. وإذا كان الحال على هذا المنوال، حينئذ يحتاج ذلك التاريخ إلى تطهير. وعلى غرار المعلمين الفرنسيين والألمان، سوف نحتاج إلى تطهير كتب التاريخ مما تتضمنه من كراهية وخوف. ومثل شباب فرنسا وألمانيا، سوف نحتاج إلى تبادل الزيارات أثناء العطَل.

ماذا نستفيد من حتمية التاريخ هذه التي تظللنا إلى الأبد؟ دعونا ننظر إلى فرنسا خلال القرن التاسع عشر. روسيا، رمز الاستبداد في الشرق وقاهرة بولندا، أصبحت بسرعة في عام ١٨٩١، أقرب حليف وصديق لنا. وبالمثل، في عام ١٨٩٠ العدو الوراثي لفرنسا لم تكن ألمانيا ولكن بريطانيا العظمى، التي كنا مرارا وتكرارا على حافة الحرب معها في تلك السنين. وعندما تحالفنا مع روسيا، فربما كان الأمر أكثر معارضة لبريطانيا العظمى من ألمانيا. وفي عام ١٩٠٤، قضى إبرام اتفاقات أنتنت كورديال، في غضون مجرد أشهر، على الكراهية والتنافس اللذين كان المراقبون وقتذاك يعتقدون أنهما يستعصيان على الحل.

وثمة أمثلة عديدة مشابهة، ليس في فرنسا فحسب. إن ما يسمى بالصراعات التاريخية ليست أبدية بالضرورة. قبل كل شيء، كانت إيران حليفة إسرائيل لفترة طويلة. وبعبارة أخرى، ليس التاريخ هو الذي يسبب الصراعات أو يؤججها. فالصراعات هي التي تصنع التاريخ على شاكلتها. إن البلدين اللذين يدخلان في صراع أو اللذين يتحالفان يفعلان ذلك بسبب مصالحهما وليس بسبب نوع من المصير الأبدي. عليهما أن ينظرا إلى الماضي بغية توفير مبرر للعداء أو الصداقة، وهما يجدانه دون متاعب كبيرة لأن التاريخ يستوعب ذلك جيدا.

التاريخ استيعابي لأن أصوله غير مشكوك فيها. إنه يرى نفسه كعلم، وقد أصبح ذلك على نحو متزايد، ولكن الانسان هو الذي يكتبه. الانسان له جنسية؛ وله دين وعواطف. يضطر الانسان إلى أن تستند كتاباته التاريخية إلى وثائق قد تكون قليلة جدا أو كثيرة جدا، وعلى صياغة فرضيات، والقيام باختيارات. التاريخ من صنع البشر وهو بالتالي عرضة للخطأ. نشكر الله أننا لم نعد في العصر الذي اختار فيه علماء الحضارة الفرنسيون أثينا وعلماء الحضارة الألمان مقدونيا للتعبير عن أنفسهم وبلدانهم. ونشكر الله لأن المؤرخين ينأون اليوم بأنفسهم عن مثل هذه الانحرافات.

ولكن المواطن العادي أقل دهاء، والصحافي أقل تدقيقا، والسياسي أقل دراية من المؤرخ. ومن اليسير جدا لهم إيجاد مبرر لحماقة أسلافهم بغية تبرير الحماقات التي ترتكب اليوم. وسيجدون دائما أنه من السهل القيام بذلك. وسيكون جيرانهم، تباعا، أفضل الحلفاء أو أسوأ الأعداء، حيث أن الماضي يبرر كل شيء. ”يمكن اغتصاب التاريخ ما دام الأطفال الذي ينجمون عن ذلك ذوي مظهر حسن“ إنه قول من المفترض

أن يكون أوتو فون بسمارك قائله، وأن يعرف ما كان يتكلم عنه. الانسان لا يزال يغتصب التاريخ، وأبناء ذريته ليسوا سوى وحوش على صورته. أصل الصراع لا يمكن العثور عليه في التاريخ وإنما في الرجال. التاريخ ليس إلا أداة؛ أن ننسى ذلك يعني الخلط بين السلاح والقاتل.

ماذا علينا القيام به إزاء هذا التاريخ؟ هل لنا تقليد الألمان والفرنسيين والقضاء على تحيزاتنا دون رحمة؟ هل ذلك ممكن أو حتى مرغوب فيه؟ من المؤكد أن السؤال قد يبدو متناقضا، ولكن يظل صحيحا أن التجربة الفرنسية – الألمانية محددة جدا في طبيعتها كي تكون بمثابة مثال للآخرين. فمن ناحية، أحد الشريكين قبل أن يتحمّل مسؤوليته الأساسية كجزء من عملية الشجعان في البحث عن الذات التي تتجاوز بكثير سياق علاقاته مع جيرانه؛ ومن ناحية أخرى، اقتضى الأمر تهديدا مشتركا أرغمهما على وضع مشاجراتهما الانتحارية جانبا.

وإذا وضعنا هذه الظروف الاستثنائية جانبا، سوف نرى أنه لدى سعينا إلى تحييد التاريخ، نواجه الرفض الغريزي من جانب المواطن العادي حيال الاعتقاد بأن مصائب العالم ومحنه لا تعكس شيئا سوى أنها حتمية مجهولة. الانسان بحاجة إلى اسم للمحن التي يعاني منها. الانسان بحاجة إلى أن يشعر بأنه إلى جانب العدالة والصواب. إنه يحتاج إلى معنى للتضحيات التي يقدمها هو وجماعته. لذلك، التاريخ ضروري ولا غنى عنه في الواقع بسبب أوجه اليقين التي يتصف بها وما يقدمه من تفسيرات، وقبل كل شيء الإدانات التي يتضمنها. لن نحرم الناس أبدا من هذه الحاجة؛ والأسوأ أنه لدى السعي للقيام بذلك، قد نحيي مرة أخرى النزاعات التي باتت منسية تقريبا، ونصطدم برفض الناس التخلي عن معتقداتهم الخاصة. والواقع أن التاريخ الذي يخلو من الأطراف المذنبة سيحملهم على الاعتراف إمّا بتقاسم المسؤولية عن هذه المأساة، أو بالعجز عن منعها. وفي كلتا الحالتين، سوف يشعرون أنهم يجردون من كرامتهم.

لا، هناك حل واحد فحسب، لا جدال فيه. إنه الوقت. ”الوقت يحل كل شيء“، على حد قول الشاعر. نعم، الوقت ينساب ببطء، ولكن حتى في أوروبا، مع ما لها من ذاكرة بعيدة المدى وحماقات كثيرة، نسينا جان دارك وواترلو، ونحن ننسى القيصر حاليا. وسوف ننسى مصائبنا الأخرى.

لذلك، أود أن أختتم كلامي بمفارقة. إن فرنسا – البلد الذي تحمّل في القرن الماضي تاريخا مأساويا لا هوادة فيه هدد بالقضاء عليه، وتمكّن من تجاوز الكراهية والخوف الناجمين عنه – تنصح بأن يوضع التاريخ في مكانه الصحيح لدى مناقشته من جانب المؤرخين، طالما هم أحرار في قول ما يرغبون، ولهم حرية الوصول إلى المحفوظات التي يحتاجونها. وينبغي للدول ألاّ تتدخل في التاريخ. إنه ليس من اختصاصها ومن مهمتها.

ومع ذلك، ليس محظورا الطلب بأن يظهروا الحد الأدنى من الاحترام لمشاعر الآخرين وضبط النفس في التعبير عن الذات، ومراعاة المشاعر التي تنذر بالاشتعال في أي وقت. وباختصار، يجب أن يمارسوا الحيطة اللازمة للتأكد من أن التاريخ لا يسعى إلى الانتقام بسبب ما تعرّض له من جانب البشرية.

لدى الاستماع إلى البيان التي أُدلي بها اليوم وبالنظر إلى سائر النهج المطروحة، لا يبدو هذا النداء أنه غير مجدٍ. بالتأكيد كانت المصالحة الفرنسية الالمانية حدثا فريدا، ولكنها ربما كانت مصدر الهام لحل النزاعات الأخرى.

لا يمكنني أن اختتم كلمتي من دون المرور مرة أخرى على الذكرى المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى، وهي كارثة نجمت عنها آلام لا توصف في القرن العشرين. وما من أحد كان يريد الحرب، ومع ذلك لم يعرف أحد كيف يتحاشاها.

فليكن ذلك العجز تذكيرنا لنا بأننا لا نزال نعيش على شفير الكارثة. ربما لم يعد هناك أي أرشيدوق، ولكن لا تزال لدينا رعونة بشرية. وهذا ما يجب أن نكون حريصين على طرد الأرواح الشريرة كوننا نعرف أنها تتربص بنا دائماً، سواء في الداخل أو الخارج. فالسلام ليس أبدا من البديهيات، كما تذكرنا مقابر فردان.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن ابدأ كلمتي بشكركم وشكر الرئاسة الأردنية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم. أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الشاملة.

إن توافق هذا العام مع الذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، يجعل موضوع مناقشتنا اليوم هاما وحسن التوقيت. إن هذه المناقشة تمكننا من التفكير مجددا في ويلات الصراعات السابقة والعبر المستقاة منها. نود أيضا التماس السُبل الكفيلة بمنع نشوب الصراعات وتوطيد أركان السلام للأجيال المقبلة. بينما يمكن الاستشهاد بالعديد من العوامل التي اقتدحت شرارة الحرب العالمية الأولى، لا يمكننا إنكار أن التعصب القومي الضيق وانعدام الثقة بين الدول قد أديا إلى الحرب. لقد ساد ذلك الوقت انعدام واضح للتفاهم والتسامح فيما بين أطراف النزاع. في هذه الذكرى المئوية، نعتقد أن الاعتراف الحقيقي بخطايا الماضي والتوبة يمثلان الخطوة الأولى نحو منع نشوب حرب أخرى، وضمان إحلال السلام الدائم. قال جورج سانتايانا، الفيلسوف والشاعر الأمريكي وأحسن قولا بقوله إن من لا يتذكرون الماضي محكوم عليهم تكراره. وحقيقة أن العالم شهد أهوال الحرب العالمية الثانية، بعد عقدين فقط من الحرب العالمية الأولى، إنما تبين عدم استفادة البشرية من عبر التاريخ.

من سوء الحظ أن التوترات في منطقتنا الواقعة شمال – شرق آسيا، تزداد حدتها الآن أكثر من أي وقت مضى بسبب انعدام الثقة بين الدول. ينبع ذلك إلى حد كبير من حقيقة مفادها أن القيادة اليابانية لديها صورة مشوهة لما حدث زمن الإمبريالية. في أوروبا، على سبيل المثال، وعلى النقيض الشديد من الحالة في آسيا، فإن ما قامت به ألمانيا من جهود مضنية بعد الحرب العالمية الثانية لتجاوز ماضيها أرست الأساس لمصالحة حقيقية مع بلدان أخرى، مما مهد الطريق أمام الاندماج الأوروبي. بيد أن اليابان، لم تتمكن من معالجة ماضيها المشوب بالنزعة العسكرية أو الانسلاخ عنه. هذا هو السبب الكامن وراء كثير من الصراعات المتواترة بشأن قضايا تاريخية في المنطقة.

في الآونة الأخيرة، واصل العديد من القادة اليابانيين إظهار موقف يتسم بتحريف التاريخ عندما وقفوا إجلالا أمام مزار ياسوكوني، الذي يعج تاريخه الماضي بالعدوان، وأدلوا بملاحظات غير مسؤولة مفادها أنه لا يزال يتعين تعريف العدوان، وبتمرير وجهات نظر تاريخية مشوهة للأجيال المقبلة من خلال تنقيح الكتب المدرسية. إن السجود أمام أضرحة القادة السياسيين اليابانيين في مزار ياسوكوني حيث يُمجد الزعماء في زمن الحرب والذين تمت إدانتهم بوصفهم من عتاة مجرمي الحرب خلال الحرب العالمية الثانية، يشكل تحديا مباشرا للأساس الذي ارتكزت عليه اليابان عند إعادة انضمامها إلى المجتمع الدولي في عالم ما بعد الحرب. أن هذه الملاحظات والأعمال أنما تقوض العلاقات الموجهة نحو المستقبل وبناء السلام بين الأمم في المنطقة. كما أنها تتعارض مع أهداف وروح الأمم المتحدة التي تعبر عن تطلعات الشعوب من أجل إحلال السلام بعد أن شهدت أفظع حرب في التاريخ.

في الآونة الأخيرة، أكدت الحكومة اليابانية مساهمتها في السلام العالمي بانتهاج السياسة المتمثلة في استباقية المساهمة في

السلام. ومع ذلك، لا يمكن المرء إلا أن يتساءل عن كيفية قيام اليابان بهذا الدور، بينما نجدها في الواقع تعمل على اختلاق المزيد من المتاعب مع البلدان في المنطقة. إذا كانت اليابان ترغب جديا في المساهمة في السلام الإقليمي والعالمي، فإنه يجدر بها الامتناع عن استفزاز جيرانها بإنكارها للتاريخ.

ثمة مسألة مصدر قلق كبير ليس فقط بالنسبة لدول شرق آسيا، بل للمجتمع الدولي بأسره، أي ما يسمى بقضية ”نساء المتعة“. لقد نوقشت المسألة في الأمم المتحدة، في سياق حقوق المرأة، واستغلال المرأة في الصراعات، وجرائم الحرب ومنع التعذيب، من بين أمور أخرى. وفي الواقع، كان يوم الأحد الموافق ٢٦ كانون الثاني/يناير يوما حزينا جداً بالنسبة للشعب الكوري. فقد وافت المنية امرأة من بين النساء اللواتي أخذهن بالقوة الجيش الإمبراطوري الياباني لكي يعانين من جور الرقيق الجنسي القسري. بذلك يكون مجموع من تبقى على قيد الحياة من نساء المتعة ٥٥ امرأه. إن قضية نساء المتعة التي في صميم المسائل المعلقة بين كوريا واليابان هي أيضا مسألة عالمية هامة تخص حقوق المرأة.

إن تقارير الأمم المتحدة في التسعينات من القرن الماضي التي قدمتها السيدة كوماراسوامي، والسيدة ماكدوغال تفيد بأن مسألة الرق الجنسي في الصراعات المسلحة تتطلب قبول المسؤولية القانونية والتعويض ومعاقبة الفاعلين. في عام ٢٠٠٧، دعا كونغرس الولايات المتحدة وبرلمان الاتحاد الأوروبي إلى اعتماد القرارات وحض الحكومة اليابانية على قبول المسؤولية التاريخية أو القانونية، والاعتذار ودفع التعويضات. وهكذا فإن الرق الجنسي القسري يمثل انتهاكا لحرمة الضمير البشري.

يتعين على الحكومة اليابانية تحمل المسؤولية عن هذه المسألة. في العام الماضي، تكلم الوفد الياباني في الجمعية العامة عن تقديم اليابان تبرعات لضحايا العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. غير أنه لم يقل شيئا عن نساء المتعة. إذا كان تعريفهم لضحايا العنف الجنسي في الصراعات المسلحة لا يشمل نساء المتعة، فهل نحن أمام حالة من حالات الكيل بمكيالين أو إنكار الماضي؟ يجدر بالحكومة اليابانية أن تلتفت بسرعة إلى نداءات ضحايا جرائمها ونداءات المجتمع الدولي. وعليها أن تتصرف بغرس روح السلام والمصالحة في عقول الأجيال الشابة بتدريسها مادة التاريخ على النحو الصحيح.

بعد ما قلت كل ذلك، ما زلت أعتقد بأنه ينبغي لنا أن نتطلع إلى المستقبل. وينبغي للتاريخ أن يمضي قدما. نحن بحاجة إلى المضي قدما. ولكن حتى نقوم بذلك، علينا أن نواجه التاريخ ونستقي العبر منه لكي نمضي قدما، إذ ما من سبب آخر اجدى بالمضي قدما.

السيد شوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ”الحرب ودروسها، والسعي إلى سلام دائم“ هو الموضوع الذي اختاره الوفد الأردني للمناقشة المفتوحة لهذا اليوم، وهو موضوع يرفع هامة التوقعات إلى مستوى غير مسبوق. هذا الموضوع حير عقول المفكرين لعدة قرون، ولا يزال هاما حتى يومنا هذا. وهناك نقاط انطلاق قوية لهذه المناقشة بوصفها جزءا من النظام الحالي للمعايير التاريخية. نحتفل حاليا بحدثين أساسيين لاستخلاص العبر المستقاة من الحرب والبحث عن سلام دائم.

قبل سبعين عاماً، شهدنا رفع حصار لينينغراد، المدينة التي لم تسقط أبدا في أيدي الغزاة الفاشيين، كان ثمن ذلك أرواح مئات الآلاف من سكانها. في ٢٧ كانون الثاني/يناير، يوم تحرير الجيش الأحمر لمعسكر الموت ”أوشفيتز“، نحتفل تكريما لذكرى ضحايا المحرقة، أي جريمة النازية البشعة.

ويتسم حكم التاريخ، الذي أعادت التأكيد عليه محكمة نورمبرغ، بنفس القدر من قوة انتصار التحالف المناقض لهتلر بقيادة الاتحاد السوفيتي وهو غير مشروط مثله مثل استسلام ألمانيا النازية: فالمنظمات والممارسات والأيديولوجية النازية

إجرامية. وذلك الإدراك هو الذي حول الدول المنتصرة لتصبح الأمم المتحدة وألهم ميثاق المنظمة.

ولا تترك الحقيقة مجالا للحل الوسط. والفكرة التي مفادها أن مظاهر النازية لا يلزم مكافحتها في الوقت الحالي لأن أي مجتمع صحي سيرفض بنفسه تلك الأفكار لا تتغاضى عن الطابع الخبيث للظاهرة فحسب بل تتجاهل أيضا الواقع الحالي المنذر بالخطر. فلماذا لا يزال كتاب كفاحي المبغض للبشرية من أكثر الكتب مبيعا على شبكة الإنترنت حتى في بعض البلدان التي توجد بها تقاليد ديمقراطية عميق الجذور وطويل الأمد؟ ولماذا تزداد قوة أحزاب ومنظمات النازية الجديدة واليمين المتطرف، ولماذا تمثل الهجمات وأعمال القتل المدفوعة عرقيا حدثا مستمرا؟ ولماذا يدفن جثمان أحد الأعضاء السابقين في قوات الحماية المدنية (Waffen-SS)، الذي كافأه النازيون بمنحه وسام الصليب الحديدي برتبة الفارس، مع الأوسمة الرسمية؟ ولماذا تبذل محاولات، من خلال التحريف المحض للتاريخ، لتصوير أعوان النازيين أبطالا لحركات التحرر الوطني؟ ولماذا تعجز المؤسسات الدولية ذات الصلة عن الرد بطريقة قائمة على المبادئ على أعمال العنف البشعة التي يرتكبها العملاء ذوو النزعة الفاشية الذين يتشدقون بالتحريض المباشر على القتل؟ ولماذا يمنع ما يسمى باللياقة السياسية البعض من تأييد قرار الجمعية العامة السنوي الذي يدين أشكال النازية الجديدة وتمجيد النازية، فيما يخادع البعض الآخر ضمائرهم بشكل كامل ويصوتون معارضين للقرار؟ وكل تلك التساؤلات تتطلب إجابات صادقة. وإلا، فإننا جميعا سنواجه مستقبلا يتسم بعدم اليقين، مستقبلا سيكون بعيدا عن أفكار السلام الدائم والمبادئ الديمقراطية المعلنة على نطاق واسع.

ويمكن في الوقت الحالي إيجاد مؤسسة لا بديل لها للسعي لإحلال السلام في القانون الدولي وركيزته الأساسية، ميثاق الأمم المتحدة. ويشكل احترام سيادة الدول وهويتها الفريدة واحترام اختصاصات مجلس الأمن باعتباره الهيئة التي تتحمل المسؤولية الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين المبادئ الأساسية من أجل تجنب الاضطرابات الخطيرة التي تحدث آثارا كارثية. وظل ذلك الاستنتاج يؤكد بثمن باهظ، على نحو ما أثبته التاريخ خلال العقد الماضي.

وعلى مجلس الأمن، إذ يتحمل مسؤوليته السامية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، أن يعمل لخدمة مصالح المجتمع الدولي قاطبة، وليس لخدمة مصالح فرادى أعضائه، الذين قد يسترشدون بدوافعهم الجغرافية السياسية أو الاقتصادي أو الايديولوجية الخاصة بهم.

ولا بد من الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن وفقا لنصها وروحها.

ومتى ما اندلعت الأزمات، بما في لك الأزمات المحلية في البلدان المختلفة، من الضروري، أولا وقبل كل شيء، تيسير الحوار البناء فيما بين الأطراف المعنية.

واضافة إلى ذلك، على المرء ألا ينسى أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة لم يلغه أي أحد. ولا يؤدي فرض الوصفات، لا سيما الوصفات التي تتضمن معالجات قوية مثل تغيير النظام، سوى إلى زعزعة الاستقرار الذي يرافقه تفاقم النزاعات وانتشار التهديدات الإرهابية.

وسيظل هدف التوصل إلى السلام الدائم حلما ما لم يتم التغلب على عادة دق طبول الحرب والتوصل إلى توافق اراء قوي من أجل السعي لإيجاد حلول سياسية ودبلوماسية لأشد المشاكل حدة.

وبالرغم من التعقد الكبير للعلاقات الدولية الحالية، فإننا نشهد إحراز تقدم يدعو إلى التشجيع في بعض المجالات. وأنا أتكلم عن الاتفاق الأول الذي تم التوصل إليه بين مجموعة الأعضاء الدائمين الخمسة زائدا واحد وايران فيما

يتعلق بالبرنامج النووي للأخيرة، وقرار تدمير ترسانة الأسلحة الكيميائية السورية وعقد مؤتمر – بناء على مبادرة الاتحاد الروسي والولايات المتحدة – لتسوية النزاع المدمر في سوريا. ولا بد من تنفيد تلك التعهدات بشكل ناجح وكامل.

ومن شان تلك الجهود أن تشكل خطوة هامة صوب إحلال السلام الدائم، الذي لن يؤمن إلا بالمزيد من العمل الجدي من جانب المجتمع الدولي والاستفادة من امكانية التعاون القائمة.

السيد مانغرال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم بشأن ذلك الموضع الهام موضع اهتمام المجتمع الدولي باسره. كما أود أن اعرب عن تقديري لوكيل الامين العام للشؤون السياسية جيفري فلتمان على إحاطته الإعلامية.

وفي كل يوم حينما نشغل أجهزة التلفزيون أو الراديو، نشاهد أو نسمع كيف تعصف النزاعات بعدد كبير من البلدان، والعديد منها يوجد في أفريقيا أو في الشرق الأوسط. وآثار تلك الحروب والنزاعات ملموسة على عدة مستويات. فبالإضافة إلى خسارة الأرواح البشرية وتدمير المؤسسات والهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، شاهدنا أيضا التأثير على تماسك المجتمعات التي تمر بحالات النزاع والتداعيات على وجود الدول المتأثرة بتلك الأزمات.

وتحدث النزاعات في الوقت الحالي آثارا مدمرة على النساء والأطفال في شكل أعمال القتل والاصابات والسجن واحتجاز الجماعات المسلحة لهم رغما عنهم واستغلالهم لأغراض مختلفة، بما في ذلك بوصفهم ضحايا للعنف الجنسي والاتجار بالبشر. وتؤدي النزاعات إلى تمزيق عرى الأسر وتدمير النسيج الاجتماعي وحرمان الدول من مواردها لفترة طويلة للغاية.

ما هو العمل الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات، في مواجهة نشوبها على نطاق واسع في جميع أرجاء الكوكب؟ وماذا يمكن أن تفعل البلدان الغنية لمساعدة البلدان الفقيرة، التي غالبا ما تعمل بوصفها مسارح لجميع أنواع النزاعات، في تحسين ادارة النزاعات وإعادة السلام الدائم، بما يعود بنفع كبير على الجميع؟ وبعض النزاعات يمكن التنبؤ بها، ولا يمكن التنبؤ بأخرى. وستعين عل المجتمع الدولي أن يكرس نفسه للدبلوماسية الوقائية. وفي المناطق التي تتسم بلدانها بالضعف وتعصف بها المشاجرات العرقية المختلفة وتفتقر إلى المواد الضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها، يوجد بطبيعة الحال خطر نشوب النزاع، لا سيما حينما لا تكون جميع عناصر السكان مشاركة في إدارة شؤون الدولة أو منخرطة فيها.

وقبل بضع سنوات، كانت كوت ديفوار تعتبر ضمن أكثر البلدان استقرارا، بيد أن الحرب سادت. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، كانت التقارير تفيد بان جميع الطوائف كانت تعيش في جو من السعادة جنبا إلى جنب، ولكن الخلافات الدينية نشأت وفاجأت الجميع. ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان أمثلة اضافية، ويوجد غيرها الكثير في جميع أنحاء القارة.

كما أن ما يحدث في سوريا وغيرها من الدول في الشرق الأوسط لا يدعو إلى الشعور بالتفاؤل.

إن عددا كبيرا من بلدان الجنوب ليس بمنأى عن الحرب بسبب عدم توفر الظروف لإحلال السلام الدائم. فالفقر والبطالة وتخلف النمو والضعف الاجتماعي – الاقتصادي والاجحاف والتهميش تشكل عوامل تؤدي إلى النزاع. والحروب في عالم اليوم لا تسفر عن فائزين وخاسرين. فجميع من يتقاتلون خاسرون، لأن الحرب تلحق الدمار وتخلف عددا كبيرا من المشاكل، وعلى وجه الخصوص المشاكل المادية فضلا

عن المشاكل النفسية. والدبلوماسية الوقائية مبشرة للغاية بقدر ما هي وسيلة فعالة التكلفة لتجنب النزاع. ولإعادة السلام، يطالب البعض بتحقيق العدالة – وبعبارات أخرى، السلام القائم على احقاق الحق – فيما يمنح آخرون الأولوية لتحقيق المصالحة.

وتقوم حاجة إلى دمج كلا هذين النهجين، أي تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمية وتحقيق المصالحة فيما يتعلق بجميع الجرائم الأخرى. وتبين المصالحة، التي ظلت تعتبر مثالا يحتذي به الجميع في جنوب أفريقيا، أن بوسع أي بلد أن يضطلع بدور صانع السلام. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود لنشر ثقافة للسلام في بلدان الجنوب بزيادة وعي الشعوب فيما يتعلق بمشاكل الحرب ومسؤولية الشعوب الجماعية والانفرادية عن منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في نظر القانون الدولي وأيضا مسؤوليتها عن منع جرائم الحرب.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم وأشكر وفد بلدكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وعلى المذكرة المفاهيمية الممتازة (S/2014/30، المرفق) المقدمة لتوجيه مناقشتنا. كما أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية فلتمان على تبادل أفكاره بشأن هذا الموضوع.

وتبرز العبارة الأولى في ميثاق الأمم المتحدة ضرورة انقاذ الأجيال المقبلة من أهوال الحرب. بيد تلك المهمة لا تزال مستعصية.

ولئن كان قد أمكن تقليل عدد الحروب بين الدول بشكل ملحوظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد ارتفع عدد الحروب داخل الدول بدرجة كبيرة. وكان السعي من أجل إحلال سلام دائم السبب الرئيسي لإنشاء الأمم المتحدة. وتكاليف الحرب على الصعيدين الإنساني والمادي تُخلّف لنا إرثا بغيضا. ولذلك، ينبغي أن يدفعنا البحث عن السلام الدائم إلى التساؤل عن أسباب عدم نجاح النُهج المُتبعة في الماضي. و لم يعد موضوع النقاش تسليح الدول لأنفسها دفاعا عن السيادة أو السلامة الإقليمية، ولكنه استعدادها واعية للحرب. فنحن ما زلنا مُقيدين بمقولة: إذا أردت السلم، فأعد العدة للحرب.

ومما يُحسب للأمم المتحدة أنها تعمل من أجل منع نشوب الصراعات، ولكنها لا تستطيع أن تفعل إلا ما في مقدورها أن تفعله في هذا الصدد. فمصالح الدول قد تختلف عن مبادئ الأمم المتحدة بل تتعارض معها أحيانا بشكل صريح، مما يؤدي حتما إلى حدوث انتهاكات للميثاق واندلاع شكل أو آخر من أشكال الصراع. والأمم المتحدة، إذ تحرص دون كلل على حفظ السلام والفصل بين المتحاربين، كثيرا ما يُطلب منها توفير قوات للقيام بهذه الأدوار، وهو ما فعلته بشكل رائع خلال العقود الستة الماضية. ويقوم مجلس الأمن، في سياق الوفاء بولايته لصون السلم والأمن الدوليين، بدور محوري في منع نشوب الحروب.

وبوصفنا ممثلين لبلداننا، يجب أن نؤكد بشكل قاطع التزامنا بالسلام ونبذنا للحرب كوسيلة لتسوية النزاعات والخلافات، وخاصة بين الدول وفي داخلها. وفي سياق نبذنا للحرب، ينبغي ألا نتمنى مجرد غياب الصراع، ولكن علينا أن نسعى جاهدين إلى إحلال السلام العادل في العالم، بما لا يمكن القمع من الاستمرار في سحق كرامة الشعوب أو حرمانها من حقوقها وحرياتها. وحيثما يتم إنكار هذه الحقوق وحيثما يُسمح للإفلات من العقاب بأن يسود، تُزرع بذور الصراعات والحروب وتغذيها الكراهية والتطرف والتعصب. وعندما نعلن الحاجة إلى السلام العادل، يجب أن نطالب أيضا بوضع حد لجميع الحروب بوصفها امتدادا للسياسة ووسيلة لتسوية الشؤون الإنسانية.

إن الحروب هي مظاهر للحماقة البشرية، وبالتالي، لا يمكن الدفاع عنها باستخدم العقل أو الحكمة. ويجب أن

نعرف، بوصفنا كائنات عاقلة تدرك الصواب والخطأ، أن الحرب خطأ وأن السلام – السلام العادل – هو الصواب. ويجب أن نطمح إلى إنهاء الحروب وبدء عصر السلام في جميع أنحاء العالم.

والتمسك بميثاق الأمم المتحدة بأمانة يعني، أولا وقبل كل شيء، التخلي بصورة نهائية عن صلاحيات اللجوء إلى الحرب وقبول روح التسوية السلمية لجميع النزاعات، بما في ذلك من خلال الوساطة والتحكيم والوسائل القانونية. ثانيا، يعني ذلك ممارسة الدول الأعضاء لجميع سلطاتها لضمان عدم السماح بأن تظل التهديدات للسلم والأمن الدوليين لا تجد من يتصدى لها. وفي هذا السيناريو، تصبح مسؤولية الحماية مسؤولية عن المنع.

هناك بدائل مجدية لعالم تسوده الصراعات. ومن واجبنا أن نتخذ عن وعي القرارات التي من شأنها منع الحرب. ومن ثم، يتعين علينا إعادة النظر في الأسس الفلسفية لسياساتنا الخارجية وفرضياتها. ونحن بحاجة إلى ضمان ألا تكون السياسات الخارجية مصممة كأدوات للحرب والصراع. وفي الواقع، نحن بحاجة إلى إعادة التفكير على نحو يتجاوز ما يسمى المصالح الوطنية الضيقة داخل الدول وفي ما بينها. وينبغي أن يكون الإدماج لا الإقصاء والرحمة لا القمع الأساس لعلاقاتنا. وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا عندما نؤكد على ما يوحدنا وليس ما يفرقنا.

وعلى الرغم مما قد تبدو وكأنها تحديات جسام أمام القضاء على ويلات الحرب، لا بديل عن مواصلة جهودنا في البحث عن سلام دائم. وبالتالي، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية يمثل أكثر الخيارات عملية لتحقيق هذا الهدف. على الرصيف المقابل لمقر الأمم المتحدة، هناك نصب تذكاري شُيد لتعزيز قضية السلام. وقد نُقشت عليه عبارة ”فيطبعون سيوفهم سككا ورماحهم مناجل“ (الكتاب المقدس، إشعيا ٢:٤). وهي تذكرة لنا بضرورة إنهاء الحروب والإيمان بالسلام.

السيدة برسيبال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. كما أود أن أشكركم، سيدي، على الورقة المفاهيمية (S/2014/30، المرفق).

إن الاقتراح الذي تقدم به الأردن لعقد مناقشة اليوم يقودنا إلى أن نناقش الكيفية التي يمكننا بها أن تطبيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، تلك المنظمة التي أنشئت نتيجة لتجربة الحرب العالمية الثانية المأساوية والمؤلمة لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في تعزيز السلام من خلال حظر استخدام القوة المسلحة. وكما جاء في الورقة المفاهيمية، هناك اليوم أنواع مختلفة من الصراعات والحالات التي لا تزال تمثل، رغم أنها لا تندرج في إطار المفهوم التقليدي للحرب، تهديدات ومخاطر تحيق بالسلام والأمن الدوليين. ونحن نعيش في عصر تكاد الصراعات الداخلية تهيمن عليه تماما، وهو عصر شهدنا فيه ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإبادة الجماعية.

نقول إننا نعيش في عالم بلا حروب، قاصدين بذلك الصور الوحشية للحروب بين الدول أو مجموعات البلدان في القرن العشرين، مثل تلك التي شهدناها في الحربين العالميتين الأولى والثانية. غير أننا لا نعيش في عالم خال من الصراعات أو المواجهات أو المعارك على المصالح. ونعتقد أن الفضل في إيجاد عالم خال من الحروب، بمعنى الحروب التقليدية، يرجع إلى اختراع تكنولوجيا عسكرية ذات قوة تدميرية رهيبة. بل أن الأسلحة المعاصرة قادرة على تدمير البشرية عدة مرات، وبالتالي، أصبحت الحرب بين الدول العظمى أمرا عبثيا وغير مُحتمل، ولكنه غير مستحيل.

ومع ذلك، يمكننا أيضا أن نصف عصرنا بأنه عصر شديد التدمير ويتسم بانتشار العنف العشوائي الذي يضرب ويروع ويقتل الرجال والنساء والشباب والأطفال الأبرياء، بما يتعارض مع المبدأ الأخلاقي المتمثل في عدم جواز استخدام أي شخص لخدمة أغراض الآخرين. لماذا أقول ذلك؟ لأنه بات واضحا اليوم أن مصالح مراكز النفوذ التي تتمتع بقوة اقتصادية وعسكرية أكبر في العالم المعولم وأهداف تحالفات القوة المرنة ذات الطابع العرضي بين مختلف الدول للسيطرة على مصائر بعض البلدان أو المناطق أو التحكم فيها، مصائر البلدان النامية عامة، تمثل أمرا غريبا على الشعوب والمجتمعات التي تحتاج إلى حياة كريمة وعالم يسوده السلام وترغب فيهما وتتوق إليهما. ويتجلى الدليل على ذلك في الزيادة الهائلة في عدد الضحايا المدنيين للصراعات – من ٢٠ في المائة إبان الحرب العالمية الأولى إلى ٥٠ في المائة في الحرب العالمية الثانية وإلى ٨٠ أو ٩٠ في المائة في الصراعات المسلحة المعاصرة، مما يقوض بالتالي المبدأ الأساسي المتمثل في المسؤولية الشخصية واستبعاد المسؤولية عن العوامل الخارجية التي تشكل جزءا من الحياة العصرية.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن ثمة سيناريوهات جديدة وجهات فاعلة جديدة وأبعادا مختلفة، حيث تظهر أشكال جديدة من العنف ترتبط بالهياكل الاقتصادية والعسكرية القوية، ولكن القديمة، للهيمنة والإخضاع أو تنشأ تهديدات جديدة نتيجة تصرفات الجهات من غير الدول. ونحن نتكلم عن أعمال الإرهاب وعولمة الجريمة المنظمة والصراعات الوحشية والضارية على الموارد الطبيعية ومختلف أشكال الأصولية المستبدة. ولكننا نشير أيضا إلى العنف الأخلاقي والسياسي الذي يولد أشكال الجوع والإقصاء والتمييز وعدم المساواة ويؤدي إلى تفاقمها من أجل حماية امتيازات الأقليات القوية أو الثرية في مواجهة الأغلبيات التي دمرها الفقر وعدم اليقين. وعلى سبيل المثال، فإن إجراءات وقرارات مراكز النفوذ المالية المعولمة تُبين إمكانية شن الحرب اليوم باستخدام وسائل أخرى.

قبل ميثاق الأمم المتحدة، كانت هناك قواعد إنسانية للحرب، مثل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧، ولكن مبدأ السلام لم يصبح معيارا أسمى للقانون الدولي والعلاقات بين الدول إلا مع نشأة الأمم المتحدة. ومع ذلك، نحن نعلم أن ثمة فجوة كبيرة بين ما هو مدون في الميثاق والواقع. ونعلم أننا قد ساهمنا بشكل كبير في المنظمة بغية الحيلولة دون تفاقم الصراعات أو اتساع نطاقها. ولكننا نعلم أيضا أننا لسنا على درجة عالية من الاتساق والفعالية في منع نشوبها.

ومن المهم للغاية الاعتراف بسيادة القانون وممارسة جميع الشعوب للحق في التنمية المستدامة على نحو فعال وفي ظروف متكافئة ومواءمة أهداف العدالة والسلام عبر تعزيز القدرات الوطنية وأيضا من خلال الآليات الدولية التي تكافح الإفلات من العقاب، مثل المحكمة الجنائية الدولية، باعتبارها من أكبر التحديات التي علينا أن نتصدى لها.

وختاما، أعتقد أن من المهم للغاية أن نضع آليات الإنذار المبكر الإقليمية والعالمية موضع التنفيذ لمنع الفظائع، وهو جانب يصبح فيه البعد الإقليمي والوطني ضروريا للتعاون والحوار من أجل تعزيز سيادة القانون.

أود أن أسلط الضوء على التزام منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي باحترام سيادة القانون وتعزيزها، لا سيما من خلال اعتماد صكوك ديمقراطية.

إننا نواجه عددا من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية والأخلاقية والثقافية بطبيعتها. وينطوي أحدها على ترك بقايا الرذائل الإمبريالية القديمة التي تظهر كمفارقات تاريخية استعمارية لا تزال قائمة في القرن الحادي

والعشرين نفسه. للقيام بذلك، يجب علينا أن نضاعف الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل القضاء على الاستعمار، الذي كان أحد الأهداف المتوخاة من تأسيس الأمم المتحدة، مع أخذ خصوصيات كل حالة بعين الاعتبار.

يرى بلدي أنه من المناسب تسليط الضوء على ضرورة حل النزاعات من خلال الحوار، من أجل الإسهام في حلها سلميا. ومن بين وسائل إيجاد حل سلمي التي توجد تحت تصرف المنظمة ودولها الأعضاء، يوجد دور المساعي الحميدة الذي يمكن أن تعهد به المنظمة إلى الأمين العام. وستحقق بعثات المساعي الحميدة أو أي وسيلة أخرى تتعلق بالحل السلمي للنزاعات، نتائجها المرجوة إذا اضطلعت أطراف النزاع بمسؤولياتها بحسن نية.

لقد شكل ضمان السلام الهدف الرئيسي لمؤسسي المنظمة، ولكن لكفالة استمراره، ليس مطلوبا من مجلس الأمن فقط اتخاذ إجراءات، ولكن أيضا جميع أجهزة الأمم المتحدة ومختلف الدول الأعضاء كذلك، من أجل بناء تعددية حقيقية تتسم بالمساواة الكاملة، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيد غاساناا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة المبتكرة والهامة بشأن موضوع ”الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم“. وأود أن أشكر أيضا السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إسهاماته في مناقشتنا.

في البداية، أود أن أؤكد بأن هذا هو المكان المناسب لإجراء هذا النوع من النقاش. إننا نعلم جميعا بأن الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن التابع لها، قد ظهرا إلى حيز الوجود، لتصحيح أوجه قصور عصبة الأمم، التي فشلت في وقف الحرب العالمية الثانية. لقد أنشئت الأمم المتحدة كاستجابة لحجم التهديد للسلم والأمن، وكانت بمثابة تصميم جماعي دولي آخر على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وبينما لم تحدث حرب عالمية أخرى طيلة ما يناهز ٦٩ عاما من وجود الأمم المتحدة، حصلت المئات من النزاعات فيما بين الدول وداخلها، خاصة في القارة الأفريقية.

من المؤسف فشل الأمم المتحدة كسابقتها في منع نشوب الصراعات. وذلك على الأقل صحيح للغاية فيما يخص الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا التي جرت سنة ١٩٩٤، وهي إبادة جماعية كلنا يعلم بأنه كان من الممكن منع حدوثها. اختار مجلس الأمن عدم الاستجابة لدعوة شعبها، وفضلت البلدان المساهمة بقوات سحب قواتها العاملة في مجال حفظ السلام وموظفيها الوافدين، تاركة في بعض الحالات أشخاصا عزلا بين أيدي ميليشيات إنتراهاموي. وقتل نتيجة لذلك، أكثر من مليون شخص بلا رحمة في ١٠٠ يوم فقط. ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لمذبحة عام ١٩٩٤ التي ارتكبت في حق التوتسي في رواندا، يتم تذكيرنا باستمرار بوقوف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مكتوفة الأيدي، بينما كانت أسرنا تتعرض للمجازر.

بينما نحن في انتشال أنفسنا من الحضيض، فإن السؤال الرئيسي هو ما إذا كان المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، قد تعلما شيئا يمكن أن يحفزهما على الاضطلاع بدور أكثر نشاطا في المستقبل. رغم أننا شهدنا تحقيق بعض التقدم خلال السنوات الماضية، بما في ذلك من خلال مبدأ المسؤولية عن الحماية، تذكرنا الصراعات في دارفور وليبيا وسوريا أو جمهورية أفريقيا الوسطى، بأنه يتعين القيام بما هو أكثر بكثير اليوم.

لقد أشرتم في بيانكم، سيدي الرئيس، إلى عملية الأمم المتحدة في الكونغو. أعتقد أن دور الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هو خير مثال على فشلها في التوصل إلى سلام دائم في ذلك البلد. كما قلت أنت، سيدي، كانت

الأمم المتحدة موجودة في الكونغو مباشرة بعد استقلاله، من خلال عملية الأمم المتحدة في الكونغو. ولكن للأسف، وبعد مرور ٥٤ سنة، لا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تعاني من صراع عميق، ليس فقط في الشرق بل أيضا في مناطق أخرى من البلد. في خضم السعي لإصلاح الفشل الذي منيت به الأمم المتحدة هناك، دعونا نتجنب أقصر الطرق المتمثلة في البحث عن كبش فداء للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل على العكس من ذلك، يتعين علينا أن نتناول بشكل أعمق، الأسباب الجذرية للمشكلة. وينبغي لنا أن نقوم بذلك إذا كنا نرغب في ذلك حقا، وإذا كنا نريد حقا مساعدة الشعب الكونغولي. ويمكن أن يكون ذلك مهما للغاية لمستقبلنا.

بالنسبة للروانديين، شكلت ذكرى الـ ٢٠ عاما الماضية فهمنا وسمحت لنا بإقامة دولة جديدة نجحت في استعادة الثقة في مؤسسات الدولة، وإشراك الروانديين في إعادة بناء المصالحة المستدامة، وبناء اقتصاد تنافسي، وتعزيز التنمية والعدالة التصالحية والتغلب على الانقسامات العرقية. إننا نعتقد أن تلك هي أسس أي جهود وقائية تبذل على المستوى الوطني، والتي بدورها قد تصوغ النُهج الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق السلام الدائم. كما أشارت إلى ذلك الورقة المفاهيمية (S/2014/30، المرفق)، ثمة حاجة لتبادل الخبرات فيما يخص إجراء مصالحة حقيقية وأفضل الممارسات لتعزيز السلام الدائم.

مرت رواندا بعدد من العمليات بهدف مواءمة احتياجات بلدنا مع الحقائق الوطنية، واعتمدت حلولا محلية مثل محاكم الغاكاكا، التي تشكل شكلا شعبيا من أشكال العدالة التصالحية. ترى رواندا، بأن العدالة والمصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع، ترتبطان ارتباطا وثيقا. وتبنى شعب رواندا هذا النظام المحلي كآلية للعدالة التصالحية. ومحاكم الغاكاكا، التي أغلقت أبوابها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٢، قد نظرت فيما يناهز مليوني قضية في ١٠ أعوام. في غضون ذلك، لم تنظر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي أنتجت اجتهادا قضائيا مفيدا فيما يخص معاقبة الإبادة الجماعية، وباقي جرائم الحرب الأخرى، سوى في ٧٥ قضية في ١٧ عاما، بتكلفة عالية جدا. إذا أردت وضع ذلك في سياقه، مهما تعددت أسباب الصراع، من المهم للمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة أن يكونوا أكثر تحديدا في وصف الحلول، وأن يأخذوا في الاعتبار ليس خصوصيات الصراع فحسب، ولكن أيضا المجتمع المحلي الواجب التصالح معه. إننا في موقف اليوم لنتشاطر هذه التجربة الفريدة من نوعها مع مجتمعات ما بعد الصراع الأخرى، كوسيلة لتعزيز المصالحة ومنع نشوب المزيد من الصراعات.

تمثل معلم آخر على طريق الروانديين لتحقيق وحدة ومصالحة تقومان على أساس صلب، في ما يسمى برنامج ندي أونيروندا، الذي يترجم حرفيا ”أنا رواندي“ كجزء من عملية تعافينا. يفهم الروانديون أنه إذا كنا بحاجة حقا لبناء التنمية المستدامة، علينا أن نبني على أسس قوية، خالية من أي سوء ظن. وبالتالي فإن ندي أونيروندا، هي مبادرة تهدف إلى النظر إلى أبعد مما تسبب في تقسيم الروانديين، من أجل بناء دولة قائمة على الحوار المفتوح وقول الحقيقة والتوبة والغفران والتصالح، وتعزيز ثقافة المساءلة، بغية وضع حد للإفلات من العقاب وضمان المصالحة والوحدة.

إن الورقة المفاهيمية التي أطلعتنا عليها، سيدي الرئيس، تسلط الضوء على دور التاريخ والمحفوظات في أعقاب الصراع، وكيف يمكن للأمم المتحدة أن تساعد في تغيير الحقائق التاريخية إلى فهم مشترك للماضي. ويقودني هذا إلى مسألة محفوظات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونعتقد أنه ينبغي تحويل هذه المحفوظات إلى رواندا لأنها تشكل جزءا لا يتجزأ من تاريخنا. وهي ذات أهمية حيوية للحفاظ على

ذكرى الإبادة الجماعية وسيكون لها دور حاسم في تثقيف الأجيال المقبلة للوقاية من إنكار الإبادة الجماعية، والتحريف، مساهمة بذلك في تحقيق السلام الدائم في رواندا.

وبالنظر إلى الموضوع قيد المناقشة اليوم، فإنني لن أنهي بياني دون تسليط الضوء على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونظرا للطابع المتغير للصراعات والحروب الحديثة، ما برحت الدول والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا توجد وسائل جديدة للرد على الصراعات. وتدرك الأمم المتحدة الدور المتزايد الذي تؤديه الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية في منع نشوب الصراعات. والأمر البالغ الأهمية أن الحكومات والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي تحوّل تركيزها الآن إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع، وفي الوقت نفسه زيادة القدرة على تنظيم وتنفيذ الجهود الرامية إلى التدخل عندما يتعرض المدنيون للخطر.

وفي الختام، أود أن أكرر تأكيد الدعوة التي أطلقناها في نيسان/أبريل الماضي خلال ترؤس رواندا للمجلس (انظر S/PV.6946) لكي يقوم مجلس الأمن بالمزيد من أجل منع نشوب الصراعات بدلا من إدارتها. وإذ نُلِمُّ بمسؤولياتنا عن توفير الحماية للسكان من الحكومات التي تمارس الإبادة الجماعية، فإنه من الأساسي عدم الاكتفاء بتعزيز نظم الإنذار المبكر، ولكن أيضا نشر أدوات هامة، مثل لجنة بناء السلام والدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة الأخرى. ولا يقل عن ذلك أهمية الحاجة إلى الاستثمار في تنمية المؤسسات القوية على الصعيد الوطني، بما في ذلك الهيئات التشريعية والقضائية، التي ترسي دعائم الحكم الرشيد القائم على سيادة القانون، ومبادئ الديمقراطية وقيمها والمساءلة. وتتصف جميع هذه العناصر التي تسهم في بناء المجتمعات بالمرونة تجاه العنف والحروب.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر سفير فرنسا، صديقنا السيد جيرار.

(تكلم بالفرنسية)

لقد كان بيانه بيانا عظيما. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من استقاء الدروس منه وتوسيع نطاق تجربة فرنسا إلى عدد من البلدان الأخرى.

الرئيس: أود أن أبلغ الأعضاء أننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال فترة الغداء حيث إن هناك عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر نيوزيلندا أيما تقدير مبادرة اقتراح هذه المناقشة. يجب على أعضاء المجلس في كثير من الأحيان الاستجابة للأزمات الفورية. وهناك عدد قليل جدا من الفرص للرجوع إلى الوراء والنظر إلى الصورة الأعم، بل إنها فرصة نادرة للنظر في العوامل تاريخية التي تشكل البيئة الأمنية الراهنة. ومع ذلك، فإننا نعلم جميعا أن أولئك الذين يتجاهلون التاريخ، يميلون إلى تكراره.

والتوقيت مناسب لعقد هذه المناقشة إذ إنها تأتي في السنة حيث سنفكر ليس في بداية الحرب العالمية الأولى فحسب، ولكن أيضا في أعمال الإبادة الجماعية في رواندا. في عام ١٩٩٣، لو كان أعضاء المجلس قد فكروا مليا أكثر بتاريخ رواندا، لكانوا قد أستعدوا بصورة أفضل لإدراك التوترات الكامنة ومعالجتها، وبالتالي منع نشوب الأزمة والإخفاق الجماعي المأساوي في الاستجابة في أعقابها في عام ١٩٩٤.

ومع ذلك، ينبغي لاستخلاص العبر من التاريخ ألا يقتصر على استيعاب الدروس المستخلصة من العقود الماضية. فهناك الكثير لنستخلصه من التاريخ الحديث. إن الدروس المستفادة من التأخر في اتخاذ الإجراءات في أزمة مالي تتمثل في أنه كان

من الأفضل لو امتلك المجلس قدرا أكبر من المعلومات عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ومن المأساوي أن الصراع الماضي مؤشر شائع جدا على نشوب الصراع في المستقبل. وقد أبرز العديد من المناقشات المواضيعية التي جرت في مجلس الأمن في السنوات الأخيرة أهمية الدور الذي يضطلع به المجلس في منع نشوب الصراعات وحلها سلميا، ولكن في كثير من الأحيان يُساء تنفيذالسرد المواضيعي. ووضع مجلس الأمن العديد من الأدوات لاستخدامها في الإجراءات المتعلقة بالفصل السابع من الميثاق ولكنها أقل تكيفا مع الإجراءات السلمية بموجب الفصل السادس. إن تكييف عمل المجلس تحقيقا لهذه الغاية أمر هام.

تحث نيوزيلندا المجلس على استخدام أساليب عمل أكثر مرونة بحيث يمكن أن يكون أسرع في نظره في الحالات التي تنطوي على خطر نشوب الصراع وأكثر شمولا للجميع من حيث المشاركة. مهما كان الشكل، ينبغي أن يتوفر الوقت لأعضاء المجلس والجهات المتضررة أو التي يمكن أن تساعد، ليصبحوا أكثر قدرة على التقييم حيث تبرز الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، ومعرفة ما هي الاستجابة المبكرة التي يمكن أن تساعد.

إن معالجة الجذور التاريخية التي تؤدي إلى الصراع ليست مجرد شكل من أشكال تحديد المشكلة المحتملة بسرعة. من الأهمية بمكان أيضا إيجاد الحلول المستدامة. وأحد العناصر الرئيسية في تحقيق المصالحة الوطنية هو السلام الدائم. ولذلك، نرحب كل الترحيب، سيدي الرئيس، بتركيزكم على عمليات المصالحة اليوم.

تدرك نيوزيلندا أن المجلس قد أكد مرارا في الماضي على أهمية المصالحة الوطنية، ولكنها تكون مفقودة من الولايات في كثير من الأحيان. ولذلك، نرحب ترحيبا حارا باقتراحات الأردن الابتكارية المؤيدة لوضع المجلس الآليات المناسبة.

ولا بد لهذه الأدوات، شأنها شأن جميع آليات المجلس، أن تكون أدوات مكيفة حسب الاحتياجات والظروف الوطنية. في منطقة المحيط الهادئ التي ننتمي إليها، ساعدت نيوزيلندا والشركاء الإقليميون في السنوات الأخيرة على تهيئة بيئة آمنة في جزر سليمان من أجل تمكين لجنة تقصي الحقائق والمصالحة من التحقيق في أسباب الصراع هناك من أجل تعزيز الوحدة الوطنية. وأقرت العملية بأهمية الملكية المحلية.

وينبغي للمجلس الاستفادة بشكل أكبر من عمليات المصالحة. ويمكن للجنة بناء السلام والفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلهاأن يقوما بدور مفيد من خلال التعاون الوثيق. ويمكنهما أن يساعدا المجلس على فهم عوامل الخطر التاريخية الهامة التي تشير إلى الصراع، وعلى دعم وضع آليات المصالحة محليا لمعالجة الأسباب الكامنة للتوترات والانقسامات.

وتطلع نيوزيلندا إلى المزيد من أعمال المتابعة في فهم ما يمكن للتاريخ أن يسهم به في عمل المجلس سواء في تحديد مخاطر نشوب الصراع أو تجنب ذلك في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه التهنئة لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم هذه المناقشة المفتوحة، وعلى تشجيع التفكير في هذه المسألة الهامة. ترحب البرازيل بالمذكرة المفاهيمية (S/2014/30، المرفق) التي عممها وفد بلدكم، وترحب بالتوصيات الواردة فيها. كما أعرب عن امتناني العميق لوكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

لقد عرفت البشرية أن الحرب تعني الموت والدمار والبؤس والمعاناة الطويلة الأجل. ومع ذلك، يبين لنا التاريخ

أن المناشدات الأخلاقية والقوانين وحدها لا تكفي للقضاء على ويلات الحرب. وينبغي لعدم القدرة على تحقيق السلام الدائم أن يفضي بنا إلى تحديد بعض الدروس الهامة المستقاة من الماضي التي ينبغي لها أن تكون جزءا من جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بدورنا في تلك المسألة الأكثر إلحاحا.

أولا وقبل كل شيء، لا بد من تعزيز الدبلوماسية والتعاون وتعددية الأطراف باعتبارها الركائز التي ستنفي حتمية الحروب. ولا يزال النظام الأمني الجماعي المتعدد الأطراف، والمجلس بصفة خاصة، يمثل أفضل أمل لوضع الدروس المستفادة من الماضي في خدمة تحقيق السلام المستدام في المستقبل. وتحقيق لتلك الغاية، لا بد أن يُنظر إلى العالمية والشرعية على أنهما أعظم موطنين من مواطن قوة النظام. ينبغي ألا يكون هناك مجال للاستثناء أو الإعفاء الذاتي من الالتزامات والقواعد الواجبة التطبيق على الصعيد العالمي. والمجتمع الدولي، في سعيه إلى إثبات أنه تعلم من الحروب السابقة، محق بتذكير نفسه بإخفاقه في منع الإبادة الجماعية في رواندا والمذبحة التي حدثت في سربرنيتشا.

غير أن ذلك السجل تشوبه أيضا حالات من قبيل استخدام القوة دون التفويض من مجلس الأمن في العراق، والعجز الذي دام عقودا عن التصدي بطريقة فعالة لتحدي إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وإذ نبحث عن الدروس المستفادة في سياق البحث عن إحلال السلام الدائم، فإنه لا يسعنا أن نغالي في التأكيد على أهمية القانون الدولي وتعددية الأطراف. ويمثّل ميثاق الأمم المتحدة – بما يتضمنه من أحكام رئيسية بشأن استخدام القوة – أهم انتصار حققه المجتمع الدولي في الحيلولة دون تكرار حربين عالميتين تتسمان بأنهما أكثر الفصول دموية في تاريخ البشرية. وما يزال مجلس الأمن، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة عن ترسيخ تلك الأحكام، يمثّل السلطة المركزية في ذلك الصدد. وتقتضي فعاليته أن ينظر إليه على أنه شرعي وذو طابع تمثيلي.

وفي عالم متعدد الأقطاب يشهد فيه التأثير الجغرافي – السياسي إعادة تشكيل على نحو متسارع، فإنه يجب الاستجابة للدعوة إلى إصلاح مجلس الأمن على وجه السرعة، إن كنا نريد درء خطر تأكل هذه المنظومة التي تمكنت على الرغم من إخفاقاتها من الحد من الأضرار الناجمة عن الصراع، فضلا عن ضمان قدر كبير من التعاون الدولي من أجل إحلال السلام.

ويتمثل درس آخر لا مناص من تعلمه في وجوب إعطاء أولوية قصوى لمنع نشوب الصراعات. وإذا تمكّن المجلس من توقع الأخطار المحتملة التي تهدد السلام والأمن بشكل أفضل، فسيكون ممكنا تفادي نشوب العديد من الحروب. وإنني على اقتناع بأنه يمكن لمجلس الأمن أن يفعل المزيد في ذلك الصدد. وسيكون ممكنا ضمان حماية المدنيين على نحو أفضل بقدر ما نمنع تحول الأزمات الناشئة إلى صراعات مفتوحة. وأكثر السبل فعالية لحماية المدنيين تتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة، علاوة على إبداء التزام حقيقي بحلها عن طريق الوسائل السلمية في حال نشوبها.

وإذ نعيد النظر في الفظائع المرتكبة في الحرب العالمية الأولى بعد مضي مائة عام على اندلاعها، فإنه ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن أشد الحالات تهديدا للسلم والأمن الدوليين تنشأ من التوترات بين أكثر الدول العالمية تسلحا. وفي حين أن النظر في جدول الأعمال الحالي لمجلس الأمن قد يدفع البعض إلى تصور وجود ارتباط بين الفقر والحروب، فإن الحقيقة هي هي أن البلدان الأكثر تقدما من الناحية العسكرية هي التي تسببت تاريخيا بالدمار على نطاق واسع للغاية. واليوم، ما تزال التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن على الصعيد العالمي تنشأ عن انتشار وحيازة أسلحة الدمار الشامل، وخصوصا

الأسلحة النووية – إلى جانب نشوئها عن الفكرةأن بوسع الأقوى أن يعلو على نحو انتقائي على القانون الدولي.

وعند النظر في أهمية التاريخ بالنسبة لمسألة المصالحة، فسيكون من الحكمة أن يأبه مجلس الأمن بالأفكار التي طرحهتا المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية في تقريرها الأخير (A/68/296). فقد ركزت السيدة شهيد على مسألة تدوين وتعليم التاريخ. وأود أن أشير إلى أن مناقشتها لمسألة الروايات التاريخية، وخصوصا ما يتعلق بالتحدي المتمثل في التمييز بين شرعية إعادة تفسير الماضي على نحو متواصل من جهة، وتحريف التاريخ لخدمة أغراض سياسية ضيقة، من جهة أخرى. ويجري في كثير من الأحيان – وخاصة في الأمم التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع – تضمين الروايات الثقافية التي تشدد على خصومة الهويات في السرد التاريخي. وبذلك تتعمق العداءات بين المجموعات المختلفة بطريقة قد تؤدي إلى العودة إلى الصراع في المستقبل.

ولا يسعنا في حالات ما بعد انتهاء الصراع، خاصة عند وضع الأسس اللازمة لبناء المجتمعات المستقرة المغالاة في التأكيد على أهمية فهم الآخر، عوضا عن إدامة التصرفات العدائية. وتلك ممارسة لا مناص منها في عمليات السلام في منطقة الشرق الأوسط وما وراءها.

وأود من المنطلق ذاته، أن أشير إلى النداء من أجل التعددية في سياق بناء السلام الذي وجهه أمارتيا سين، الحائز على جائزة نوبل. فقد تطرّق – عند النظر في مسألة الهوية والعنف – إلى موضوع ذي صلة وثيقة بمناقشة اليوم :أهمية السماح بتعايش هويات متعددة في تكوين الفرد. ويدفع أمارتيا سين بالقول إن التصنيف على أساس سمة أو هوية واحدة لن يؤدي إلا إلى زيادة الريبة وتوليد الصراعات. وعلى حد قوله:

”قد تكمن آفاق إحلال السلام في عالمنا المعاصر، في الاعتراف بتعددية انتماءاتنا وفي إعمال المنطق بوصفنا سكانا مشتركين لعالم واسع الآفاق، ولسنا شركاء حبيسي أطر ضيقة محدودة بشكل صارم“.

وعليه، فإنه يمكن اعتبار التعددية الثقافية عنصرا أساسيا في منع ترسيخ إيديولوجيات الهيمنة أو المصالح الضيقة التي تغذي الكراهية، عوضا عن تعزيز التفاهم. وفي الوقت نفسه، فإن من شأن تمثُّل الماضي – ليس نتيجة لتفسيرات مفروضة علينا – بل بوصفه رويات مقبولة بصورة متبادلة بيننا – أن يكتسي ذات القدر من الأهمية في كسر أنماط نشر المغالطات والتحريفات التي لا تسفر إلا عن زيادة التعصب ونفي الشرعية عن الآخر.

وقد يبدو من غير العادي أن نتكلم عن الثقافة والتعليم في مجلس الأمن، غير أن قلة من المؤلفين فحسب أسهمت في تقديم صورة أبلغ عما وصلنا إليه اليوم في البحث عن السلام. ولعل أبلغهم الكاتب الفرنسي اللبناني أمين معلوف، في مخططه الملهم فيما يتعلق بتحديد المسار في القرن الحادي والعشرين، والمعنون ”عالم الفوضى.“ وكما يذكّرنا:

”بشكل أو آخر، فإن جميع سكان الأرض في قلب العاصفة نفسها، أغنياء أم فقراء، متعجرفون أم متواضعون، محتلون أم واقعون تحت نير الاحتلال“.

وللسبب عينه يحاجج الكاتب بالقول إن ميزان قيمنا اليوم لا يقوم إلا على إيلاء الأهمية القصوى للثقافة والتعليم. وكما قال نبي الإسلام، ”فمِدادُ ما تجري به أقلامُكم أزكى وأرجحُ من دم الشهداء“إعلاء منه لشأن العلماء والحكماء. وفي التلمود، هناك فكرة مؤثرة للغاية مفادها أن العالم يقوم على دعائم من أنفاس الأطفال المنكبّين على درسهم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المواضيعية، وأهنئكم على حسن رئاستكم التي كُللت بالنجاح على الرغم

من قصر الوقت المتاح لتهيؤكم لها. ونشكركم أيضا على البيان البليغ الذي أدليتم به صباح اليوم، ونشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الواضحة للغاية.

ونعرب عن تقديرنا للورقة المفاهيمية القيّمة (S/2014/30، المرفق)، والاقتراح العملي للغاية الذي تضمنته. وهي تشكل الأساس لبياني هذا. إن النقطة المرجعية التي أستند إليها هي أن الدعوة الموجهة إلى بلدي للتفكير في منع الحرب وصون السلام تشكل علة وجود مجلس الأمن نفسه: ألا وهي العمل الذي يضطلع به على أساس يومي. وفي ذلك السياق، فإن المعروض علينا هو إجراء مناقشة عن كيفية أداء المجلس عمله بصورة فعالة.

لقد أكمل وفد بلدي سنتين للتو بصفته عضوا في هذا المحفل، وفكّرمليا في الكيفية التي ينبغي بها للمجلس الاضطلاع بمهامه في مجال صون السلم الدولي. وهو موضوع من الصعوبة بمكان تناوله على نحو كاف في مدة أربع دقائق فحسب. ومع ذلك أود أن أدلي بإيجاز شديد بالنقاط التالية.

أولا، على الرغم من العيوب الخطيرة التي تشوب عملالمجلس، ما زال المجلس يحقق نجاحا نسبيا على مدى العقدين الماضيين في صون السلام. وحين لا يكون الأمر كذلك، فقد حقق المجلس نجاحا نسبيا في احتواء الصراعات وإدارتها. وتأتي سوريا على رأس الاستثناءات في هذه الملاحظة.

ثانيا، يعزى جزء من ذلك النجاح إلى تراكم عملية تعلم الدروس المستفادة من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة، فضلا عن مجتمع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وحين نقارن ممارسات حفظ السلام وبناء السلام اليوم مع ما كانت عليه قبل ١٠ سنوات، فإننا نلاحظ ابتكارات كبيرة ترمي إلى تحقيق قدر أكبر من الفعالية، فضلا عن بذل مزيد من الجهود بغية التصدي للأسباب الجذرية للصراعات. وقد اعتدنا جميعا على التوسيع التدريجي لنطاق جدول الأعمال المواضيعي للمجلس. وليس ثمة ما يستدعي الإسهاب في هذه النقطة، باستثناء التشديد على رأيكم، السيد الرئيس، القائل بضرورة التمييز بين تحقيق السلام من جهة، وتحقيق السلام الوطيد والدائم من جهة أخرى.

ثالثا، نظرا لمرور بلدنا نفسه بفترة طويلة من الصراع الداخلي، فإننا نشاطر تأكيد المذكرة المفاهيمية على ثقافة التسامح والمصالحة.

ومع ذلك، يجب أن نكون واقعيين وأن ندرك أننا نعيش في عالم لا يتصف بالكمال. ينبغي أن نشدد دائما على منع نشوب الصراعات، لكن عندما لا نتمكن من ذلك، على الرغم من بذل قصارى جهدنا، فيجب أن نتحرك بسرعة لاحتواء الصراع، مستخدمين الوسائل المتاحة لنا كافة من أجل إنهائه بسرعة وبأقل تكلفة من الناحية الإنسانية.

رابعا، لا توجد كتبٌ زرقاء عن كيفية صون السلام. فالظروف وحتى الشخصيات، التي تضطلع بدور محوري، تختلف من حالة إلى أخرى. لذلك على مجلس الأمن أن يدأب على تفصيل ولاياته لكل حالة على حدة.

خامسا، يستطيع مجلس الأمن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الأحداث على أرض الواقع، لكن في نهاية المطاف، لا يمكن الحفاظ على السلام أو استعادته إلا بين أطراف الصراع، سواء كان صراعاً فيما بين الدول أو داخلها. في مسائل الحرب والسلام، يستطيع المجتمع الدولي أن يضطلع بأدوار حيوية، إلا أن الجهات الفاعلة المحلية هي التي تقرر مصيرها بنفسها في نهاية المطاف. ومن المهم أيضا الاعتراف بتزايد عدد الصراعات القبلية والطائفية ومعالجتها، لا سيما داخل الدول، الأمر الذي يلزمنا بأن نقيم تكييف الأدوات المتاحة للمجلس ووسائل تنفيذها.

وأخيرا، فإن الظروف تتبدل، والميول والاتجاهات لا تسير على خط واحد. لا يمكن أبداً أن نسلّم بأن الحالات المتردية، كتلك التي نواجهها اليوم في العديد من دول أفريقيا والشرق الأوسط، سوف تؤدي حتما إلى وقوع كوارث كبرى. فالأفراد والمؤسسات على حد سواء يستطيعون التأثير في الظروف والاتجاهات. وبوسع المجلس، بالمزج الحصيف بين السياسات التي يتبناها، أن يمنع نشوب الصراعات، ويعكس مسار الاتجاهات السائدة. وفي الواقع، فإن ذلك هو ما يؤكد، سيدي الرئيس، ضرورة أن يكون مجلس الأمن استباقيا، وقد تجلت قيمة ذلك المرة تلو الأخرى خلال ال ٦٧ عاما الماضية في إحلال السلام الدائم في الكثير من الحالات على أساس متين، كما ذكرتم في مذكرتكم المفاهيمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد بروسور (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أقف أمام المجلس بوصفي رجلا شهد الحرب وخبرها جندياً، ودبلوماسيا، وأباً لأبناء أُرسلوا هم أيضاً إلى الحرب. أخاطب المجلس اليوم مستلهماً العبر من تلك التجارب، وبوصفي ابناً لرجل فر من ألمانيا النازية هرباً من الإبادة التي كان يتعرض لها قومه.

قبل يومين، احتفلت الأمم المتحدة باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا محرقة اليهود، وتأبين ستة ملايين يهودي، من بينهم مليون ونصف المليون طفل، قتلوا على أيدي النازيين.

ربما تكون محرقة اليهود قد وصلت إلى ذروة همجيتها في معسكر أوشفيتز وتريبلينكا، غير أن نذر الكارثة الوشيكة كانت واضحة قبل ذلك بسنوات. كان اليهود يتعرضون بصورة منهجية للتشويه: فقد جُرِّدوا أولاً من كرامتهم، ثم جردوا من ممتلكاتهم، وأخيرا، جردوا من حياتهم.

في القرن الماضي، كان هذا النمط من تشويه السمعة، والحط من القدر، وسفك الدماء، نذيراً بفظائع وشيك وقوعها. وعلى الرغم من التعهدات التي قُطِعت – حتى في هذه القاعة – ”بألا يتكرر ذلك أبدا“، فقد رأينا ذات النمط يعيد نفسه المرة تلو الأخرى.

لا تبدأ الحرب بإطلاق النار أو بنشر القوات. بل تبدأ عندما تزرع بذور الكراهية والتعصب في قلوب الرجال والنساء العاديين.

يصادف شهر نيسان/أبريل المقبل مرور ٢٠ عاماً على الإبادة الجماعية في رواندا – وهي إبادة جماعية لا تتسم بوحشيتها التي تجل عن الوصف فحسب، بل أيضاً بحقيقة أنها كان من الممكن منع وقوعها تماماً. ففي الأشهر التي سبقت الإبادة الجماعية، حذر الجنرال روميو داليز، قائد بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في رواندا، من أن المتطرفين الهوتو يخططون لحملة لإبادة التوتسي.

لقد كان يعرف ما سيحدث، لأن النذر كانت واضحة. وكانت الموجات الإذاعية تعج بالرسائل القبيحة التي تجرد التوتسي من إنسانيتهم وتصورهم على أنهم شياطين. وأضحت الفئات المستضعفة في المجتمع هدفاً. فجُنِّد الأطفال واعتُدي على النساء. ووضعت قائمة بأسماء الأشخاص الذين يجب قتلهم. وحاول الجنرال داليز تحذير العالم، لكن تحذيراته لاقت آذاناً صماء.

وحين بدأت تظهر الصور والقصص عن أعمال الإبادة الجماعية، بات العالم تطارده أشباح الفظائع التي عجز عن منعها، فتعهد مجدداً ”بألا يتكرر ذلك مرة أخرى“. ولم تمض إلا سنوات قلائل حتى تجاهل العالم الدروس المستفادة من التاريخ، فتكررت دورة التشهير والحط من القدر وسفك الدماء في دارفور.

من كمبوديا إلى البوسنة وإلى الصومال، فشل المجتمع الدولي المرة تلو الأخرى في منع قتل الأبرياء. لكل واحد منا دور يؤديه في الكفاح من أجل حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ولا يمكن أن نسمح للحكومات بأن تمارس العنف ضد شعوبها. لا يمكن أن يهدأ لنا بال بينما البراميل المتفجرة تنهال على المواطنين السوريين، وعمليات الإعدام تتزايد في إيران، والعنف الجنسي يستشري في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لا بد لنا أن نكسر حاجز الصمت. يجب أن نتغلب على اللامبالاة. يجب أن نعرف ما نؤيده وندافع عنه، ونقف للزود عما نؤمن به: ألا نتسامح مع العنصرية أبداً. وألا نتجاهل التحريض أبداً. وألا نبقى صامتين أبدا في مواجهة نذر الحرب.

في المدارس والمساجد ووسائط الإعلام في جميع أنحاء الشرق الأوسط، يتعلم الناس كراهية الإسرائيليين واليهود، والحط من قدرهم، وتجريدهم من إنسانيتهم. حتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، يُدرّس جيل من الأطفال الفلسطينيين أن القتل عمل أخلاقي، والعنصرية صلاح، والإرهاب أمر مسموح به. تستشهد وسائل الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية بأقوال هتلر، وتصف اليهود بأنهم دون البشر، وتعرض خرائط تمحو إسرائيل من الوجود.

اليوم، نشهد تحريضاً تتبناه الدولة في إيران، حيث يفسد آية الله خامنئي اللغة الانكليزية بوصفه إسرائيل بـ ”الورم السرطاني“، وبدعوته إلى إزالتنا ”من على وجه الأرض“. إنه النظام نفسه الذي وقف أمام هذه المؤسسة ليهدد بإبادة إسرائيل. ولكل من يقولون إن ”ذلك كان في الماضي“، أجيب بالقول إنه منذ شهرين، نزل عشرات الآلاف من الناس إلى الشوارع في طهران يهتفون ”الموت لأمريكا“ و ”الموت لإسرائيل“.

وحتى في مصر، بعد ٣٥ عاما من السلام، أخفقت الحكومة في التوعية ضد التحريض. في عام ١٩٧٩، وقف الرئيس السادات بشجاعة أمام الكنيست ليبرم اتفاق سلام تاريخياً بين بلدينا. لكن اليوم، في أركان القاهرة إلى جنبات الإسكندرية، الكراهية هي السائدة، حيث تدعو وسائل الإعلام الرسمية إلى معاداة السامية. وتصور السينما والمسرح إسرائيل عدواً. وتزيل الخرائط إسرائيل من الوجود.

لا يكفي أن يكون السلام بين الحكومات. نحن بحاجة إلى مصالحة حقيقية بين الشعوب. وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية توعية مواطنيها بالتسامح، والعدالة، والاحترام المتبادل.

لا يكفي القول بعدم السماح بالحرب. ولا يكفي التعهد بـ ”عدم تكرار ذلك أبدا“. بل يجب أن نصغي إلى النُذُر، وأن نتخذ ما يلزم من الإجراءات، بدءا باجتثاث التحريض والكراهية. لطالما قوبلت الفظائع التي حدثت في التاريخ بالصمت. لم يشأ العديد من أعضاء هذه المؤسسة المسماة الأمم المتحدة التكلم بصوت واحد ليدينوا سويةً أولئك الذين يدعون إلى القضاء على دول أعضاء أخرى.

من هذه القاعة أنبه شعوب العالم إلى عدم إغماض عيونها عن الفظائع التي تجري حولها، وعدم تتجاهل العداوة التي تنشأ عن ذلك. إن من مسؤوليتنا المجاهرة ضد الكراهية بوضوح ومن دون لبس. فلتزود الأجيال المقبلة بالكلمات وليس بالأسلحة؛ إذ أن تسليحها بالأفكار وليس بالأيديولوجيات المتطرفة؛ ولنعلمهم التسامح، وليس الإرهاب.

الحرب ليست مسألة حتمية. وليست قوة من قوي الطبيعة. كما أنها ليست جزءا من الطبيعة البشرية. بل يمكن منعها، ولكن فقط إذا وقفنا معا لنبذ اللامبالاة، والدفاع عن السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توماس ماير – هارتينغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد ماير – هارتينغ (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً يا سيادة الرئيس أن أشكركم ووفدكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة جداً.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وأيدت هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي تركيا، والجبل الأسود، وصربيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، المرشح المحتمل، البوسنة والهرسك، فضلا عن جمهورية مولدوفا.

ذكرتمونا يا سيادة الرئيس في ورقتكم المفاهيمية (S/2014/30، المرفق)، بالفقرة الاستهلالية لميثاق الأمم المتحدة، التي تعبر عن تصميمنا نحن شعوب الأمم المتحدة على: ”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف“.

إنني إذ أتكلم بصفتي أوروبياً أمام المجلس في عام ٢٠١٤، بالضبط بعد مرور ١٠٠ عام على اندلاع الحرب العظمى ومرور ٧٥ عاماً على زج أدولف هتلر أوروبا في حريق عالمي مدمر، علي أن أواجه حقيقة مفادها أن هاتين الحربين العالميتين بدأتا في أوروبا. في قاعة الجمعية العامة وقبل يومين اثنين فقط ذكّرنا مرة أخرى الاحتفال بذكرى المحرقة بصفحات سوداء جدا في تاريخ أوروبا الحديث.

لكنني إذ أتكلم اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، أتناول الكلمة بالنيابة عن ذات المنظمة التي ربما تمثل حالة صارخة جدا للدروس المستقاة من تاريخ قارتنا التي مزقتها الحرب. وصحيح أن الأوروبيين العظماء مثل جان جاك روسو وإيمانويل كانت، وجوزيبي مازيني وفيكتور هوغو استنبطوا استراتيجيات للسلام الدائم وقبل أن تبدأ عملية الاندماج الأوروبي بوقت طويل. ولكن عملية الاندماج الأوروبي هذه بالذات هي التي كانت قادرة على أن تحدث فرقا حقيقيا بعد قرون من الحرب والصراع.

عندما أعلن روبرت شومان في أيار/مايو ١٩٥١ إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب، تنبأ بأن هذا الحشد للموارد سيجعل الحرب بين فرنسا وألمانيا ”ليست مسألة لا يمكن التفكير بها بل أمر مستحيل ماديا“. كما ذكّرنا الممثل الدائم للكسمبرغ في بداية هذه المناقشة، فقد أصر شومان على أنه

> ”لن يتم صنع أوروبا جميعها دفعة واحدة، أو وفقاً لخطة بمفردها. بل سيتم بنائها من خلال الإنجازات الملموسة التي تنشيء أولاً تضامنا فعليا“.

إن الذين تابعوا جهودنا، سواء في بروكسل أو هنا في نيويورك، يدركون جيدا أن ”صنع أوروبا“ ما زال عملا شاقا، حتى بعد مرور أكثر من ٦٠ عاماً على إعلان شومان. ولكنهم يعرفون أيضا، أن تلك العقود الستة للدول الأوروبية التي انضمت إلى هذه العملية، تمثل أطول فترة لتقاسم السلام ومن دون انقطاع طوال تاريخها برمته.

لقد شددتم سيدي قبل بدء هذه المناقشة على أهمية المصالحة. ونعتقد أن التجربة الأوروبية أظهرت أن المصالحة ممكنة، حتى بين الذين كان ينظرون إلى بعضهم البعض كأعداء وراثيين لأجيال عديدة. ولكن المصالحة لا يمكن أن تتم بمرسوم. فالمصالحة بين الدول تتطلب قيادة، ولكنها يجب أن تنمو على مر الزمن. وربما يكمن أحد أفضل السبل العملية لتعزيز المصالحة في التركيز على منجزات ملموسة مشتركة من النوع الذي تحدث عنه شومان.

لقد أبرزتم يا سيادة الرئيس الحاجة إلى قاعدة مجدية للمصالحة تُبنى على أساس التفاهم التاريخي المشترك. لقد طرحتم أيضا عددا من الاقتراحات العملية الباعثة على الاهتمام

في هذا السياق، وبشأن كيفية تعزيز عملية مصالحة. نحن نتفق مع تقييمكم الأساسي، ولكننا نعرف أن الجهود المبذولة في هذا المجال تمثل تحديا كبيرا، حتى في الإطار الأوروبي. ومع ذلك، أُنجزت بعض الأعمال الرائعة في هذا الميدان، في المقام الأول على الصعيد الثنائي، بين فرادى الدول الأعضاء، بما في ذلك العمل على تطوير المواد التعليمية المشتركة في المدارس.

أود أن أضيف أن أول شرط مسبق لتوفير تفاهم تاريخي أفضل للناس، وبخاصة للشباب، في حالات ما بعد انتهاء الصراع، هو الحفاظ على الأنشطة التعليمية خلال الصراع، أو على أضعف الإيمان إعادة وضعها ما أن ينتهي القتال. إذا لم تُتح الفرص أمام أجيال بأكملها من الأطفال في مناطق الصراع للذهاب إلى المدارس، ستزداد الصعوبة في الفوز بقلوبهم وعقولهم، وسوف تواجه المصالحة تحديات أكبر. هذا أحد الأسباب الرئيسية التي تحمل الاتحاد الأوروبي على التشديد كثيرا على دعم التعليم من أجل مئات آلاف من الأطفال المتضررين من النزاع في جميع أنحاء العالم، وفي الآونة الأخيرة في سوريا.

أود أن أؤكد بأن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تتشاطر بالكامل الرأي المعرب عنه في ورقتكم المفاهمية، سيدي، ومؤداه أنه لا يمكن تحقيق مصالحة دائمة من دون المساءلة الجنائية الفردية للمسؤولين عن الجرائم الجسيمة جدا من قبيل: الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب الرئيسية. وهذا جزء آخر من تجربتنا الأوروبية المشتركة. إن ضمان ذلك النوع من المساءلة مسؤولية محددة لمجلس الأمن. وفي هذا السياق، فإن استمرار المجلس في دعم المحكمة الجنائية الدولية يكتسي أهمية خاصة.

استناداً إلى تجربتنا الخاصة، نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الاندماج الإقليمي مفهوم يمكن أن يساهم مساهمة كبيرة في السلام والمصالحة الدائمين، بما في ذلك خارج الحدود الحالية للاتحاد الأوروبي. كما يعرف أعضاء المجلس، نعرض وجهة نظر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على جميع بلدان منطقة البلقان الغربية. ونحن مقتنعون بأن الاندماج الأوروبي يوفر لها أيضا فرصة أفضل للتغلب على إرث التاريخ ويرسم لها مستقبلا أنصع تحت سقف أوروبي مشترك.

كذلك استناداً إلى تجربتنا الخاصة، نحن ملتزمون بدعم جميع البلدان التي تسعى إلى تحقيق هدف الاندماج في أجزاء أخرى من العالم. ونقيم تعاونا وثيقا ومكثفا مع الاتحاد الأفريقي يتجلى على نحو ينبض بالحياة.

أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا المساهمات الهامة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. أن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لديها ملتزمة التزاما دائما وثابتا بعمليات حفظ السلام الدولية وبعمليات بناء السلام، بما في ذلك من خلال البعثات العسكرية وبعثات قوات الشرطة التي يتولى قيادتها الاتحاد الأوروبي. لذلك من المناسب جداً أن تنعقد هذه المناقشة الهامة بعد يوم واحد فقط من موافقة المجلس بالإجماع على نشر عملية الاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

كتبت الكاتبة النمساوية إنجيبورغ باخمان ذات مرة ما مفاده أن التاريخ كان معلّما عظيما، إلا أنه لم يجد أي تلاميذ. أعتقد أن لدينا الخبرة الأوروبية، وكذلك الأمم المتحدة لديها الخبرة والاتحاد الأفريقي والعديد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في جميع أرجاء العالم، التي توضح بأن الدول والشعوب، فضلا عن المجتمع الدولي ككل، قادرة على التعلم من التاريخ. أنها عملية تعلم تقتضي استمرار التشجيع، من قبيل الجلسة التي قررتم، سيدي، عقدها اليوم. أشكركم مرة أخرى على هذه المبادرة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية):سمو الرئيس، أود في البداية أن أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن بند حفظ السلم والأمن الدوليين، وتحديداً ”الحرب ودروسها والسعي إلى سلام دائم“.

الأمر الذي يتيح لمجلسكم الموقر الفرصة للنظر بعمق في موضوع يقع في صميم عمل هذه المنظمة، وبرغم من أنه على درجة من التعقيد والأهمية، فأنه لم ينل حتى الآن ما يستحقه من فهم وتحليل ومتابعة.

كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فلتمان على ما قدمه.

أن تسليط الضوء على الدور الجوهري للطرح التاريخي ودوره في المصالحة الوطني في حالات ما بعد النزاع، بل وأيضا دوره في الدبلوماسية الوقائية، تحول هام في طريق حل النزاعات والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. ذلك أنه يعالج أحد أهم الجذور الأساسية للصراع ولا يكتفي بتضميد الجراح بشكل سطحي والوصول إلى سلام غير قابل للاستدامة. إن الطرح التاريخي المتنازع عليه يحمل في طياته بذور صراع جديد أو حرب أهلية أو حتى دولية، وإن تجاهله في أغلب الأحيان يفسر لنا جليا دورة النزاع المستمرة التي تعاني منها بعض مناطق العالم، وسرعة نشوب الحروب في مناطق بدت وكأنها مستقرة، وتعثر عملية السلام في مناطق أخرى.

والطرح التاريخي أحد أهم مكونات الهوية ويخطئ الكثيرون عندما يعتقدون أنه أمر ثابت لا يتأثر بمجريات الأمور وموازين القوى. فهو يعتمد على وقائع وأحداث ماضية، من وجهة نظر معينة تصبح أحد المحاور الأساسية لرؤية الحاضر وتحديد المستقبل. وهكذا، فإن الطرح التاريخي يصبح هو التاريخ بمعنى الحقيقة المطلقة، بغض النظر عن صحتها. وحينها لا يقتصر هذا الطرح على الماضي، بل يصبح صميم الحاضر المعاش والطرح المستقبلي. ولذلك، فإن الاخفاق في إيجاد بيئة مناسبة وآمنة للوصول إلى طرح تاريخي مشترك عند التعامل مع المصالحة الوطنية، على الأخص في حالات ما بعد النزاع، إنما هو أمر على قدر كبير من الخطورة ويشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين. ومن هذا المنطلق، فإن الأمن يتعدى – ولا يلغي – المفهوم التقليدي لقوات حفظ السلام ونزع السلاح وتعزيز التحول الديمقراطي والمساهمة الاقتصادية. وإنما يصبح الأمن أيضا مرتبطا بتجربة ”الآخر“ لفهم أحداث تاريخية اساسية.

بالإضافة إلى أهمية المساعدة على التوصل إلى طرح تاريخي مشترك، فإن من الحيوي أن تتضمن مساعي تسوية النزاع عنصرا هاما يتضمن العدالة. وإلا، فإن التسوية يمكن أن تحمل في طياتها بذور خلافات مستقبلية. ومع أن تحقيق العدالة الكاملة قد يكون متعذرا في بعض الحالات، فإن من الضروري على أقل تقدير أن تحمل التسويات قدرا معقولا من التوافق فيما بين مختلف الاطراف.

لقد سعت المملكة العربية السعودية دائما إلى تحقيق الأمن والسلام وحل الخلافات المحلية والاقليمية وبذل جهودها في سبيل ذلك مع الأطراف المتنازعة. وقدمت في سبيل ذلك العديد من المبادرات، منها مبادرة السلام العربية، التي سعت إلى تحقيق سلام عادل وشامل بين إسرائيل والدول العربية. وإن الانتقاص من مكونات هذه المبادرة، مثل عدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران/يونيه، وعاصمتها القدس الشريف، أو التشكيك في حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وفقا لقرارات الأمم المتحدة، أو المساس بالسيادة الكاملة لدولة فلسطين، كل ذلك سوف ينسف أسس العدالة والإنصاف التي يجب أن تقوم على أساسها التسوية النهائية للصراع.

وفي سوريا، فإن أي تسوية عادلة يجب أن تبدأ برحيل من تسببوا في إراقة دماء الشعب السوري وتلطخت أيديهم بما

ارتكبوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وألا يكون لهم مكان في صياغة مستقبل سوريا الجديدة.

وفي اليمن وفي لبنان وفي الصومال وفي كثير من النزاعات الإقليمية، كانت المملكة العربية السعودية سباقة إلى احتضان كل الأطراف المتنازعة واحتواء مطالبها والسعي إلى التوافق فيما بينها. ومن ذلك، مؤتمر الطائف الذي أنهى الحرب الأهمية في لبنان؛ والمبادرة الخليجية التي ساعدت اليمن وما زالت تساعده على الخروج من نفق الصراع إلى آفاق السلام والرخاء؛ ومؤتمر حكماء الصومال الذي عقد في جدة وكان نقطة البداية لحل الأزمة الصومالية. وفي كل هذه الجهود والمبادرات كانت المملكة العربية السعودية مدركة للخلفية التاريخية للنزاعات، وتعمل على حلها بما يكفل الاستفادة من عظاتها وعبرها. وإذا اشتملت التسوية على عناصر العفو أو الحصانة، فإن ذلك يتم بتوافق جميع الأطراف وبإرادتها. إن صون الدماء مقدم على الانتقام وإن العدالة يمكن أن تتحقق بالعفو والتسامح بدون الانتقاص من الواقع التاريخي. ولقد كان هذا هو المبدأ الذي أرساه الملك عبد العزيز، رحمه الله، مؤسس المملكة العربية السعودية، في مسيرته التوحيدية. وهو النموذج نفسه الذي نال عليه الرئيس نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا تقدير العالم واعجابه.

إن المملكة العربية السعودية ما فتئت تسعى إلى العمل على تجنب الصراع عن طريق الحوار. ومن هنا جاءت مبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين اتباع الديانات والثقافات، بما في ذلك اللقاء الخاص الذي عقد في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨، وتبعه أنشاء مركز الملك عبد الله العالمي للحوار في فيينا، بالتعاون مع حكومتي إسبانيا والنمسا، وكان من أهم إنجازاته مؤخرا إنشاء شبكة للسياسات العالمية للحوار مع الآخر. وهي تضم عددا من الخبراء وشخصيات رئيسية حكومية وقيادات سياسية ودينية بهدف بناء التفاهم المتبادل والمشترك والتعايش السلمي ضمن التنوع الثقافي والديني، مما يسهم في صياغة طرح تاريخي مشترك يكون جوهرا للسلام المستدام.

أود أن أشرككم في بعض الأمور التي آمل أن تحظى بحيز من النقاش والمداولة لأهميتها فيما يتعلق بالطرح التاريخي والمصالحة والسعي نحو سلام مستدام:

إن التوصل إلى طرح تاريخي مشترك بما يشمل الافصاح عن الحقيقة فيما يخص أسباب الصراع والانتهاكات التي ارتكبت لحقوق الإنسان هو أحد الأوجه الهامة لتحقيق العدالة، ومعها تزداد فرص الاستقرار والوصول إلى السلام المنشود غير الهش.

إن هناك حاجة ماسة إلى الموازنة بين كشف الحقائق وتحقيق العدالة والمصالحة الوطنية والبحث عن السلام بين أبناء الوطن الواحد، بما يحقق التوافق الوطني ويكون رادعا لتكرار أخطاء الماضي.

إن كل حالة وطنية فريدة في نوعها. وهذا لا يعني عدم الاستفادة من تجارب الآخرين، ولكنه يحذر من خطورة التعميم وفرض سيناريوهات غير مناسبة ربما تعقد فرص حل النزاع.

إن مشاركة الأمم المتحدة – بأجهزتها المختلفة – يجب ألا تتعدى على إرادة أطراف الصراع وأن تعمل المنظمة على مساندة عملية المصالحة والطرح المشترك للأطراف المحلية بما يتوافق مع تطلعاتها وثقافاتها وتاريخها. وهنا تكمن أهمية التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لصون السلم والأمن الدوليين، وبخاصة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام.

إن الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، تتحمل المسؤولية الأخلاقية عن بذل كل ما من شأنه منع تفاقم النزاعات والتوصل إلى سلام مستدام. وإننا نرحب بالأفكار الخلاقة التي طرحها الأردن ونؤكد دعم المملكة

العربية السعودية، وبخاصة فيما يتعلق بضرورة تكليف فريق استشاري تاريخي من الأمم المتحدة للعمل، بالتعاون مع سلطات الدولة، في مناطق التراع في سبيل استعادة الوثائق التاريخية الهامة وحمايتها؛ وتسجيل إفادات الشهود؛ وجمع البيانات والإحصاءات؛ وإنشاء أرشيف وطني؛ وتأسيس لجنة تاريخية، وطنية أو دولية، تتولى توثيق السجل التاريخي وحمايته من التزوير أو الاندثار.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): في هذه السنة، نُحيي الذكرى المئوية لبدء الحرب العالمية الأولى وقبل ٧٥ عاما، أسقطت ألمانيا البشرية في هاوية الحرب العالمية الثانية. ولا تزال الخسائر التي خلفتها الحربان – المعاناة وملايين القتلى – تعقد ألسنتنا اليوم. وهذا يقوي عزمنا على استخلاص الدروس الصحيحة من صراعات الماضي بدلا من تكرار أخطاء الماضي الفظيعة.

لقد كان انهيار توازن السلطة الهش قبل ١٠٠ عام في أوروبا فشلا هائلا للدبلوماسية أيضا. ولم يكن ذلك هو الحال في أيام أزمة تموز/يوليه فحسب، ولكن الدبلوماسيين والسياسيين على السواء كانوا قد تقاعسوا بالفعل خلال السنوات السابقة عن إيجاد المؤسسات والأدوات اللازمة لبناء الثقة وتحقيق توازن في المصالح بين الجيران على نحو سلمي. وفي ذلك الوقت، كانت السياسة الخارجية تركز على نماذج بالية لم تتمكن من مواكبة العالم الشديد الترابط والسريع التغير في بدايات القرن العشرين. وعندما نشبت الكارثة، افتقرت الدبلوماسية إلى الوسائل بقدر افتقارها إلى الإرادة لمنع نشوبها. وبعد مرور ١٠٠ عام، ينبغي أن يكون ذلك حافزا كبيرا لنا لاستخلاص الدروس من أجل المستقبل عن طريق فهم أسباب الحروب الماضية.

كما يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى المئوية الخامسة والعشرين لسقوط الستار الحديدي. وفي ألمانيا، فإننا نعتبر ذلك تذكرة بأنه يمكن في الواقع تحقيق المصالحة والسلام المستدام استنادا إلى الجهود الدبلوماسية والسياسية والتفاهم.

ومن منظور أوروبي، فقد خرجنا بدرسين رئيسيين من مصائب النصف الأول من القرن العشرين. وكان الدرس الأول هو السعي الحثيث مع شركائنا في جميع أنحاء العالم من أجل بناء نظام دولي قائم على قواعد مشتركة وقيم مشتركة. والأمم المتحدة ذاتها هي درس مستفاد من فظائع الحربين العالميتين. وتمثل الدرس الثاني في أن الأوروبيين قرروا الاستعاضة عن توازن القوى الهش في قارتهم بمجتمعات قائمة على أساس نظام قانوني جديد. وقد بُني مشروع الاتحاد الأوروبي استنادا إلى شبكة أوثق لبلدان الجوار، تجمع بين السياسة والاقتصاد والمجتمعات. واليوم، فقد أصبحت الحرب أمرا لا يمكن تصوره داخل الاتحاد الأوروبي.

وكان التغلب على العداء بين فرنسا وألمانيا ركيزة هامة لذلك الإنجاز. وهو مثال ساطع على الكيفية التي يمكن أن يسهم بها الفهم المشترك للتاريخ والرؤية المشتركة للمستقبل في تحقيق سلام دائم وإقامة شراكة مزدهرة. ويكمن هذا المفهوم في صلب معاهدة الإليزيه التي وقعها البلدان في عام ١٩٦٣. وهي لا تترك السلام في أيدي السياسيين ولكنها تجعله قضية للمجتمعات المدنية. ويتم التركيز بوجه خاص على إشراك الشباب في التحليل النقدي للتطورات التاريخية. واليوم، يستخدم الكثير من الطلاب في فرنسا وألمانيا نفس الكتاب المدرسي الفرنسي الألماني عند دراسة تاريخهم المشترك.

إن الأسئلة المفتوحة عن الماضي يمكن أن تعني جروحا مفتوحة في الحاضر. ولا يسع ألمانيا، استنادا إلى تجربتها الخاصة، سوى أن تؤكد على أهمية التعلم من التاريخ بشكل عام وتقاسم فهم بشأن الصراعات على وجه الخصوص. والعمل المشترك في

صياغة مفهوم أفضل لأسباب وكيفية نشوب صراعات معينة يمكن أن يكون بمثابة حافز قوي وأساس متين للمصالحة بين الطرفين. وإنها لقضية نبيلة للأمم المتحدة أن تنخرط في دعم مثل هذه العمليات حيثما أمكنها. وتتضمن الورقة المفاهيمية (S/2014/30، المرفق) التي أعدتها رئاسة المجلس بعض النقاط الوثيقة الصلة لمعالجة هذا الأمر في الممارسة العملية.

ومع ذلك، فإن المهمة قد تبدو أبسط مما هي عليه. فالصراعات، سواء كانت حروبا بين الدول أو حروبا أهلية، تُخلّف ندوبا عميقة. وتتسم الندوب التي تنبع من خلفيات عرقية أو خلفيات ثقافية أخرى بأنها عميقة للغاية. وإرادة السعي إلى إحلال السلام والمصالحة الحقيقية لا يمكن أن تأتي إلا من الخصوم السابقين أنفسهم. وبالتالي، فإن ثمة حدودا لما يمكن أن تحققه الأطراف الثالثة. وبقدر أهمية المساعدة الخارجية في هذه العمليات، ينبغي أخذ تلك المعايير في الاعتبار عند تصميمها. غير أن المناسبات المتعددة لإحياء الذكرى في عام ٢٠١٤ تعلمنا أن نتعلم من التاريخ وأن نتقاسم تلك الدروس مع جيراننا. وهذا أمر يستحق كل الجهد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد أويارثون مارشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخاب الأردن عضوا في مجلس الأمن وعلى الطريقة التي أدرتم بها عمل هذه الهيئة في هذا الشهر. وأنتم تعلمون التقدير والاحترام العميقين اللذين يكنهما الشعب الإسباني للشعب الاردني والعلاقات الأخوية القائمة بين الأسرتين الملكيتين في بلدينا. ومن ثم، فلن يكون من المستغرب أن أشعر بسعادة كبيرة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة برئاسة الأردن. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا لكم على الورقة المفاهيمة (S/2014/30، المرفق).

إن الموضوع قيد النظر – الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم، وأجرؤ على القول الدروس التي ينبغي أن نستمدها من الحرب – موضوع ذو أهمية بالغة. ورواية ”الحرب والسلام“ العالمية لتولستوي تعرض تاريخ البشرية دون انقطاع. وإذا نظرنا إلى العالم ككل، لا بد للمرء أن يعترف بأن السلام واجه صعوبة في الاستمرار دون انقطاع عبر التاريخ البشري، على الرغم من الجهود الفكرية الهائلة لعقليات فذة مثل إيمانويل كانط. وعوضا عن ذلك، فقد ظهر في فترات قصيرة تخللت الصراعات المسلحة. وفي أحسن الأحوال، يبلغ السلام شأو هدنة تفتقر إلى الكمال. وهذه الحركة الدائبة التي تعمها الفُرقة، والتي تتصف فيها العلاقات بين الجماعات البشرية بالطموح إلى السلطة، توضح معنى تعريف كارل فون كلاوزفيتز للحرب على أنها استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

وواجبنا هو التمرد على هذا الاتجاه. والإسهامات التي قد تنجم عن هذه المناقشة، مهما كان تواضعها، يجب أن تثبت بوضوح أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها يدركون أن واجبنا الأساسي هو أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وأننا عازمون على اتخاذ إجراءات لترجمة الإعلان عن تلك النوايا في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة إلى واقع. وأمامنا مهمة لم تُنفذ بعد ولا يمكننا تأجيلها أكثر من ذلك في عالم تنتشر فيه أسلحة الدمار الشامل على نحو خطير كسيف مسلط، كسيف داموكليس، على رؤوسنا.

يشرفني أن أتكلم باسم أمة عريقة ذات تاريخ حافل بالجوانب المشرقة والمظلمة. فأسبانيا كانت طرفا رئيسيا في الحروب الدينية والحروب الدفاعية وحروب التدخل وحروب البقاء الوطني وحروب الأسر الحاكمة والحروب الأهلية والحروب الأيديولوجية. كما تعرضت أسبانيا لاعتداءات إرهابية لا تعرف الشفقة. وخضنا حروبا دولية، وسالت دماؤنا في صراعات داخلية.

وبحكم تجربتنا التاريخية، يمكن اعتبارنا مرجعا في ما يتعلق بهذه المسألة. وقد ترك مفكرو عصرنا الذهبي الأفذاذ – من أمثال فرانسيسكو دي فيتوريا أو فرانسيسكو سواريث أو دومينغو دي سوتو – نصوصا هامة تتناول التحدي الأخلاقي الذي تمثله الحرب ومدى قانونيتها وحدود ممارستها. واستحداث مفهومي الشروط الضرورية لتبرير استخدام القوة والمعايير القانونية للسلوك الأخلاقي خلال الحروب، اللذين أُدرجا في القانون الدولي في القرن العشرين، يرجع الفضل فيه إلى حد كبير إلى إسهاماتهم.

والحرب، على عكس مقولة شهيرة، لم تكن أبدا جميلة بحكم تعريفها. ولكن بمرور الزمن ونتيجة للتقدم التكنولوجي، يمكن الجزم بأن الحرب أصبحت شرا بشكل أساسي. واليوم، لن يكون بوسع فيلاسكيز، الرسام الإسباني الكبير الذي عاش في القرن السادس عشر، أن يرسم على القماش صورة مثل لوحة ”استسلام بريدا“ التي اشتهرت بتصوير لفتة تنم عن شهامة الفرسان بين المتحاربين في نهاية المعركة. فقد اكتسبت الحروب المعاصرة المظهر القاسي للوحات السوداء التي رسمها غويا أو لجدارية ”غرنيكا“ لبيكاسو، المرسومة على النسيج المعلق خارج هذه القاعة. ويجب على البشرية إنهاء الحروب على نحو دائم في هذا العالم الذي يواجه تحديات هائلة.

يصادف عام ٢٠١٤ الذكرى المئوية لنشوب الحرب العالمية الأولى، والمعروفة أيضا باسم الحرب العظمى أو الحرب الأوروبية الكبرى، والتي اشتعلت بسبب التنافس بين الدول الأوروبية وكان العالم القديم المسرح الرئيسي لعملياتها.

كان صراعا رهيبا، وضع نهاية مأساوية ”لعالم الأمس“ الذي ذكر به ستفان زويغ بوضوح هادئ ومؤلم. إن الصراع يعذب ضمائرنا، بسبب كل من آثاره التدميرية والإحساس بأنه كان يمكن تفاديه، أو على الأقل التخفيف من آثاره، لو تغلبت الرغبة في التوصل إلى حل سلمي على الطموح إلى فرض رؤية متسلطة.

لكن أهوال تلك الحرب، لم تكن كافية لتحصيننا مرة واحدة وإلى الأبد من استخدام الأسلحة كوسيلة لتسوية النزاعات. لقد شكلت عصبة الأمم محاولة جديرة بالثناء لكنها فشلت، نظرا إلى أن فترة ما بين الحربين تميزت بأحداث أظهرت عيوبها. وكانت حرب أكثر تدميرا أخرى ضرورية هي الحرب العالمية الثانية، لتتمكن أوروبا، من خلال إسهام جيل من السياسيين الاستثنائيين، الذين تحلوا بشجاعة ورؤية كاملتين، من تمهيد الطريق لعملية تؤدي إلى إنشاء اتحاد اقتصادي وسياسي استعاض عن النزاع المسلح بالتعاون، واستعاض عن القوة الغاشمة بالتفاوض، كما أشار إلى ذلك ممثل ألمانيا للتو.

ولم يخل عهد الأمم المتحدة من ويلات الحرب. بل على العكس تماما، إذ أن قائمة النزاعات والفظائع طويلة، وفي كثير من الحالات مروعة.

وبما ”أن ما من أمر إنساني يمكن أن يكون غريبا علينا“، فليس بوسع المجتمع الدولي أن يظل غير مبال إزاء الوحشية. وتقع مسؤولية مواجهتها على كل واحد منا، ولكن على وجه الخصوص، على منظمتنا ومجلس الأمن داخلها، وفقا للصلاحيات الموكلة إليهما بموجب الميثاق. تدعم إسبانيا كل الجهود التي يبذلها المجلس والجمعية العامة والأمين العام الرامية إلى حل النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتي راح ضحيتها مئات آلاف الضحايا الأبرياء في سوريا ودارفور وجنوب السودان والصومال ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال لا الحصر لأكثر الأمثلة وحشية.

فيما يخص هذه النقطة، أود أن أدعو بصوت عال وواضح، إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط. وتأمل إسبانيا

بشدة في أن تؤدي المفاوضات الحالية إلى إبرام اتفاق من شأنه أن يرسي الأساس النهائي لإحلال سلام عادل ودائم بين إسرائيل وفلسطين، كدولتين جارتين وديمقراطتين، بحدود آمنة. إن العالم بحاجة إلى سماع تلك الأخبار السارة، التي لا يمكننا انتظارها لوقت أطول.

في الختام، سيدي الرئيس، أود أن أشير بإيجاز إلى مشكلة ”السرد“ التي أشرتم إليها في ورقتكم المفاهيمية. وأقوم بذلك لأؤكد تأكيدا قطعيا السمو الأخلاقي للضحية على الجلاد. وهذا التأكيد صحيح كذلك على المستوى العالمي، في معسكرات الإبادة في ليديس وأورادور ورواندا وسريبرينيتشا، أو لمجرد إعطاء مثال واحد من وطني، في شوارع أندوين وغويبوثكوا في إسبانيا. يجب أن نحافظ على ذكرى الضحايا ونكرمهم، لأنه من العدل ومن الضروري تكريم أنفسنا كبشر، ولأنه يتعين على المصالحة، التي هي درجة أعلى من مجرد توقف الأعمال العدائية، أن تتجذر حقا في الحقيقة والعدالة.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية، أن أشكر الرئاسة الأردنية على عقد المناقشة المواضيعية اليوم وعلى ورقتها المفاهيمية (S/2014/30، المرفق). كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

تتيح مناقشة اليوم فرصة هامة لاستعراض دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، مما يمكن المجلس من استخلاص الدروس من خلال فهم الحروب، وذلك أمر ضروري من أجل تحقيق سلام دائم.

بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، كررت البشرية باستمرار وعد ” لن يحدث ذلك أبدا مرة أخرى“. للأسف، لا نزال نشاهد حتى اليوم، صراعات وحروبا في مختلف أنحاء العالم. تعقب النزاعات، المفاوضات وتسوية المنازعات، مما يفضي إلى إبرام اتفاقات سلام تمثل خطوة أولى مهمة في العمليات الطويلة الأمد الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. سنركز في بياننا اليوم، على المرحلة التي تلي إبرام اتفاقات السلام، المتمثلة في الطريق الطويل لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين.

إن الانتقال من مرحلة ما بعد الصراع إلى بلد يؤدي وظائفه ويتجهللإصلاحات غالبا ما يتأثر جراء مختلف المشاكل الجانبية، والعوائق والتعقيدات داخل المجتمع. ويشكل الحوار السياسي الهادف إلى إيجاد حلول لجميع الأسئلة المفتوحة، عملية مستمرة من شأنها أن تساعد بلدا ما على استكمال جدول أعماله المتعلق ببناء السلام، وهو أمر ضروري من أجل تحديد الأولويات الجماعية اللازمة لتحقيق سلام مستدام في المجتمع.

إننا نكرر بأن الملكية والمسؤولية الوطنيتين حاسمتان لإحلال السلام المستدام. وبغية ضمان الملكية الوطنية، تقع المسؤولية الأولى عن تحديد الأولويات والاستراتيجيات الخاصة ببناء السلام بعد انتهاء الصراع على عاتق السلطات الوطنية. ويعد بناء المؤسسات والحوكمة، اللذين يوفران للمواطنين الأمن والعدالة والاستقرار الاقتصادي، ضروريين من أجل تجنب تكرار دورات العنف وعدم الاستقرار.

ومع ذلك، يشكل نقل المسؤولية في عمليات ما بعد النزاع من جانب المجتمع الدولي، الذي يعد أحد أصحاب المصلحة في عملية السلام، إلى الأطراف الفاعلة والمؤسسات المحلية، مهمة حساسة جدا وهامة للغاية، ينبغي الاضطلاع بها في الوقت المناسب بشكل تدريجي. وينبغي أن يقترن وضع المجتمع الدولي لآليات إدارية انتقاليةبتعزيز قدرة المؤسسات المحلية.

ويكتسي اتخاذ إجراءات منسقة وسريعة لدعم حكومات ما بعد الصراع، فيما يخص بناء مؤسسات ذات مصداقية وقابلة للمساءلة، أهمية بالغة لنجاح عملية بناء السلام ككل. ويساعد هذا الإجراء، إذا ما نفذ كما يجب، على استعادة الأمن والشرعية والمساءلة والفعالية، ويؤدي من ثم إلى تحقيق فوائد سلام واضحة.

إن بناء المؤسسات في مرحلة ما بعد الصراع عملية معقدة وملحة، تنطوي على العديد من أصحاب المصلحة، والحاجة إلى إيجاد توازن بين تحقيق النتائج على المدى القصير وتنمية القدرات على المدى الطويل. والبحث عن حلول مثلى تحقق التآزر في هذا المسعى متعدد الأوجه، أمر لا ينتهي أبدا.

تعاني مجتمعات ما بعد الصراع غالبا من انقسامات عميقة بسبب اختلاف التصورات والتفسيرات فيما يخص الماضي. لذلك، أود أن أؤكد بأن المصالحة والثقة الوطنيتين، ينبغي أن ينظر إليهما بأنهما متطلبين أساسيين إضافيين، لبناء دولة ومجتمع يؤديان وظائفهما. وبالتالي، يتمثل الهدف المشترك الضروري في التحقيق في الجرائم التي ارتكبت والمحاكمة الملائمة لمرتكبي تلك الجرائم، بغض النظر عن هوية الجناة. يجب أن تشكل سيادة القانون، وتنفيذ الصكوك القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان والعودة المستدامة والإدماج المحلي للاجئين والمشردين داخليا، أولوية بالنسبة للبلد. بالإضافة إلى ذلك، يكتسي تعزيز التعاون الإقليمي أهمية كبيرة للعملية.

وتلك الأنشطة والجهود كافة تعتبر ضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية. لكن، فيما يتعلق بحالة البوسنة والهرسك، فإن عملية المصالحة ما زالت متواصلة حتى بعد مضي ٢٠ عاما على انتهاء الصراع. وتجربتنا هي أن المصالحة عملية طويلة الأجل تتطلب شركاء حقيقيين ودائمين على الصعد المحلية والوطنية والدولية. وأود أن أوافي المجلس بمعلومات موجزة عن مبادرتنا المبتكرة لتعزيز الحوار والمصالحة في هذه المرحلة من تحقيق التنمية لدينا بعد انتهاء الصراع.

وقد قدمت رئاسة البوسنة والهرسك إلى الأمين العام في العام الماضي طلبا للحصول على مساعدة الأمم المتحدة لمواصلة المضي قدما في عملية السلام والمصالحة لدينا، وعيا منا بما للمنظمة من خبرة طويلة ودراية نسبية في ذلك المجال. وحددت الرئاسة التعليم والثقافة كمجالين حاسمين يمكن أن يشكلا نقطة الانطلاق لكي يترسخ الحوار والمصالحة على نحو أكبر في البلد. وبناء على ذلك الطلب والمبادرة من لدن الرئاسة، وضع منذئذ مشروع مشترك لفريق الأمم المتحدة القطري، الذي يشمل عناصر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، بعنوان ”الحوار من أجل المستقبل“. وهو يسعى إلى توطيد القدرات المحلية على تعزيز التعايش، وتسوية الصراعات بالوسائل السلمية، والمصالحة من خلال إنشاء محفل للحوار يربط فيما بين كبار صناع القرار مثل الرئاسة والمواطنين والمجتمع المدني.

كما يتوخى المشروع إنشاء مرفق للمنح بغية تمويل المبادرات المحلية في مجالات الفنون والثقافة والتعليم، بالتركيز على الشباب، مما سيعزز التعايش واحترام التنوع من خلال الحوار المدني الحوار بين الثقافات، واستراتيجية الاتصال والتوعية لتعزيز وعي الجمهور بالسلام والمصالحة واحترام التنوع. وهدف المبادرة هو إطلاق المزيد من عمليات بناء السلام ونتائج مثل، أولا، تعزيز القدرات المحلية على توطيد التعايش، والتسوية السلمية للصراعات والمصالحة؛ ثانيا، تحسين تصورات الجمهور وسلوكياته إزاء التعايش، والتسوية السلمية للصراعات، والمصالحة واحترام التنوع؛ وثالثا، زيادة مشاركة المواطنين، لا سيما الشباب، والمجتمع المدني والقادة

في الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالحوار بين الثقافات والتعايش السلمي.

كما نتفق مع الموقف الوارد في المذكرة المفاهيمية عن ضرورة تمكين الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن، من استخلاص الدروس من فهمها للحرب ولما هو ضروري لتحقيق السلام الدائم. والواقع أن مجلس الأمن ينظر بانتظام في مسائل بناء السلام بعد انتهاء الصراع. لكن الأمم المتحدة، في بعض الحالات، لا تفهم على النحو الكافي كيف يمكن لها أن تساعد على تحقيق المصالحة فيما بين المقاتلين السابقين وشعوبهم استنادا إلى وصف متفق عليه أو مشترك وذاكرة مشتركة للماضي المضطرب. ولذلك السبب، من الأهمية بمكان أن أن يقوم مجلس الأمن بتبادل الآراء مع الدول الأعضاء التي لها تجربة مباشرة في الأزمات وعمليات بناء السلام. ويمكن لأوجه تبادل الآراء هذه أن تحقق الاستفادة الأمثل من آليات الأمم المتحدة لبناء السلام وتعزيز فهمنا المشترك للتحديات التي نواجهها حاليا في مجال بناء السلام.

إننا نفهم الرسالة التي وجهها الأردن في المذكرة المفاهيمية بشأن المناقشة المواضيعية عن موضوع ”الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم“. ووفقا للميثاق، من بين المقاصد الأساسية للأمم المتحدة صون السلم والأمن الدوليين. ولا بد من اتخاذ تدابير جماعية لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام والاستقرار في العالم. واقتراح رئاسة مجلس الأمن إصدار تكليف بإنشاء فريق استشاري صغير معني بالتاريخ تابع للأمم المتحدة أو لجنة دولية معنية بالتاريخ، يتطلب مزيدا من الاهتمام ويمكن معالجته خلال مفاوضات الجمعية العامة بشأن إصلاح مجلس الأمن واساليب عمله.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد ليون غونثاليث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تنوه كوبا بعقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بغية معالجة موضوع هام مثل موضوع صون السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أن الوقت مناسب لنبدأ بالتذكير بأن هذه المنظمة التي تجمعنا جميعا أُنشئت عندما حدد مؤسسوها الهدف المتمثل في إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. والميثاق التأسيسي للمنظمة يدعونا جميعا إلى ممارسة التسامح والتعايش في ظل السلام وحسن الجوار، وتوحيد قوتنا لصون السلم والأمن الدوليين. وذلك بالتحديد هو الهدف الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو صون السلم والأمن الدوليين، ولتحقيق تلك الغاية، اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع التهديدات التي يتعرض لها السلام والقضاء عليها، ومواجهة أعمال الاعتداء وغيرها من انتهاكات السلام الأخرى، ومعالجة أو تسوية النزاعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى انتهاك السلام، بالوسائل السلمية ووفقا لمبادىء العدالة والقانون الدولي. وبالمثل، هناك هدف آخر للميثاق هو تعزيز العلاقات الودية بين الدول استنادا إلى احترام مبدا المساواة من حيث الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها، واتخاذ التدابير المناسبة الأخرى لتعزيز السلام العالمي.

ونعتقد أن وظيفة المنظمة المتمثلة في مناصرة السلام قد أيدتها الدول الأعضاء منذ تأسيسها. ولسوء الطالع، لم يتحقق السلام الدولي. ونرى أن الدروس المستفادة من الحرب ليست في حد ذاتها سوى رثاء للخسائر: ملايين الضحايا، وتدمير الإرث التاريخي والثقافي لحضارتنا، وقدر هائل من الدمار الذي قاسته مختلف شعوب العالم. ولا يكفي السعي إلى السلام وإنشاء أجهزة وآليات تروم تنفيذه. ويجب علينا إزالة الأسباب التي تتآمر على السلام.

وتشمل بعض هذه الأخطار التي يتعرض لها السلام سيطرة وهيمنة الإمبريالية ومصالحها، وأعمال الاعتداء، والكفاح من

أجل الاستيلاء على الموارد الطبيعية، واستمرار الاستراتيجيات والممارسات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة، والنظام الدولي المجحف والإقصائي، والمبادلات غير المتكافئة، والتمييز، وكراهية الأجانب، والنزعة التدخلية، وانتهاكات حق الشعوب في تقرير المصير.

ولن يتحقق السلام والأمن ما دامت التدابير الانفرادية التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية

تُفرض من لدن دولة على دولة أخرى، كما هو الشأن بالنسبة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما الآن. ولمنع نشوب الصراعات، لا بد من التضامن والتعاون والمساعدات الدولية والإجراءات المشتركة للقضاء على الفقر، والبطالة، والجوع، وأوجه عدم المساواة وأسبابها الكامنة.لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون تحقيق السلام والاستقرار ولن يتحقق السلام والاستقرار بدون التنمية. ولن يكون هناك سلام وأمن لأبناء الشعب الذين يهددهم الجوع وسوء التغذية والافتقار إلى المرافق الصحية، وإمكانية الحصول على مياه الشرب، والأمية وارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع، وقصر العمر المتوقع عند الولادة والوفاة الناجمة عن الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

ولا يمكن المحافظة على السلم والأمن الدوليين إلا بالاحترام غير المشروط لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقانون الدولي. وهذ المبادئ هي التي أرست المساواة في السيادة بين جميع الدول، والتسوية السلمية للمنازعات الدولية، والتخلي عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد أي دولة أخرى وعدم التدخل في الشؤون التي تأتي اساسا في صميم الولاية الوطنية للدول.

وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين وينبغي له النهوض بذلك الدور وفقا للسلطات التي منحها له ميثاق الأمم المتحدة. ونحن ندعو إلى إصلاح عاجل وشامل للجهاز بحيث يتحول إلى منتدى ديمقراطي وفعال من أجل إنجاز الولاية المنوطة به. وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز الحلول السلمية ويقاوم اللجوء إلى الحرب. ولا ينبغي أبدا لتلك الحلول أن تثير المواجهات المسلحة، ناهيك عن كونها حاملة لواء فلسفة تغيير النظام، الأمر الذي يتناقض عمليا مع الجوهر السلمي للمنظمة.

ونحن نشعر بالقلق حيال الميل المتزايد من جانب مجلس الأمن إلى إعادة تفسير الولاية الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وللاضطلاع بمهام غير منوطة به، مما يقوض الدور الذي يمنحه الميثاق للأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة، ولا سيما الجمعية العامة. ونحن نكرر التأكيد على الدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعية العامة وسلطتها في صون السلم والأمن الدوليين بوصفها الجهازالرئيسي الأكثر ديمقراطية وتمثيلا في الأمم المتحدة.

وتتطلب فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن يتم إنشاء تلك العمليات بامتثال تام لمبادئ موافقة الأطراف والحياد وعدم استعمال القوة إلا للدفاع عن النفس. ونحن نؤيد الرؤية المتكاملة والمنسقة فيما بين مختلف المستويات والجهات الفاعلة لعمليات تشكيلات السلام. وينبغي أن يكون لمعايير لجنة بناء السلام ومكاتبها في الميدان دور أكبر في صنع القرار في إطار منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن التي يقيّمها مجلس الأمن وتتعلق ببعض الدول قيد نظر اللجنة.

ونحن نتفق على أن موضوع حفظ السلام وبناء السلام والأمن الدولي هو اليوم بلا شك أحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. ونحن نؤمن إيمانا قويا بأن السلام والأمن الدوليين سيبقيا معرضين للخطر ما لم يتم التخلص نهائيا من الأسلحة النووية، التي تهدد بقاء البشرية. وستواصل كوبا العمل بنشاط بصفتها الوطنية وبصفتها عضوا في

مجموعات الدول الأخرى، مثل حركة عدم الانحياز وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل تحقيق القضاء والحظر التامين على الأسلحة النووية.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بأنه في ٢٦ أيلول/سبتمبر، سوف نحتفل للمرة الأولى باليوم الدولي لنزع السلاح النووي نتيجة للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة. وسيكون هذا الوقت هاما لتجديد الجهود التي نبذلها من أجل القضاء التام عى هذه الأسلحة.

أود أن أؤكد على أن مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سيعقد بهافانا اليوم بوصفه توطيدا لإرادة الاندماج لشعوب المنطقة. وكدليل على التزام أعضاء الجماعة بالسلام، أعلن للتو رؤساء الدول والحكومات للجماعة منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، حيث ستُحل الخلافات بين الدول بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والتفاوض أو أي شكل آخر من أشكال التسوية، بما يتفق تماما مع القانون الدولي.

ويؤكد وفد بلدي في هذا المحفل الالتزام الثابت للشعب الكوبي بتحقيق السلام. وفي هذا الصدد، قال القائد التاريخي للثورة الكوبية، فيدل كاسترو روس، إن كفاح الشعوب في سبيل السيادة والاستقلال هو كفاح من أجل السلام. لقد كافحت كوبا من أجل السلام من خلال محاربة استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. لقد كافحت كوبا من أجل السلام من خلال الدفاع عن سيادتها.

أود أن أختتم بياني بكلمات البطل الوطني الكوبي خوسيه مارتي، الذي قال إنه عند السعي إلى تحقيق مستقبل مشرق للشعب: ”المستقبل يكمن في تحقيق السلام“.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ الأردن على تناول هذه المسألة الهامة في مجلس الأمن. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى اقتراح هذا الموضوع الهام لمناقشتنا اليوم.

وبما أن الموضوع يتضمن طائفة واسعة النطاق من المسائل، أعتقد أن علينا أن نعتمد نهجا ذا شقين بغية تناول المسائل العامة والخاصة التي ينطوي عليها الموضوع. أولا، نحن بحاجة إلى اتباع نهج عام للنظر في الدروس المستفادة من الحروب والكيفية التي يمكن بها إحلال السلام الدائم وصونه. ثانيا يتعين علينا أن نستعرض على وجه الخصوص الكيفية التي نهض مجلس الأمن حتى الآن بمسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

وبصفة عامة، لا يمكن الحفاظ على السلام وتعزيزه في الأجل الطويل إلا بإزالة الظروف التي تغذي الحروب والصراعات والإرهاب والعنف، عن طريق كفالة سيادة القانون على جميع المستويات وزيادة فعالية المؤسسات الدولية المسؤولة عن تعزيز السلام والأمن وصونهما. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي مراعاة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية – السياسية لمختلف الحالات، وينبغي لكل الجهات الفاعلة المعنية اعتماد نهج شامل للجميع، وتنسيق السياسات على مختلف المستويات بهدف معالجة تلك الحالات. ولئن كانت الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة المسائل في مجملها، فإن مساهمة المنظمات الإقليمية والدولية في مجالات القضاء على الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان، والتعليم والتنوع الثقافي، تكتسي أيضا أهمية وستساعد على إيجاد قاعدة قوية لتحقيق السلام داخل الدول وفيما بينها.

وفي هذا الصدد، فإن جمهورية إيران الإسلامية بلد تعيش فيه الأقليات والجماعات العرقية كافة بوصفها الأمة الإيرانية. ويعترف دستور جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها اعترافا

كاملا بحقوقها. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأن احترام الأديان والمجموعات الإثنية الأخرى عنصرا بالغ الأهمية في الحفاظ على السلم والأمن في البلد وخارجه.

وفيما يتعلق بالمسائل الإقليمية، تؤدي إيران دائما دورا بناءً في تعزيز السلام والتسامح والأمن في المنطقة، ومع جيرانها، من أفغانستان إلى العراق.

إن استضافتنا لما يقرب من ٣ ملايين لاجئ أفغاني على مدى أكثر من ثلاثة عقود في إيران، فضلا عن توفير احتياجاتهم التعليمية والمعيشية بصرف النظر عن دينهم أو عرقهم، خير مثال على التزام إيران بتعزيز السلام والأمن والتسامح.

وأود أن أذكّر المجلس بعبارة واردة في دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ''اليونسكو'' نظرا لأهميتها هنا. ''لما كانت الحروب تتولد في عقول البشر، ففي عقولهم يجب أن تبنى حصون السلام''. وعلى ذلك الأساس، فإن من شأن إسهامات المنظمات ذات الصلة في تعزيز ثقافة السلام والتسامح والتعايش ومنع انتشار أفكار التطرف والعنف أن تساعد في النهوض بقضية السلام. والجرائم التي نشهدها حاليا في أجزاء من الشرق الأوسط، والتي تستهدف المدنيين الأبرياء، تنشأ من التطرف العنيف والنزعة الطائفية. وتعيق تلك الذهنيات إقامة العلاقات السلسة الودية بين الأمم.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن ننوه باتخاذ الجمعية العامة في الوقت المناسب وبتوافق الآراء للقرار ١٢٧/٦٨ المعنون ''نحو عالم ينبذ العنف والتطرف العنيف'' الذي يستند إلى فكرة عرضها رئيس جمهورية إيران الإسلامية على الجمعية العامة.

ولا ريب أن للجمعية العامة دورا هاما في تعزيز السلام والتصدي لجميع جوانب المسائل أو الأزمات التي قد تضر بالسلام. ويتمثل أحد الجوانب التي أود إبرازها هنا في الدور الذي أدته الجمعية العامة في التصدي لنزع السلاح برمته. وأوجه الانتباه إلى الخطوة الهامة التي اتخذتها الجمعية العامة بعقد أول اجتماع رفيع المستوى على الإطلاق بشأن نزع السلاح النووي (A/68/PV.11) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

وفيما يتعلق بكيفية وفاء مجلس الأمن – على وجه الخصوص – بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين حتى الآن، أود أن أشدد على أن تلك الصورة قاتمة للغاية. ويشير إلقاء نظرة على أداء المجلس على مدى الـ ٦٨ عاما الماضية بصورة واضحة إلى فشله في العديد من الحالات في الارتقاء إلى مستوى توقعات عموم العضوية. فقد عجز المجلس في العديد من الحالات عن الاستجابة بما يلزم من سرعة وفعالية. وهناك حالات أخرى أدت فيها الاعتبارات السياسية إلى شلل المجلس وأسفرت عن استخدام حق النقض على نحو متواتر. ونتيجة لذلك، فقد انتشرت الحروب وطال أمد الصراعات، في حين يواصل مرتكبو الاعتداءات والانتهاكات أعمالهم وأصبحوا أكثر جرأة عليها. ونتيجة لذلك أيضا، فقد أزهقت أرواح غالية عديدة في حين تفشى البؤس وعمّ. وإن فشل المجلس في التصدي للغزو السافر للنظام العراقي السابق لإيران، وهو الغزو الذي أدى إلى اندلاع حرب دموية استمرت على مدى ثماني سنوات واستخدم فيها ذلك النظام الأسلحة الكيميائية دون حسيب أو رقيب، مثال واضح على ما ذهبنا إليه.

ومن الأمثلة الأخرى الواضحة على ذلك أيضا، الأزمة الفلسطينية الماثلة على مرأى ومسمع العديد من الأجيال المتعاقبة، واهي الأزمة التي استمرت على مدى أكثر من ستين عاما. ويعني فشل المجلس في تلك الحالة استمرار احتلال أراضي أمم أخرى من قبل النظام الإسرائيلي. وهي حالة من صميم تلك الأزمة، وغيرها العديد من الحالات الصعبة في الشرق الأوسط. وفي تلك الحالة فقد حُرم شعب بأسره من ممارسة حقه الأساسي في تقرير مصيره، وما يزال يتعين

على المجلس القيام بالحد الأدنى من دوره إحقاقا لذلك الحق. والأسوأ من ذلك، لا تزال إسرائيل تواصل بناء المستوطنات غير المشروعة بلا هوادة – على الرغم من إدانة العالم بأسره – في حين يستمر تقاعس المجلس عن التصدي لذلك بسبب اعتبارات سياسية.

وفي حين أن المجلس هو المسؤول الأول عن صون السلم والأمن، ويمكن انتقاده بشكل منصف على ما أنجزه وما لم ينجزه على مدى الـ ٦٨ عاما الماضية، فإنني أرى أن من الضروري أن ننظر بجدية في هيكله وفي طريقة عمله. فقبل ٢٠ عاما تقريبا، كان من دواعي سرور جميع الدول الأعضاء بدء عملية إصلاح المجلس. غير أننا نجزع جميعا الآن من حالة الجمود التي تواجه تلك العملية.

و ما دام المجلس قد بات من مخلفات الماضي، وما دام سجله معروضا

علينا الآن، فإن من رأيي أن من شأن مجلس يتسم بالشفافية والديمقراطية وذي طابع تمثيلي حقا، فضلا عن قدرته على التعبير عن التشكيل الجديد للمجتمع الدولي الحالي وحده أن يرقى إلى مستوى توقعاتنا نحن شعوب الأمم المتحدة لما ينبغي أن يكون عليه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، ووفد الأردن، على تنظيم هذه المناقشة بشأن الحرب، والدروس المستفادة منها، والبحث عن السلام الدائم، وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية المنقحة لهذه المناقشة (S/2014/30). وقد أصغينا باهتمام شديد أيضا إلى وجهات النظر التي أعربت عنها وفود أخرى حتى الآن في هذا الموضوع.

يتصل موضوع مناقشتنا اليوم على نحو مباشر بأعمال مجلس الأمن، بوصفه الهيئة المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن المفيد التذكير بأنه عندما تم الاتفاق على ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، فقد انصبّ اهتمام منظمتنا على درء ”ويلات الحرب“ في إشارة مباشرة إلى الدمار الذي أحدثته الحربان العالميتان الأولى والثانية.

وإذ نحيي هذا العام الذكرى المئوية لاندلاع الحرب العالمية الأولى، يود وفد بلدي أن يذكّر بأن عشرات الآلاف من الجنود الهنود قد ضحوا بأرواحهم من أجل الانتصار النهائي الذي حققته قوات الحلفاء في كلتا الحربين. والهند ملتزمة بإيجاد حلول دائمة لويلات الحرب، وكانت من بين المؤسسين الأصليين لعصبة الأمم في عام ١٩١٩ وللأمم المتحدة في عام ١٩٤٥.

ومن رأينا أن المذكرة المفاهيمية لهذه المناقشة تتناول خمس مسائل عامة. وفيما يخص المسألة الأولى المتعلقة بالصراعات الداخلية والدولية، فإن موقف الهند هو أنه يجب أن يواصل مجلس الأمن التركيز على حالات الصراع الدولي. وبصفتنا أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن خلال العقود الستة الماضية، فقد نشرنا أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ جندي في ٤٣ من أصل ٦٤ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام حتى الآن. وقد أثبتت خبرتنا أن التعاون الدولي القوي بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هو أكثر السبل استدامة للتصدي للصراعات بين الدول الأعضاء. وينطبق ذلك أيضا على الولاية القوية الممنوحة لحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اعتمدت في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) في آذار/مارس ٢٠١٣، واستجابة عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام للصراع الداخلي في جنوب السودان، الواردة في القرار ٢١٣٢ (٢٠١٣) الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومن شأن عملية

سياسية مدعومة دوليا في هاتين العمليتين أن تساعد على استمرار الجهود التي يبذلها أكثر من ٦ ٠٠٠ من الجنود الهنود الذين يضطلعون بدور نشط في تنفيذ ولاية مجلس الأمن، بما في ذلك حماية المدنيين.

وبشأن المسألة الثانية المتعلقة بتعميق المصالحة بين المحاربين السابقين، فقد يكون من المفيد النظر إلى السجل التاريخي في العلاقات الدولية في هذا الصدد. ولعل أكثرها ارتباطا بموضوع مناقشتنا اليوم – على النحو الذي أشار إليه العديد من المتكلمين الذين سبقوني – هو التطور الذي حققه الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فتلك حالة اتحدت فيها إرادة الحكومات المتحاربة سابقا بهدف خلق واقع سياسي جديد – على أساس معاهدة لشبونة المبرمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠– في قارة عرفت بأنها مفككة تاريخيا بين أطراف متحاربة. وهناك أمثلة عملية مماثلة في أجزاء أخرى من العالم، حيث اتحدت قوى فرادى الدول التي كانت في صراع بعضها مع بعض في السابق، لتضع على نحو طوعي جماعي نموذجا جديدا للتعاون الدولي البنّاء فتسهم بذلك في صون السلم والأمن الدوليين. وتلك العملية من التعاون البنّاء القائم على الحوار هي أكبر قوة تستند إليها منظومة الأمم المتحدة اليوم.

أما المسألة الثالثة، المسماة بالهندسة العكسية للتاريخ، فمع كونها مثيرة للاهتمام من الناحية المفاهيمية، فإنها مهمة أفضل من يعالجها، في رأينا، الأكاديميون المرموقون، بمن فيهم المؤرخون، بدلا من أن يُعهد بها إلى هيكل حكومي دولي في الأمم المتحدة. وكما نكتشف ذلك مع مرور كل يوم، فإن هناك مزيداً من الحقائق المهمة المتعلقة بالروايات التاريخية ما فتئت بعض حكومات الدول الأعضاء تمنع نشرها للجمهور. تخضع عملية رفع السرية عن تلك السجلات التاريخية للقواعد والإجراءات الحكومية، ولا تتم تلقائيا. وحتى الوثائق التي تُرفع عنها السرية كثيراً ما تخضع لدرجة كبيرة من التنقيح. لذلك، فإن الهندسة العسكية للسرد التاريخي تتوقف على توفر حالة مثالية ربما لا يتاح لها أبدا أن تتوفر في عالمنا غير الكامل، ألا وهي الإفصاح التام عن الحقائق بدون تدخل أو تنقيح. وبسبب ذلك الجانب المهم، يتحفظ وفد بلدي إزاء أي اقتراح يدعو إلى قيام الأمم المتحدة بإعادة فحص الروايات التاريخية.

فيما يخص المسألة الرابعة، المتعلقة بالسلام المستدام، فإن وفد بلدي مع الرأي القائل بأن صون السلم والأمن الدوليين سيغدو أكثر استدامة إن اتفقنا على اعتماد نهج شامل ومنصف في العلاقات بين الدول الأعضاء. لدى الأمم المتحدة خطة واسعة النطاق مكرسة للمسائل الواقعة ضمن اختصاص الجمعية العامة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية. سوف تضطلع التنمية المستدامة بدور بالغ الأهمية في استدامة السلم والأمن الدوليين والإسهام فيهما.

خامسا، ورد اقتراح في المذكرة المفاهيمية يدعو إلى تكليف فريق استشاري معني بالتاريخ تابع للأمم المتحدة ليتولى المساعدة في إنشاء محفوظات أو لجان تاريخية وطنية. كما أشير إلى ذلك من قبل، فإن تلك مسألة حساسة في الواقع. ومع ذلك، فإنها مسألة مهمة. ربما تكون اللجنة السادسة للجمعية العامة هي أفضل مكان لنبدأ فيه بتحديد سُبل المضي قدما بهذه الفكرة. وأنا أقدم هذا الاقتراح لأن العمل الذي سوف يتعين أن تضطلع به في النهاية أي وحدة معنية بالتاريخ تابعة للأمم المتحدة ينبغي أن يرتكز على نهج قوامه المبادئ الأساسية للقانون الدولي وتفسير الوثائق. ولذلك نرى أن هذا المفهوم ينبغي أن يعهد به إلى زملائنا في اللجنة السادسة لأنهم، بفضل ما يتمتعون به من الحنكة والرصانة في المجال القانوني، قد يكونون الأقدر على التعامل مع المفهوم بطريقة سليمة وموضوعية.

في الختام، أعود إلى حيث بدأنا، ألا وهو دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين على أساس مستدام حتى يتسنى بالفعل الوقاية من ويلات الحرب. في رأينا، إن أهم تحدٍ يواجه السلام والأمن الدوليين ومنع نشوب الصراعات فيما يخص الأمم المتحدة ليس هو فهم العملية التاريخية بل إدراك أن هيئتنا المعنية بالحوكمة العالمية في هذا المجال، ألا وهي مجلس الأمن، لم تعد تعكس الواقع المعاصر. يتطلب مجلس الأمن إصلاحا شاملا في عضويته، بتوسيع كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ذلك أمر ضروري سواءً لمصداقيته أو لاستمرار ثقة المجتمع الدولي فيه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية أهنئكم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة البعيدة الأثر لمجلس الأمن بشأن موضوع ”الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم.“ كما يعرب وفد بلدي عن تقديره لكم على الورقة المفاهيمية الشاحذة للفكر في هذا الموضوع (S/2014/40، المرفق). وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أود أن أستهل بياني بتأكيد التزام ماليزيا بوصفها شريكا نشطاً وقوياً في الجهود الدولية الرامية إلى دعم السلام. لقد حظينا بانتقال سلمي إلى الاستقلال في عام ١٩٥٧، مما غرس فينا الإيمان بإمكانية حل الصراعات بالوسائل السلمية باستخدام الوسائل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. إن حفظة السلام الماليزيين، سواء كانوا في الأدغال النائية في الكونغو، وذلك بعد مرور أقل من ثلاث سنوات على نيلنا الاستقلال، أو في شتاءات البوسنة والهرسك تحت مظلتي الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، أو قريباً إلى أرض الوطن في تيمور – ليشتي، يفتخرون بما كلفوا به من المشاركة في هذه العمليات وغيرها من عمليات حفظ السلام المتعددة الأطراف.

ومن منظور إقليمي، ما فتئت ماليزيا تهتم اهتماما كبيرا باتباع نهج شامل في التصدي لمهددات الأمن الإقليمي، لا سيما في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وفي هذا الصدد، فقد دأبنا على المشاركة بنشاط في تيسير محادثات السلام والحوارات البناءة التي توجت بالتوصل إلى حلول مقبولة لجميع الأطراف، مثل الاتفاق الإطاري التاريخي الموقع في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بين حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. قبل أربعة أيام، وقع كلا الطرفين على المرفقات الكاملة والنهائية لذلك الاتفاق، وقد جرى ذلك خلال جولة محادثات تاريخية في كوالالمبور، مما يمهد الطريق نحو السلام الدائم في المنطقة. وقد حظيت الجهود التي بذلتها ماليزيا في تيسير هذه المفاوضات بالتقريظ والإشادة من جانب الأمين العام، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وأعضاء فريق الاتصال الدولي.

كما استضافت ماليزيا الاجتماع السنوي الأول للمجلس الآسيوي للسلام والمصالحة، في الفترة من ١١ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في بوتراجايا. وكما ذكر رئيس وزراء ماليزيا، داتو سري الحاج محمد نجيب بن تون الحاج عبد الرزاق، في خطابه الرئيسي أمام ذلك المحفل: ”ينبغي ألا نتخوف من استخدام قوة الإقناع في التصدي للدعوات غير الرشيدة التي يطلقها المتطرفون لحشد الإتباع“. يؤكد ذلك الالتزام بالاعتدال الذي نجده على أعلى مستويات القيادة في ماليزيا اقتناعنا بالحاجة الملحة إلى أن يعالج السرد المشترك المنظورات المتباينة في الصراعات.

واستجابةً لاقتراحكم، سيدي الرئيس، بشأن الهندسة العكسية للصراعات، تؤكد ماليزيا مجدداً اعتقادها الراسخ بأن من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات، سواء

تمثلت في التخلف الإنمائي أو الفقر أو المنازعات السياسية، أو المحافظة على الهويات الوطنية، والاجتماعية – الثقافية، والعرقية – الدينية. واستنادا إلى تجربتنا، فإننا نسلم بأن السرد المتفق عليه أو المشترك يمكن أن يؤدي إلى تقويض سبب الصراعات، لا سيما الصراعات التي تؤججها عناصر تبث وجهات نظر متطرفة أو إقصائية. وفي الوقت نفسه، يرى وفد بلدي أن علينا أن نواصل الاسترشاد بمبادئ القانون الدولي في مقاضاة المسؤولين عن هذه الصراعات.

وفيما يتعلق بالاقتراح المحدد المتعلق بتكليف فريق استشاري معني بالتاريخ تابع للأمم المتحدة ليقوم باستعادة الوثائق ذات الصلة بالسرد التاريخي المشترك أو حمايتها، يود وفد بلدي أن يطرح النقاط التالية للتفاكر فيها.

في رأينا، ينبغي أن يتوقف انخراط مثل هذا الفريق على أرض الواقع، من حيث المبدأ، على طلب البلد المضيف أو موافقته. لقد ذكرت ماليزيا من قبل أن برامج بناء الدولة والإصلاح الحكومي لا يمكن أن تفرضها كيانات خارجية. وبدلا من ذلك، يجب أن تتسم مثل هذه الجهود بالشمول، وأن تكون الملكية الوطنية من مكوناتها القوية، وأن تتمتع كذلك بالولاية القانونية لقيادة التغيير. بيد أن ذلك يطرح بطبيعة الحال بعض التحديات عندما يكون البلد المضيف نفسه أحد الأطراف المتحاربة في الصراع، وبالتالي يصبح من مصلحته أن يحافظ على روايته الخاصة للأحداث.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نتوخى الحذر في تحديد أدوار المجتمع الدولي واختصاصاته عند محاولة تنفيذ مثل هذه الخطوة. سوف تتضرر مصالح الأمم المتحدة إنْ كانت أهداف الأفرقة الاستشارية المعنية بالتاريخ ذات دوافع سياسية، في مقابل عمل الهيئات المستقلة والمحايدة. علاوة على ذلك، يخشى وفدي من أن تفتقر هذه العملية إلى الشفافية.

على الرغم من ذلك، ينبغي أن يستمر العمل المهم المتمثل في جمع الروايات التاريخية المشتركة للصراعات. وفي ذلك الصدد، يحيط وفد بلدي علما بالعمل الذي يضطلع به معهد العدالة والمصالحة التاريخية، وهو مؤسسة نعتقد أنها قد استفادت كثيرا من مشاركتكم شخصياً فيها، سيدي الرئيس. ونشر المعهد مطبوعة بعنوان ”في الذاكرة: اللاجئون الفلسطينيون من عام ١٩٤٨“ تعكس الاختلافات المثيرة للدهشة في الكيفية التي ينظر بها الشباب الفلسطيني والإسرائيلي إلى الصور الفوتوغرافية الملتقطة من نكبة عام ١٩٤٨. وتؤكد المطبوعة على الحاجة إلى المزيد من الفهم والسرد التاريخي المشترك لحدثٍ ما برح صدى آثاره مدوياً حتى يومنا هذا.

إننا نقر بأنه ما من صيغة واحدة صالحة لكل الحالات لتحقيق السلام الدائم. ونلاحظ أيضا أنه ربما لا تتوفر، في الوقت الحاضر، أدلة كمية كافية لتقييم مخاطر تأخير أولوية الحاجة إلى السرد التصالحي.

غير أن هناك وعيا متزايدا بأن منع الانزلاق مرة أخرى إلى الصراع هو أحد أصعب جوانب التعامل مع حالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي إطار منظومة الأمم المتحدة، يمكن أن يتجسد ذلك من خلال التحديات التي تتراوح بين ثغرات التمويل والافتقار إلى الدعم المؤسسي. ورغم ذلك، لعله يمكن إيجاد إمكانية لتحقيق السلام الدائم في إطار منظومة الأمم المتحدة نفسها، ونحن نرى أنه يمكن إيجاد السلام من خلال عمل لجنة بناء السلام.

ما فتئت ماليزيا تعتقد أن مجلس الأمن قد استفاد كثيرا من زيادة التفاعل مع لجنة بناء السلام، ولا سيما بالنظر إلى الصلات بين حفظ السلام وبناء السلام. من شأن بناء مؤسسات الدولة خلال فترة حفظ السلام أن يؤثر تأثيرا كبيرا على الانتقال بنجاح إلى مرحلة بناء السلام. وكما ذكرنا، فإن الفشل في العمل بشكل وثيق وفعال مع الحكومات الوطنية

وأصحاب المصلحة المحليين لضمان استدامة الهيكل المؤسسي يمكن أن يعيد عدم الاستقرار إلى البلد المعني. ولعله يمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع في هذا الصدد بدور معزز، في جملة أمور، لإيجاد تفاهم تاريخي مشترك بين أطراف الصراع.

وفي هذا الصدد، ترحب ماليزيا بالمزيد من الاتصال والتفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن لتعزيز المزيد من العمل في وضع سياسات عملية لبناء السلام. ويؤكد وفد بلدي على أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية مكلفة بتنسيق النهج بشأن تدابير بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتحقيق التكامل بينها، ومساعدة البلدان على عدم الانزلاق مرة أخرى إلى حالة الصراع. وعليه، ينبغي تحسين وتعزيز الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما الدور الاستشاري للجنة بناء السلام بشأن مسائل بناء السلام مع مجلس الأمن.

وفي الختام، تؤكد ماليزيا مجددا موقفها المتمثل في أن الأغلبية الصامتة ينبغي أن ترفع صوتها كيما تسكت أصوات الكراهية والخوف والجهل. إن السرد التاريخي المشترك أحد السبل العديدة أمام المعتدلين للتغلب سيطرة المتطرفين على الخطاب السياسي للصراع. وينبغي لنا، في الوقت نفسه، أن نواصل دعم أجهزة الأمم المتحدة القائمة التي يمكن أن تقوم بدور هام في الحفاظ على السلام الدائم، وعلى وجه الخصوص، لجنة بناء السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أؤكد لكم، سيدي، استمرار دعم ماليزيا للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام ومبادرات إعادة بناء الدول في حالات ما بعد الصراع.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ناميبيا.

السيد ناندا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): مرة أخرى، أود أن أهنئكم، سيدي، على تولي بلدكم رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأود كذلك أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا، بالنظر إلى الفظائع البشعة التي ترتكب بشكل يومي في جميع أنحاء العالم، وتشكل خطرا على وجود النظام الديمقراطي الاجتماعي الذي طورناه بوصفنا المجتمع الدولي على مر السنين، مناقشة تسعى إلى استخلاص الدروس من فهم الحرب سعيا إلى تحقيق السلام الدائم والمستدام.

وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام المستدام، ولا سيما الدروس المستفادة والتحديات التي لا تزال قائمة في حالات ما بعد الصراع.

تأسست دولة ناميبيا في عام ١٩٩٠، بعد كفاح مرير من أجل التحرير تعرض خلاله شعبنا إلى العديد من المذابح. وهكذا، فإن تاريخنا حافل بالانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان. لقد حققنا استقلالنا مع الدعم والمشاركة الفعالين من جانب المجتمع الدولي. ونحن فخورون بأننا إحدى قصص نجاح مبادرات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وتلزم المادة ٩٦ من الدستور الناميبي البلد وشعبه بتعزيز السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب، تشارك ناميبيا في مختلف بعثات حفظ السلام الصادر بها تكليف من المجلس في جميع أنحاء العالم.

وكما قالت وفود عديدة تكلمت بالفعل، فإن هناك اعترافا عالميا بأن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تضطلع به ليس في المرحلة التي تعقب مباشرة تسوية الصراعات فحسب، بل وفي وضع وتنفيذ مبادرات طويلة الأمد لما بعد انتهاء الصراع. وتشمل تلك المبادرات التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وبالتالي تعزيز النظم القضائية، وفي حالتنا الخاصة، تدريب موظفي الخدمة المدنية، من أجل تقديم الخدمات خلال الفترة الانتقالية وفترة ما بعد انتهاء الصراع. ولذلك ينبغي

رسم المسار، بعد تسوية الصراع وتحقيق الاستقرار، من أجل تحقيق الديمقراطية والتنمية وتعزيز سيادة القانون.

نحن نرى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى دور الأمم المتحدة في المصالحة بعد انتهاء الصراع. ولذلك، نرحب بإنشاء مؤسسات من قبيل لجنة بناء السلام، التي يمكن أن تنجز الكثير في التصدي للتحديات التي ترتبط بتحقيق المصالحة الوطنية نظرا لتنوع الجهات الفاعلة. وفي هذا الصدد، نود أن نحذر من أنه لا يوجد نموذج وحيد ينطبق على المصالحة على الصعيد الوطني. وبالتالي، فإن اتباع نهج ”واحد للجميع“ إزاء المصالحة الوطنية يأتي بنتائج عكسية. النهج المجدي في حالة ما قد لا ينطبق على حالة أخرى بالنظر إلى الديناميات الوطنية، والإقليمية إلى حد ما، لحالة بعينها. وفي ناميبيا، على سبيل المثال، فقد اعتمدنا لدى استقلالنا سياسة للمصالحة الوطنية منحت الطرفين عفوا شاملا. وقد أفادتنا تلك السياسة بشكل جيد، حيث يتمتع البلد بالسلام والاستقرار والديمقراطية.

وإدراكا للخطاب المعاصر بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام حقيقي بدون عدالة، يتحول تركيز المصالحة إلى الضحايا والعدالة الجزائية. وقد يتعين علينا أيضا أن نتفق على أنه، مع السعي إلى تحقيق معايير أعلى للعدالة، فإن السلام الضعيف قد لا يكون مستداما. تلك هي تجربتنا بصفة خاصة في منطقة الجنوب الأفريقي، ولكن أيضا في أجزاء أخرى كثيرة من القارة الأفريقية. يتمثل التحدي الذي يواجهنا في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في التيار العام للمجتمع وفي الوقت نفسه توفير شعور بتحقيق العدالة للضحايا والدفاع عن مبادئ سيادة القانون دون إثارة رد فعل مزعزع للاستقرار، خاصة في الحالات التي يكون فيها الاستقرار السياسي هشا. ولذلك، فإن تجربتنا هي تجربة تعين التوصل فيها إلى حلول توفيقية وتحقيق التوازن بين العدالة التصالحية والعدالة العقابية، فضلا عن منح العفو العام.

يكتسي دور المرأة في منع نشوب الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع أهمية كبيرة. لذلك تؤيد ناميبيا تأييدا تاما إشراك المرأة في النظم الأمنية، مثل القوات المسلحة والشرطة وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة دعما لمختلف قرارات الأمم المتحدة التي تسلم بهذا الدور الهام. وما زلنا مقتنعين بأنه من أجل تحقيق السلام الشامل والمستدام، فإنه ينبغي بذل جميع الجهود من أجل كفالة مشاركة المرأة وإسهامها في مفاوضات السلام وأثناء تنفيذ استراتيجيات وبرامج ما بعد انتهاء الصراع.

نحن نرحب أيضا باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول صك قانوني دولي يشمل صراحة معيارا جنسانيا في سياق نقل الأسلحة إن كان هناك احتمال بأن يستخدم نقل الأسلحة هذا في ارتكاب أعمال عنف ضد النساء والأطفال.

وفي الختام، أود أن أنوه بالشراكة المؤسسية الهامة بين المجلس والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين. في أفريقيا، على سبيل المثال، اعتمدنا سياسة عدم التسامح مطلقا مع التغيير غير الدستوري للحكومات. يجري عزل قادة الانقلاب وتعليق عضوية بلدانهم على الفور في الاتحاد الأفريقي.

وفي السياق نفسه، قدَّمت أفريقيا تعريفا واضحا لتغيير غير دستوري للحكومة، يشمل التلاعب بالقوانين الانتخابية. وفي هذا الصدد، نحثّ الأمم المتحدة على السعي إلى اعتماد المبدأ نفسه. وعلى المستوى دون الإقليمي، راعت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي هذا المبدأ مراعاة دقيقة فيما يتعلق بمدغشقر.

وعلى الرغم من التمسُّك بسياسة معارضة التغيير غير الدستوري للحكومة، نشأ شكل جديد من هذا التغيير، تصبح فيه حركات تمرُّد الجيش جزءا ممّا يسمَّى بالحكومة الشاملة،

التي أثبتت أنها غير مستدامة. وتعتقد ناميبيا بأنه إذا سُمِح لهذه الحالة أن تستمر، فإنه سيتم تقويض مبدأ الاتحاد الأفريقي القائم على عدم التسامح مع التغييرات غير الدستورية للحكومة. وينبغي عدم تشجيع هذا التوجُّه، واستكشاف مبادرات أكثر استدامة.

الرئيس: أشكر ممثل ناميبيا على كلمته، وأعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد لي هواي ترونغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، سيدي الرئيس، أن أهنئكم والوفد الأردني على العمل المتميز الذي أُنجِز أثناء ترؤسكم مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. إننا نُشيد بمبادرتكم إلى عقد مناقشة اليوم حول موضوع ”الحرب، دروسها والسعي إلى سلام دائم“، الذي يتعلق بالهدف الأسمى للعمل الجماعي للأمم المتحدة.

لقد ظلَّ الحرب والسلام الشاغل الأول والأهمّ للبشرية عبْر التاريخ، حتى أنهما اليوم أكثر أولوية وأهمية بسبب التداعيات الكارثية للحربين العالميتين والصراعات الأخرى العديدة. فدمار الحروب هو الذي استدعى تلاقي المجتمع الدولي معا في مساع جماعية غير مسبوقة ”لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب“ وتعزيز التقدم الاجتماعي والمعايير الحياتية الفضلى كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أثبتت الأمم المتحدة منذ نشأتها قبل نحو سبعة عقود أنها أساسية في منع نشوب حرب عالمية أخرى يمكن أن تدمِّر الحضارة الإنسانية تدميرا كاملا. وعملت الأمم المتحدة بجد لنزع فتيل الصراعات في جميع أرجاء العالم، وإيجاد الحلول لها ومعالجة تداعياتها. لكنّ الصراعات، بين الدول وداخلها على السواء، ما فتئت تجلب الدمار إلى حياة الملايين من الناس وإلى التنمية في عدد كبير جدا من الدول. لذا، من الأساسيّ التفكير في ما أدَّى إلى هذه النتائج المأساوية في بعض الأماكن، وما حال دونها في أماكن أخرى، وما يمكننا أن نفعله لبناء سلام دائم للجميع. ويود وفد بلدي أن يتطرَّق إلى عدد من عِبَر التاريخ.

أولا، لقد أثبت التاريخ أنّ الحروب والصراعات تندلع في أغلب الأحيان انطلاقا من المبادئ البالية لسياسات القوة، وطموح الهيمنة وفرض القوة والتهديد بها أو استخدامها في تسوية النزاعات الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بدعاوى الأراضي والدعاوى القضائية.

ثانيا، أثبت التاريخ أيضا أنَّ القوى المتحاربة ستُصاب في نهاية المطاف بانتكاسات، بصرف النظر عن مقدار القوة التي قد تستطيع حشدها في البداية. وتطلعات الدول إلى استقلالها وسيادتها وحقوقها القيِّمة المشروعة الأخرى هي مصدر قوة عظيمة.

ثالثا، ولكن حالما تنشب الحروب والصراعات، فإنها تسبب معاناة شديدة لبني البشر، وتترك تداعيات خطيرة على جوانب عديدة من حياة الدول المشاركة فيها بصورة مباشرة، فضلا عن الدول الأخرى، وبخاصة في عالم اليوم المترابط ترابطا وثيقا. ومن المؤسف أنَّ عددا من تلك الدول مرتبط بميراث تاريخي وتصوُّرات خاطئة وحالات سوء تفاهم وحوادث غير مقصودة.

إنّ لدى الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها حاليا وسائل أكثر وأفضل لمنع نشوب النزاعات والحروب. ويتعيّن علينا أن نبني مؤسسات السلام ونعزِّزها ونستخدمها على الوجه الأمثل، بما يشمل تطوير القانون الدولي، والمنظمات والآليات الدولية والإقليمية، لتيسير الحوار وبناء الثقة والتسوية السلمية للنزاعات.

ويجب علينا أن نشجب استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، ونعزز التسوية السلمية

للتراعات وثقافة السلام. وإننا نعتقد أنَّ هذه هي أبرز ملامح التقدم التي أحرزتها الأمم المتحدة على عصبة الأمم، لكنه يبقى الكثير مما يجب عمله. وفي هذا الصدد، إنَّ المسائل التي أثارها رئيس مجلس الأمن بالغة الأهمية. إذ يتعيَّن علينا أن نساعد الدول في أعقاب الحروب والتراع لكي تُعيد البناء وتتصالح، وتعالج الأسباب الجذرية للتراع وتضمن السلام الدائم.

وبما أنَّ مجلس الأمن مكلَّف من جميع أعضاء الأمم المتحدة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه ينبغي للمجلس أن يثابر على تعزيز المواضيع والتدابير الآيلة إلى توطيد السلام ومنع نشوب الحروب والتراعات. فعلى المجلس أن يبذل جهدا دؤوبا لإيجاد حلول سلمية للتراعات والصراعات الدولية الراهنة، فضلا عن السعي الحثيث إلى تدابير مؤاتية لتعزيز السلام. وفي هذا الصدد، يتحمَّل الأعضاء الدائمون في المجلس مسؤولية خاصة.

ولأنَّ فييت نام اضطرت لخوض حروب للدفاع عن استقلالنا الوطني وسيادتنا وسلامتنا الإقليمية، فإنها تُدرك إدراكا مباشرا عواقب الحروب والصراعات. وهي لهذا تتشاطر توقا شديدا إلى السلام. وكما أكَّد رئيس وزرائنا، دولة السيد نقوين تان دونغ، في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر A/68/PV.16)، هناك حاجة مُلحَّة وماسّة إلى بناء الثقة الاستراتيجية وتدعيمها دوليا وإقليميا، عبْر سلوك محدَّد وبنَّاء، وامتثال لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وبدون هذه البيئة من الثقة الاستراتيجية، حيث كل بلد صاحب مصلحة مسؤول، فإنّ العالم لن يتمتع بأجواء أمنية أفضل، ودروس الحرب لن يُستفاد منها بشكل كامل.

الرئيس: أشكر ممثل فييت نام على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل أذربيجان.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أهنِّئ المملكة الأردنية الهاشمية على تولِّيها مهامّ رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير وتنفيذها بفعالية. كما أننا ممتنّون لوفد الأردن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول هذا الموضوع الهام.

إنَّ الورقة المفاهيمية (S/2014/30، المُرفق) التي أعدَّتها الرئاسة تطرح مسألة أساسية جدا. أجل، إننا نواجه في أغلب الأحيان محاولات متعمَّدة لتزوير التاريخ، ولا سيما مراحله الأكثر إيلاما، أو لإضفاء صفة التسلُّح على الماضي بغية إذكاء العداوة والكراهية وإثارة الحروب ضد بلدان أخرى. لذا، تُولَد الأجيال محاصرة بشعور عميق من الكراهية والتعصُّب. لكنّ التاريخ يمكنه أيضا أن يعزِّز أو يتعلَّم كيف يعزِّز الاحترام تجاه الشعوب والثقافات الأخرى، وأن يقبل الاختلافات ويطوِّر قدرة على التعايش.

ففي عدد من الحالات، أسهمت جهود هامة في الحدّ من التوتّرات، وكفلت المضي قدُما بعمليات السلام والمصالحة. وفي الوقت نفسه، ينبغي القيام بالمزيد من العمل لمجابهة التهديدات والتحديات الكبرى التي ما انفكّت تؤثر على العناصر الأساسية للنظام القانوني الدولي، وتقوِّض سيادة الدول وسلامتها الإقليمية واستقرارها، وتحضّ على تجاهل حقوق الإنسان وازدرائها.

وينبغي أن يكون هناك إدراك أفضل بأنّ الدول التي تتصرَّف خلافا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما يقوِّض سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وينتهك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان ويتجاهل قرارات مجلس الأمن، لا يمكنها أن تتفادى إنفاذ تدابير مضادة إلاّ بإنهاء فوري لتصرفاتها غير القانونية، والتفاوض بنية حسنة حول آفاق السلام الدائم والاستقرار والتعاون. وحقيقة أنَّ الحالات غير القانونية مستمرة بسبب الظروف السياسية لا تعني أنَّها قد أصبحت بالتالي قانونية أو يمكنها أن تبقى إلى الأبد.

من المهم أن نبرز دور سيادة القانون في منع نشوب الصراعات، والتخفيف من آثار الصراع حال ظهوره وفي حل الصراعات، ومن ثم إقامة سلام مستقر ودائم. إن ما هو جزء لا يتجزأ من التحديات القائمة والجهود المبذولة من أجل البحث عن سلام دائم ضرورة ضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بالنسبة لمرتكبي الجرائم من الأفراد وأطراف الصراع على حد سواء.

كما تبين الممارسة، فإن ترك الاعتداءات تمر من دون عقاب أو عدم الاعتراف بها ربما يعرقل عملية إحلال السلام والمصالحة التي طال انتظارها، ويمكن لذلك أن يؤدي بسهولة إلى اندلاع صراعات جديدة، وارتكاب جرائم جديدة. إن إنشاء لجنة لتقصي الحقائق معنية بالانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان التي ارتكبت خلال الصراعات، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات مؤسسية لمنع تكرار هذه الانتهاكات، كلها شروط مسبقة ضرورية لحل حقيقي للصراعات.

من الضروري معالجة الانتهاكات المرتبطة بالصراع بكل الوسائل المتاحة، بما في ذلك، في جملة أمور، إنشاء آليات قضائية وتكليف لجان التحقيق الدولية أو بعثات تقصي الحقائق بالتيقن من دقة الوقائع في التنازع. لا يمكن إنكار حتمية تقصي الحقيقة وتوثيقها، وتسليط الضوء على وقائع حقيقية ومكافحة الإفلات من العقاب. هذه الجهود يجب أن تكون بعيدة عن الانتقائية والنُهج المحفزة سياسيا.

من الواضح أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية غير متوافقة مع القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالقواعد القطعية، من قبيل حظر استخدام القوة، والالتزام باحترام السيادة والسلامة الإقليمية للدول. من المهم أن لا تُستخدم أُطر تسوية النزاع كأداة لترسيخ حلول غير قانونية، وعلى أساس الأمر الواقع مسبقا. من دون أدنى شك أن هذه المحاولات التي ترمي إلى فرض أو تشجيع هذه الحلول لن تنجح في توفير الأسس اللازمة لدوام السلام واستتباب الاستقرار في الأجل الطويل.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): الجميع منا يعرف المثل القائل أن ”الحقيقة هي الضحية الأولى للحرب“. إذا كان الأمر كذلك، إذن من المعقول الافتراض بأن ينبغي أن تتمثل المهمة الأولى في استعادة الحقيقة في نظام بعد انتهاء الحرب. إلا أن هذه مهمة هائلة. ما الذي يشكل الحقيقة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع التي تمزقها أربا الروايات التاريخية المتباينة؟ إن التركة المأساوية للعنف والأعمال الوحشية لا تؤدي إلى خسارة فادحة في الأرواح والممتلكات فحسب، بل تفضي أيضا إلى انتهاك الضمير البشري، كما جاء في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. عندما لم نفعل شيئا للتغلب على إرث الصراعات، فإنه سيؤثر تأثيرا كبيرا على الأجيال المقبلة. لذلك لدينا واجب أخلاقي لمكافحة الإفلات من العقاب، ووضع استراتيجيات للعدالة الانتقالية، ومواجهة الماضي، بغية الشروع في السير على درب الحقيقة.

أحرز المجتمع الدولي تقدما كبيرا في تطوير المعايير التي تمكّن من ضمان حق الضحايا في الحصول على الحقيقة والعدالة، وكذلك الحصول على جبر الضرر، وضمان عدم تكرار الانتهاكات. إن الجمع بين هذه العناصر الأربعة يسهم إلى حد كبير في مساءلة الجناة، وتلبية احتياجات الضحايا. على سبيل المثال، من قبيل توفير الضمانات بعدم تكرار الانتهاكات، على وجه الخصوص، من خلال الإصلاحات المؤسسية، مما يمهد السبيل أمام التعايش والمصالحة. وتدل التجربة على أن المصالحة مسعى طويل الأجل يتطلب قدرا كبيرا من العمل الذي يشمل الذاكرة. وبعبارة أخرى، فإن ضمان السلام المستدام يتطلب تصويب مظالم الماضي. تقر

سويسرا وتؤيد الجهود التي تبذلها جميع الحكومات التي تتناول بشجاعة تلك القضايا الصعبة، وتسعى إلى تطوير استراتيجياتها الوطنية للتعامل مع الماضي. كذلك نشيد بعمل المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة، والجبر، وضمانات عدم التكرار.

أما فيما يتعلق بسوريا وجميع الصراعات الأخرى الدائرة حاليا، فإن الأمر يقتضي البحث عن سلام دائم لمكافحة الإفلات من العقاب. ولمنع ارتكاب المزيد من الفظائع، من الحيوي إعادة إنشاء نظام يمكن في ظله أن يتولى كل شخص مسؤوليته وأن يخضع للمساءلة. لذلك من أجل العودة إلى مسألة الحقيقة والذاكرة التاريخية، نؤيد بقوة إنشاء لجان لتقصي الحقائق ولجان التحقيق، من قبيل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية. نريد أيضا أن نذكر بأنه، بناء على مبادرة من سويسرا، وقبل عام تقريبا، قدمت رسميا ٦٠ دولة تقريبا التماسا للمجلس تطلب فيه إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. فمع تفشي الفظائع، فإن مسائل من قبيل الحقيقة والعدالة، فضلا عن التعويضات والإصلاحات المؤسسية، أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى. تلك التدابير أساسية لإحلال السلام الدائم.

تماشيا مع الاقتراحات العملية المقدمة من الرئاسة الأردنية بشأن ما بوسع المجلس والمجتمع الدولي القيام به، أود أن أتطرق إلى بعض الجهود التي اضطلعت بها سويسرا. منذ عدة سنوات، بدأت سويسرا مشروعا بهدف حماية وحفظ السجلات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. يوفر المشروع المساعدة التقنية للدول ولمنظمات المجتمع المدني التي تطلب الدعم لحماية تلك المحفوظات، وإنشاء قواعد بيانات يمكن أن تسهم في توطيد الحقائق والحفاظ على الذاكرة التاريخية. وبفضل اتفاق ثنائي، على سبيل المثال، تحتفظ سويسرا في سجلاتها بنسخة احتياطية من محفوظات الشرطة الوطنية الغواتيمالية. وأخذت سويسرا أيضا زمام مبادرات محددة تتعلق بنشر الممارسات الطيبة للجان تقصي الحقائق ولجان التحقيق. ففي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عُقدت حلقة دراسية في جنيف بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تشاطرت خلالها المفوضية للمرة الأولى مبادئها التوجيهية.

أخيراً، تود سويسرا مرة أخرى التأكيد على التزام مجلس الأمن بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعزيز الإجراءات الوقائية اللازمة لتسوية المنازعات وفقا للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. إذ أن منع نشوب الصراعات المسلحة استراتيجية أكثر استصوابا لضمان السلم والأمن الدائمين من الاضطرار إلى الرد على الصدامات العنيفة.

في ختام كلمتي، إني إذ أخرج عن نصي المكتوب، أود أن تعليقا شخصيا سريعا. عندما قرأت، سيدي، عنوان اقتراحكم لموضوع مناقشة اليوم، ذكّرني بما كتبه الفيلسوف الألماني، أمانويل كانت، عن السلام الأبدي. قمت ببعض البحوث في أعمال ذلك الفيلسوف، ووجدت أنه كانت لديه فكرة تتعلق بكتابة نبذة عن السلام الأبدي، وقد ولدت تلك الفكرة عندما نظر إلى يافطة نُزل كتب عليها ببساطة عبارة ”السلام الأبدي“. ومما أثار اهتمامي أن اليافطة في ذلك النزل تبين أنها كانت تشير إلى مقبرة. لقد بيّنت تلك اليافطة أن السلام الأبدي لن نجده إلا بعد زوال الحياة البشرية. وآمل حقاً أن تساعد هذه المناقشة في أن يشهد عالم الأحياء السلام الأبدي، وليس فقط في الآخرة. ويسرني أن هذه المناقشة تقدم مساهمة كبيرة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي الرئيس، أن أشكركم ووفد بلدكم على عقد هذه الجلسة الهامة جدا حول هذا الموضوع البالغ الأهمية. وأود

أيضا أن أشدد على أن إيطاليا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

من المقولات الشهيرة لأحد أكثر دعاة السلام العالمي تأثيرا في القرن الماضي، قداسة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ”فلنجتهد لنجد ما يوحدنا لا ما يفرقنا“. وهذه العبارة الموجزة ولكن القوية توفر لنا التوجيه في سعينا إلى تحقيق السلام والأمن الدائمين، جوهر عمل الأمم المتحدة. وعلى مدار سبعة عقود من الجهود سعيا إلى بلوغ هذا الهدف، من خلال التجارب والإخفاقات، وصلنا إلى فهم مؤداه أن تحقيقه صعب ولكنه غير مستحيل.

وهو يتطلب أسسا صلبة لا بد من وضعها بعناية. والسلام ليس مجرد التوقيع على المعاهدة. وهو لا يمكن أن يُفرض؛ ولا يمكن أن ينشأ إلا من خلال التفاهم بين الأطراف المعنية ومن خلال اعترافها بما يوحدها.

وهذه مجرد نقطة البدء – الشرط المسبق لتحقيق سلام دائم. وهذا هو ما تعلمناه من تجربة موزامبيق. وقد تم التوقيع في روما على اتفاق ناجح لا يزال مستمرا للسلام في موزامبيق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

ووصف الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، السيد بطرس بطرس غالي، هذا السلام بأنه ”الصيغة الإيطالية“: عملية متأنية لتحقيق المصالحة بين أطراف صراع، أدارها ائتلاف جهات فاعلة شمل الحكومة الإيطالية والمعارضة الإيطالية ومنظمة غير حكومية إيطالية والكنيسة الكاثوليكية، وبطبيعة الحال، كل الجهات الموزامبيقية الفاعلة في تلك الأزمة.

وبعد التوقيع على اتفاق والتوصل إلى وقف لإطلاق النار، لا بد من الوفاء ببعض الشروط لكي يستمر السلام. واحترام حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية، وكذلك تهيئة الظروف لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجميع هذه الأمور جزء أساسي من عمل المنظمة اليوم.

في الأسبوع الماضي، تشرفت البعثة الدائمة لإيطاليا بالمشاركة في استضافة حدث هنا في المقر لإحياء ذكرى يوم مارتن لوثر كينغ. وفي ذلك الحدث، الذي كُرس لخطر أوجه عدم المساواة المتزايدة، نبهنا الحائز على جائزة نوبل جوزيف ستيغليتس إلى مخاطر التفاوتات الاقتصادية التي وصفها بأنها قنبلة موقوتة. وهذه المسألة يجب أن تشكل جزءا أساسيا من تفكيرنا في كيفية تحقيق السلام الدائم وعنصرا أساسيا للتعاون بين دولنا. ويمثل اتساع الفجوة بين الذين يملكون الكثير جدا وأولئك الذين لديهم القليل جدا مصدرا لزعزعة الاستقرار في عالمنا. وعلينا أن نضع هذا في الاعتبار وأن نكون طموحين في سعينا لتحقيق السلام الدائم وعلى المسار المؤدي إلى الخطة الجديدة للتنمية الدولية.

والأمم المتحدة تقوم بعمل رائع وصعب، كثيرا ما يساء فهمه، من خلال إدارة عمليات حفظ السلام، وهي وظيفة تدعمها إيطاليا تماما. ففي أحيان كثيرة جدا، يجري إلقاء اللوم على منظمتنا في الصراعات في العالم، ولكن لا يوجد ناد أكبر من مجموع أعضائه. ولا يمكن للأمم المتحدة سوى أن تحاول التعامل مع الاضطرابات التي يسببها أعضاؤها. وسيكون ذلك صعبا للغاية إذا كانت المنظمة تفتقر إلى الأدوات اللازمة والهيكل الضروري. ولهذا السبب، تؤيد إيطاليا الإصلاح الذي طال انتظاره لمجلس الأمن، ذلك الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكي يكون هذا الإصلاح فعالا، فإنه ينبغي أن يتماشى مع مجموعة من المبادئ الملزمة، ألا وهي، الشمول والتمثيل والمساءلة. ويجب أن يزيد الإصلاح من مرونة المجلس وتفاعله مع عموم الأعضاء الذين ينبغي أن ينظروا إليه بوصفه ناديا يُعتمد عليه وليس ناديا حصريا.

وفي نهاية المطاف، فإن الغاية من الأمم المتحدة هي إيجاد عالم خال من الحروب. وينعكس هذا الهدف في كل جانب من جوانب عملنا ويجب أن يكون هادينا ومطمحنا في كل قرار نتخذه.

وأخيرا، أود أن أعود إلى تجربتنا في موزامبيق. فالدرس الذي تعلمناه، والذي زادت أهميته اليوم، هو أن السلام عملية دينامية. وينبغي عدم الاكتفاء بالحفاظ عليه؛ بل يجب أيضا أن ينمو ليصبح ضمانة لحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية واستقرار الحياة والمؤسسات الديمقراطية والأمن وسيادة القانون. واليوم كما كان الحال في الماضي، هناك حاجة للبحث عما يوحدنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وهولندا تؤيد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق.

في عام ١٩٩٢، لمست بنفسي النتائج الرهيبة للحرب عندما زرت بيروت من مقر عملي في دمشق. فقد رأيت مدينة مدمرة ورأيت حياة الناس وقد أضيرت. وفي ذلك الوقت، أدركت أن هناك درسا رئيسيا مستفادا من الحرب: أن علينا أن نبذل قصارى جهدنا لمنع نشوبها وأن البحث عن السلام واجب أخلاقي مشترك.

وفي هذا المقام، سأتناول قضايا المنع والمساءلة والمصالحة.

بخصوص المنع، فإن تعزيز النظام القانوني الدولي أمر حاسم. فزيادة قوة النظام القانوني الدولي تقلل من فرص نشوب الصراع وهي أمر حيوي من أجل التسوية السلمية للصراعات.

والمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة واضحة تماما في هذا الشأن وتقدم خيارات ملموسة. ومما يثلج صدورنا أن استخدام هذه الآليات للتسوية السلمية في تزايد مستمر. وأود أن أقدم مثالين.

تدعم هولندا الأمم المتحدة بقوة بوصفها جهة فاعلة عالمية في مجال الوساطة، بما في ذلك من خلال التمويل الكبير الذي نقدمه لإدارة الشؤون السياسية وقد قال جيف فيلتمان صباح اليوم كلمات هامة في هذا الشأن.

وفي ما يتعلق بالتسوية القضائية للنزاعات، تمثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الدائمة للتحكيم، وكلتاهما تتخذان من قصر السلام مقرا لهما، رمزين عالميين للسعي من أجل السلام بالوسائل القانونية. وفي العام الماضي، احتفلنا بالذكرى المئوية لقصر السلام وتوصف لاهاي، كما نعلم، بأنها العاصمة القانونية للعالم.

ويتمثل عنصر حاسم آخر من عناصر المنع في الإنذار المبكر بالصراعات. وحكومة بلدي تقدر كثيرا المبادرة التي تنفذها الأمم المتحدة في إطار خطة عمل ”الحقوق أولا“، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا جدا بالمفهوم الهام للغاية المتمثل في مسؤولية الحماية الذي نؤيده بكل إخلاص. وقد برهنت الأمم المتحدة بوضوح على الصلة الوثيقة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. وانتهاكات حقوق الإنسان تُعد بمثابة مؤشر إنذار مبكر بالصراعات المحتملة، وينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف وفقا لذلك. ونعتقد، وأود أن أردد ما قاله زميلي ممثل نيوزيلندا، من أنه ينبغي تحسين التفاعل بين البلدان الأعضاء في المجلس وتلك لا تشغل مقاعد في المجلس، وأن هناك مجالا للتحسين.

وعندما تنشب الصراعات بالفعل، يجب على الأمم المتحدة أن تتأكد، وأود أن أكرر هنا ما ذكره نائب الأمين العام يان إلياسون، من أن لدينا القدرة على الإبلاغ وأن لدينا

موظفين يمكنهم إنجاز العمل على أرض الواقع في مجال حقوق الإنسان وعلى الصعيد السياسي.

فتقديم الأمم المتحدة لتقارير دقيقة أمر حاسم للمساءلة والمصالحة، كما ذكرتم، سيدي، في الورقة المفاهيمية (S/2014/30، المرفق). وأود أيضا أن أؤكد مجددا على أن المساءلة شرط للمصالحة والسلام الدائمين. وينبغي ألا تمر الفظائع الجماعية والجرائم الدولية دون عقاب أبدا، أيا كان الجناة. فثمة صلة مباشرة بين المنع والحماية والملاحقة القضائية، كما أوضح وزير بلدي، السيد تيمرمانز، خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للمحكمة الجنائية الدولية. والملاحقة القضائية لها أيضا تأثير وقائي بالغ الأهمية.

وكما ذكرتم، سيدي الرئيس، فإن إعداد سرد للصراع أمر هام للمصالحة ولإيجاد حل. فمن المهم للغاية الحفاظ على بيانات وأدلة موضوعية أثناء الصراعات وبعدها على السواء. وهولندا تقوم بذلك تحديدا في حالة الأزمة السورية الراهنة من خلال استضافة وتمويل مركز العدالة والمساءلة في سوريا.

وحفظ سجلات المحاكم الدولية أمر على نفس القدر من الأهمية، بوصفها نقطة مرجعية لأصول أخطاء الماضي وللمصالحة في المستقبل. والمحفوظات الوطنية الهولندية تؤدي دور الوديع لمحكمة نورمبرغ والمحكمة الخاصة لسيراليون.

وكما قال زميلنا، ممثل ناميبيا، فإن وضع المرأة يستحق اهتماما خاصا في جميع مراحل الصراعات، قبل نشوبها وفي أثنائها وبعدها. فالمرأة عامل حاسم لمنع نشوب الصراع ولتوفير الحماية أثناء الصراعات ولتحقيق المصالحة بعد الصراعات. ولذا، عملت حكومة بلدي عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال الشهور الأخيرة للترتيب لدعوة مجموعة من النساء السوريات إلى جنيف ونيويورك. ونشكر مجلس الأمن على استقبالهن.

وأود أن أختتم كلمتي بتذكيرنا جميعا بأن أدوات إحلال السلام الدائم متوفرة. ويقع علينا عبء استخدامها على نحو فعال. فلنسترشد في عملنا بالكلمات الحكيمة لباروخ سبينوزا الذي قال: ”السلام ليس غياب الحرب: إنه فضيلة وحالة ذهنية ونزعة إلى عمل الخير ونشر الثقة والعدل“.

فلنعمل من أجل بناء عالم نكون شركاء فيه من أجل تحقيق السلام والعدالة والتنمية. ومملكة هولندا تطمح إلى أن تكون شريكا في هذا المسعى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد روتشيكا (سلوفاكيا) (تكلم بالإنكليزية):أود في البداية، أن أرحب بالمبادرة الحسنة التوقيت بتخصيص هذه المناقشة المواضيعية لهذا الموضوع الحساس والمعقد والمؤلم في الغالب ولكنه بالغ الأهمية.

أود أن أبدأ ببعض الحقائق والأسئلة. تشير العديد من التقديرات إلى أن البشرية لم تنعم إلا بـ ٢٥٠ عاما من السلام على مدى ٣ ٤٠٠ سنة من تاريخها الموثق، وتلك تقديرات متفائلة. لقد كان القرن العشرون الأكثر دموية في التاريخ المسجل. ويقدر إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن حروبه أو المرتبطة بها ١٨٧ مليونا، أي ما يعادل أكثر من ١٠ في المائة من سكان العالم في عام ١٩١٣. هل كوكبنا أكثر أمانا اليوم، بعد مرور ١٠٠ عام على اندلاع الحرب العالمية الأولى و ٧٠ عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية؟

لقد أنفقنا أكثر من ١٣,٤ مليار دولار أمريكي على الإغاثة الإنسانية خلال عام ٢٠١٣ لوحده، ونتوقع تخصيص نفس المبلغ تقريبا هذا العام. ألا ندفع ثمنا للتناقضات الحاصلة في النهج الذي نتبعه في عمليات بناء المجتمعات المستدامة والسلام في مناطق ما بعد الصراع؟.

إن الحرب هي مثل الانهيار الجليدي: بمجرد أن يصل إلى كامل سرعته، فإنه يقتلع كل شيء في طريقه ولا يترك وراءه سوى الدمار والموت والمعاناة. ولكن الشيء الأكثر أهمية قد لا يتمثل في البحث عن الكسفة الثلجية التي تسببت في الانهيار الجليدي،، بل في السعي إلى معرفة كيفية الوقاية منه، والتحكم فيه، وإقامة سلام مستدام أفضل على الأنقاض التي تركها وراءه.

من أجل إيجاد إجابات للمستقبل، يجب أن نجد الشجاعة على النظر في الماضي. قد يكون الجزء الأصعب كيفية التعامل مع مظالم الماضي دون التسبب في مظالم جديدة في الحاضر والمستقبل. يتعين أن تكون لدينا القدرة على النظر مباشرة في الوجه القبيح للحرب، وعواقبها.

قيل إن الوقت كفيل بإصلاح كل مظالم الماضي. ولكن مرة أخرى، يمكن أن يكون علاج الجرح سريعا نسبيا، لكن العلاج يتطلب التعامل مع الندوب الموجودة في ذاكرة وأذهان الناس، وهو أمر أكثر صعوبة بكثير. قد تستغرق المصالحة عقودا أو أجيالا طويلة، ويمكن أن يظل احتمال اندلاع النزاع قائما، ولكن لا يمكن أن تتحقق من دون مساءلة فردية.

تشير رواية تولستوي الكلاسيكية ”الحرب والسلم“، إلى أن التاريخ لا تكتبه التحركات المثيرة ومواقف القادة، بل مزيج معقد من عدد كبير من الإجراءات البسيطة التي يقوم بها أشخاص غير مهمين نسبيا.

أود أن أبدي ثلاث ملاحظات أمام المجلس. أولا، تشكل المصالحة علامة قوة وليس ضعف. فقد أتت المصالحة الفرنسية الألمانية، فهم الدول الأوروبية بأن الحرب لم تعد أداة لتنفيذ السياسات، بمنظور سلام أطول وأكثر استدامة، على الأقل في أوروبا.

قال هيرمان فان رومبوي إن الأوروبيين لا يتمنون لأي شخص آخر، في أي منطقة في العالم، أن يعيش مآسي شبيهة بمآسي الحربين العالميتين الأولى والثانية ليستنتج بأن العيش معا في سلام هو الأفضل بكثير. بطبيعة الحال، لعل السلام كان سيسود قارتنا من دون الاتحاد الأوروبي، ربما. لا ندري، ولكن ما كان ليكون بنفس الجودة، أي سلاما دائما وليس مجرد وقف إطلاق نار.

تتمثل النقطة الثانية التي أود تناولها في أن التعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار تشكل حجر الزاوية في الاستقرار. ويمكن أن يشكل مشروع التعاون الأوروبي مثالا ملهما. قد لا يكون نموذجا عالميا بالضرورة، لكنه ظل يعمل لأكثر من ٥٠ عاما. ويظهر أن الأمن القومي لن يكون مستداما إلا إذا كان ثمة استقرار وتعاون إقليميان، وإذا رغب الجيران وتمكنوا من التعايش والتعاون دون أحكام مسبقة، وإذا كانوا قادرين على توحيد جهودهم من أجل تحقيق المصلحة المشتركة ومواجهة التحديات معا. من دون تلك الأسس، لا يمكن للتقدم أن يكون مستداما.

ثالثا، أنتقل إلى الأمن الفردي للأشخاص، الذي يمكنهم من العيش بكرامة وحرية. عندما يتمتع الناس بالحقوق والحريات الأساسية، وبحرية الحركة، ويعيشون في ظل التسامح المتبادل، ويحصلون على التعليم ويستمتعون بالأنشطة الاقتصادية، فإنهم سيكونون أكثر ترددا بكثير في الشروع في صراعات، قد تحرمهم من كل تلك الحريات.

من أجل بناء مستقبل وسلام مستدامين في مناطق ما بعد الصراع، يتعين علينا وضع نهج شامل، بمشاركة جميع قطاعات المجتمع. تؤيد سلوفاكيا منذ سنوات عدة إصلاح القطاع الأمني. إن الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن موجودة بقوة في كل مكان، وخاصة في البلدان التي أنهكتها الحروب بعد انتهاء الصراع. إن مفهوم إصلاح القطاع الأمني معقد نوعا ما،

ويتجاوز الفهم التقليدي لتحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع في المجال الأمني وحده. إنه أيضا عملية سياسية ينبغي أن تكون مملوكة للدولة وتتولى هي قيادتها. وستضمن الشمولية والعدالة داخل المجتمع، على أوسع نطاق ممكن، استدامته. ويتعين أن يتجاوز إصلاح القطاع الأمني التعاريف الضيقة والتبسيطية، وأن يعكس الخبرة، الجيد منها والسيء، التي اكتسبتها الأمم المتحدة، على مدى عقود من حفظ السلام وبناء السلام.

يتمثل الهدف الرئيسي في إرساء الأبعاد الأربعة للأمن، المتمثلة في البعد المدني والقانوني والاجتماعي والاقتصادي. إذا نجحنا في القيام بذلك، يمكننا أن نقلل بشكل كبير من مخاطر الانتكاس والعودة إلى الصراع.

يولد كل إنسان حرا، له أو لها كرامة، وله حق التمتع بالحق في العيش في سلام. لذلك، يجب ألا نترع فحسب الأسلحة من المتحاربين، بل يجب أن نعطيهم إمكانية عيش حياة لائقة، عن طريق توفير الاستقرار والأمن والتعليم والسلام المستدام.

أين ستكون لدينا القدرة على القيام بذلك، إن لم يكن ذلك في الأمم المتحدة؟

في الختام، نعم، يجب علينا أن نتعلم من الماضي، ويجب علينا أن نفهم جذور الصراعات، ويجب أن نكون أقوياء بما فيه الكفاية للتغلب على الخلافات. يجب علينا القيام بذلك إذا أردنا أن نرقى إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين، وإثبات أن حضارتنا بوسعها الاعتناء بنفسها وبكوكبنا، الذي ليس لدينا سواه.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل كينيا.

السيد كاماو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): دعوني في البداية أن أهنئكم سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. ومن دواعي سرورنا حقا رؤيتكم تترأسون هذه الجلسة. إن هذه المناقشة مهمة بالنسبة لمجلس الأمن، الذي يعد هو نفسه نتاجا لحرب عالمية كبيرة.

لقد دعوتم سيدي الرئيس، الدول الأعضاء إلى التفكير بشأن الأسباب العميقة للحرب والبحث عن سلام دائم. وهذه المناقشة مناسبة من حيث التوقيت في خضم نظام دولي متغير، يتسم بزيادة مستويات الترابط الاقتصادي الدولي، والشح البيئي، فضلا عن التوترات السياسية وبين الدول. وتزيد تلك التحديات من احتمالات المزيد من النزاعات المعقدة العابرة للحدود، وتتطلب تحولا نموذجيا من نماذج التخفيف من النزاعات إلى أدوات منع نشوب الصراعات.

بعد مرور سبعين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال نسبة كبيرة من ميزانية المنظمة تنفق على عمليات حفظ السلام. ويرجع ذلك إلى تفشي الحروب، رغم وفرة المزيد من الاحتياجات الملحة للتنمية البشرية. إذا نظرنا إلى الوراء إلى التاريخ الحديث، فإننا نلاحظ أنه منذ حقبة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي المظلمة، التي أدت هي نفسها إلى اندلاع حرب أهلية، كانت الحرب، من خلال الاستعمار والحربين العالميتين والحرب الباردة، شبحا دائما وسمة من سمات التاريخ البشري. وكان الفرق الوحيد الأسباب المباشرة وطبيعة شدة الحروب المختلفة. والقاسم المشترك مع ذلك، هو أن الصراع يحدث في المجتمع البشري بسبب التباينات الهيكلية والانقسامات الاجتماعية، بعضها تاريخي أو ديني أو ثقافي أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي بطبيعته، بما في ذلك المسائل التي لم تحل، أو ذكريات الصراعات الماضية.

بينما يتعامل الدبلوماسيون، والأطراف الفاعلة في المجتمع المدني والسياسيون مع الوساطة في النزاعات، وحلها وبناء السلام، يحاول العلماء من جهة أخرى إحراز تقدم فيما يخص وضع نظريات أكثر تطورا وربما أكثر فائدة فيما يتعلق

بأسباب الحروب ومنع نشوبها. ومع ذلك، لا تزال الأسباب الهيكلية العميقة الجذور للصراعات في المجتمع البشري. لقد جعلت وسائط الإعلام الحديثة اليوم من تكنولوجيا معلومات واتصالات، خاصة التلفزيون وشبكة الإنترنت، من عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانتهاكات، أمورا واضحة للجميع، سواء أكانوا من مواطني البلدان الغنية أو تلك الموجودة في العالم النامي. وأدى ذلك في الغالب إلى توترات بين الدول وداخلها.

ويتسم النظام الدولي ومؤسساته بأوجه خلل هيكلية أساسية تؤدي في بعض الأحيان إلى إطالة أمد النزاعات أو إثارتها، بدلاً من النهوض بتوازن اقتصادي واجتماعي وبيئي عادل من شأنه أن يعزز السلام. ومن مجلس الأمن إلى منظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، على سبيل المثال لا الحصر، تميل السياسات والهياكل لصالح البلدان الأقوى والمصالح التي تدعمها. وما زالت تلك التفاوتات تنمو بشكل ملحوظ داخل البلدان المختلفة وفيما بينها نتيجة اختلال النظام الدولي. ويقر صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام ٢٠٠٧ بالصلة الوثيقة بين عملية العولمة التي تدار بشكل غير مناسب، من جهة، والاختلالات الكبرى في العالم، من جهة أخرى. ومع ذلك، لم ينفذ الكثير من حيث الإصلاح، وما زال العالم يترنح من أزمة اقتصادية إلى أخرى بينما يلوح شبح الحرب في الأفق بصورة مستمرة.

وفي إطار منظومة العدالة الجنائية الدولية، تمثل المحكمة الجنائية الدولية جزءاً هاماً وأساسياً من النظام التعددي الدولي. فهي مهمة لأن مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة يجب أن يكون جزءاً أساسياً من عملية السعي إلى السلام الدائم. ومن بين الأسباب الرئيسية لتواتر العنف والحرب إدامة الإفلات من العقاب وعدم وجود نظام للعدالة موثوق به، على الصعيدين الوطني والدولي. ولكن، لكي تحقق منظومة العدالة الجنائية الدولية كامل إمكاناتها إسهاماً في تحقيق السلام الدائم، يجب أن تفي بالشروط الثلاثة التالية.

أولا، يجب أن يكون هناك توازن بين السعي لتحقيق العدالة العقابية والعدالة التصالحية في إطار تسوية النزاعات داخل الدول وفيما بينها وكذلك بين رعاياها.

ثانيا، يجب أن تنظر بتعمق في تعدد النظم والممارسات القضائية والثقافية في جميع أنحاء العالم. فلا يمكن لها، بل يجب ألا تبدو كما لو كانت تحابي البعض بينما تتجاهل الآخرين أو تهمشهم.

ثالثاً، يجب أن تكون عادلة وشفافة ومنصفة في إشراكها لدول وشعوب العالم، لا باعتبارهم مستفيدين من النظام فحسب، ولكن كفاعلين فيه أيضاً.

إن العالم الذي يتغاضى عن الإفلات من العقاب لا يمكن أن يجد السلام الدائم، وكذلك العالم الذي يتلاعب بالعدالة ومؤسساتها لتحريف النتائج لمحاباة الأقوياء، وبالتالي تقويض السلام الدائم.

وما زالت أفريقيا تستضيف عدداً كبيراً من البؤر العالمية الملتهبة وحفظة السلام للتعامل معها. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى أوجه القصور الهيكلية في القارة، ومنها ضعف المؤسسات وسوء الإدارة. ومنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، وهما مركز المواجهات المكثفة في القارة حالياً، قد وهبتا موارد طبيعية ومعدنية هائلة، ولكن من المفارقات أنهما تشهدان بعض الحروب التي تستعصي على الحل ويعود تاريخها إلى الحقبة الاستعمارية وفترة الحرب الباردة. ويحدوني أمل وطيد في أن تسلط مناقشة اليوم بعض الضوء على الأسباب الجذرية لتلك النزاعات والصلات بين الحرب والمؤسسات الضعيفة والموارد المعدنية والطبيعية الهائلة.

أود أن أنتقل الآن إلى التجربة الكينية، التي أعتقد أنه يمكن أن تستخلص منها العبر، خاصة بالنسبة للبلدان التي تسعى لتوطيد السلام بعد النزاع. لقد عقدت في كينيا انتخابات سلمية وحرة ونزيهة في آذار/مارس ٢٠١٣، أثارت حيرة العديد من النقاد الذين كانوا قد تنبأوا بتكرار العنف الذي شهدته في عام ٢٠٠٧. وخلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، شرعت حكومة كينيا بدعم من الشعب الكيني والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والشركاء الدوليين، في تنفيذ طائفة واسعة من الإصلاحات الدستورية والمؤسسية الأساسية توجت بإصدار دستور تحولي جديد في عام ٢٠١٠. وكان القضاء ولجنة الانتخابات ومفوضية الشرطة الوطنية من بين المؤسسات التي شملها الإصلاح، في حين شكلت لجان، كلجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في كينيا ولجنة التماسك والاندماج الوطني للمساعدة على تضميد جراح البلد وتقوية النسيج الاجتماعي.

ويبين المثال الكيني كيف أن الاستثمار في تدابير غير قسرية، مثل التعزيز المؤسسي، وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك معالجة خطاب الكراهية، يمكن أن يساعد في منع الفظائع عندما تنفذ الإصلاحات في وقت مبكر، بما يكفي من الموارد وبدعم دولي. ولا يمكن إنكار دور الجماعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية في مساعدة البلدان على توطيد السلام والانتعاش الاقتصادي. فتلك الهيئات الإقليمية هي مراسي النظام الدولي في البحث عن السلام الدائم. وهذا يشرح شعار بناء السلام، الذي يؤيده كثير من البلدان الأفريقية، بضرورة أن تكون المبادرات وطنية الملكية، وأن تستند إلى قاعدة إقليمية وأن تكون مدعومة دولياً.

والتفكر في أسباب الحرب والبحث عن السلام الدائم لا يكتمل من دون التركيز على التهديدات الكامنة التي تؤدي إلى النزاع. وكما ذكرت آنفاً، فقد تطورت شواغل الأمن الوطني والدولي بشكل كبير منذ أيام الحرب الباردة. ففي حين لا تزال الدول تشغلها التهديدات التقليدية، كالتهديد العسكري من جانب دول أخرى، فقد غدت التهديدات لأمننا اليوم أكثر ترابطاً بشكل كبير. فالتهديدات الأمنية عبر الوطنية تشكل تهديداً للاستقرار السياسي أكبر حتى من التهديدات العسكرية التقليدية من جانب الدول. وفي الآونة الأخيرة، تسببت التهديدات الأمنية عبر الوطنية في أضرار جسيمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الصعيدين الوطني والإقليمي، كما رأينا، وأيضا على الصعيد العالمي.

علاوة على ذلك، وفي إطار السعي إلى السلام الدائم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز أيضا على تحقيق الاستقرار في مجتمعات ما بعد النزاع، وتيسير إعادة الإعمار والتنمية، جنباً إلى جنب مع مواجهة التحديات عبر الوطنية التي غالبا ما تنشأ خلسة على مدى فترة طويلة من الوقت. وأفق الأمن وانعدام الأمن معقد إلى حد كبير، وأي سياسة أو تحليل من أجل تحسين الأمن يجب أن يرتكز على الواقع الداخلي والخارجي لكل دولة. والتحدي الرئيسي لتحليل التهديدات الأمنية عبر الوطنية هو ما يحدد أيها أشد خطراً على الأمن الوطني والدولي.

ختاماً، أود أن أؤكد أنه بغية تحسين سعينا من أجل السلام الدائم، يجب أن نعي أن تهديدات اليوم مترابطة ويجب التصدي لها بصورة مشتركة على المستوى العالمي. ويجب أن تتمثل نقطة البداية في الحاجة التي طال أمدها إلى إصلاح المؤسسات الدولية المنوط بها كفالة السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك مجلس الأمن وتلك التي أنشئت لتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي العادل، جنباً إلى جنب مع مكافحة الفقر وعدم المساواة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة المملكة الأردنية الهاشمية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2014/30، المرفق) التي توفر لنا نظرات ثاقبة بشأن تجربة الأمم المتحدة في مجال المصالحة الهادفة وتعزيز السلام.

اليوم، يجب ألا ننظر في إنجازات الأمم المتحدة منذ نشأتها فحسب، بل يجب أن نمعن النظر في أوجه القصور أيضاً، فهي الدروس الحقيقية التي ينبغي أن نستخلصها. وكل حالة حرب بعينها لها سماتها الخاصة، وليس هناك حل واحد يناسب كل الحالات. ومع ذلك، فإنها تتقاسم بعض السمات المشتركة التي نحتاج إلى تحديدها وتحليلها واستخدامها في نهجنا.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أود أولاً أن أتشاطر مع المجلس تجربة التراع في بلدي، جورجيا، الذي تعرض للعدوان، وما نجم عنه من تدفق موجات اللاجئين والنازحين الذين تجاوز مجموعهم ٤٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٨، عندما أعقب الحرب الشاملة احتلال ٢٠ في المائة من بلدي.

ولم ينفّذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى اليوم، بسبب عدم السماح للمراقبين الدوليين بالوصول إلى الأراضي المحتلة. وعليه فقد حرمت المجتمعات المحلية المنقسمة على نفسها هناك جراء الحرب من التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بدأت قوات الاحتلال الروسية عملية على نطاق واسع لنصب سياج من الأسلاك الشائكة على طول خط الاحتلال في منطقة تسخينفالي في بلدي. وحتى اليوم، فقد بلغ الطول الإجمالي للأسلاك الشائكة المنصوبة على طول خط الاحتلال في تسخينفالي ٥٠ كيلومترا، ولا تزال عملية نصب ذلك السياج مستمرة. وفي الآونة الأخيرة جدا – خلال الفترة التي سبقت دورة الألعاب الأولمبية الشتوية – عمد الاتحاد الروسي إلى توسيع ما يسمى بالمنطقة الأمنية إلى نحو ١١ كيلومترا في عمق أراضي الإقليم الخاضع لسيادة جورجيا، جنوبي نهر بسو، حيث تقع الحدود الدولية بين جورجيا وروسيا، في انتهاك للقانون الدولي ولأحكام اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وجرى تسييس دورة الألعاب على نحو متزايد من خلال تعزيز ما يسمى بالمركز المستقل لأبخازيا، حيث منحت سلطات النقل الروسية تراخيص مرور لـ ٥٠٠ مركبة من أبخازيا، بما يعني بالتالي المركز المستقل لتلك المنطقة المحتلة من جورجيا.

ودون الخوض في مزيد من تفاصيل سلسلة طويلة من الأحداث المتعلقة بالمواضيع المشار إليها آنفا، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى بعض الدروس المستفادة من خبرتنا. أولا، إن حياد حفظة السلام أمر أساسي لحل الصراعات الرئيسية، مثلما هو الحال في بلدنا. ففي حالة جورجيا، ما زالت مهام حفظ السلام على مدى ١٥ عاما تضطلع بها دولة ليست لها مصلحة في إدامة الصراع فحسب، بل هي في واقع الأمر طرف فيه أيضا. وقد أسفر ذلك في نهاية المطاف عن تطور منافٍ للمنطق. ففي أعقاب حرب شنت على نطاق واسع انسحبت الأمم المتحدة من تلك المنطقة المتضررة من الصراع في وقت تشتد فيه الحاجة إلى وجودها. وفي ربيع عام ٢٠٠٩، مارس عضو من أعضاء مجلس الأمن حق النقض ضد تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، على الرغم من أن الدولة المضيفة – جورجيا – قد دعت جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي بأسره، إلى تمديد ولاية البعثة. وعليه، فقد أرسيت سابقة خطيرة في تاريخ الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٩، جراء إنهاء بعثة ظلت موجودة على مدى ١٥ عاما نتيجة لممارسة عضو واحد في المجلس حق النقض. اليوم، ومع مرور السنين ونحن نرى الفجوة الناشئة عن عدم السماح لأي كان

برصد انتهاكات حقوق الإنسان في تلك المنطقة، فإننا نرى أن هناك حاجة أكبر لأن نشرع جميعا في إجراء مناقشة مستفيضة بشأن ملاءمة ممارسة حق النقض فيما يتعلق بالمناطق المتضررة من الصراعات، كي يصبح ممكنا تفادي تكرار الحالات من قبيل حالة جورجيا في المستقبل.

ثانيا، أود أن أؤكد على أهمية وجود شكل تفاوضي يتسم بالكفاءة. فقد تطلّب الأمر أكثر من عقد من الزمان، وللأسف، حربا ضروسا قبل أن يشارك عموم المجتمع الدولي ويشرع في إيجاد شكل للتفاوض الدولي بحق، يمكن التوصل فيه إلى اتفاق عبر الوساطة الترتيبة. واليوم تشارك جورجيا وروسيا في مباحثات جنيف الدولية، عبر وساطة من الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن الاتحاد الأوروبي. وقد كان ممكنا تفادي نشوب الحرب في حال وجود هذه الآلية من قبل. ويكتسي استمرار تلك المفاوضات، جنبا إلى جنب مع توفر آليات التنفيذ، أهمية بالغة في تهيئة مناخ يفضي إلى تسوية الصراعات في الأجل الطويل.

ثالثا، أود التأكيد على أهمية مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في الوقت المناسب. وينبغي توفير مجموعة من الأدوات ذات الصلة على جميع المستويات بغية الاستجابة عند انطلاق آليات الإنذار المبكر لمنع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات. ومن شأن استخدام وتنفيذ تلك الآليات في الوقت المناسب أن يساعد على تيسير عملية السلام إلى حد كبير.

وما ورد آنفا إنما هو بعض الدروس التي يمكن أن يستفيد منها المجتمع الدولي فيما يتصل بحالة بلدنا. ونحن مدركون تماما لأن حل الصراعات في الأجل الطويل عملية شاملة تقتضي توفر الإرادة السياسية وبذل جهد مكرس باسم جميع الأطراف. وما تزال جورجيا ملتزمة بذلك الهدف. ومن الواضح أننا جميعا بحاجة إلى مضاعفة الجهود لتقبّل أفضل الممارسات التي من شأنها أن تكون مرشدا لنا في الكفاح من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن المستدام. ونرحب في ذلك السياق أيضا بالمبادرة الأردنية إلى تكليف فريق استشاري معني بالتاريخ تابع للأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد أوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، لاختيار موضوع يتناول جانبا أساسيا من جوانب السلم والأمن الدوليين، ويثير أيضا فضولنا الفكري والأكاديمي.

تشير الحالات الراهنة في سوريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى بصورة واضحة إلى الأهمية الحاسمة للمصالحة الوطنية في تحقيق السلام الدائم. وعلى النحو المبيّن في تلك الحالات آنفة الذكر، فإن الحالة الميدانية في كل بلد تختلف عن غيرها، الأمر الذي يقتضي فهما عميقا لجميع الخصائص المحددة لكل حالة على حدة، كي نكون قادرين على التداول فيها واحدة تلو الأخرى. وليس ثمة حل واحد مناسب لجميع الحالات.

ويدل واقع العالم اليوم على أن تحقيق المصالحة ليس مهمة سهلة. وعليه، فإنني أرى أن من غير العملي مناقشة هذه المسألة في إطار مجرد. وعند تناول مسألة بهذه الأهمية، فإننا بحاجة إلى الاسترشاد بحكمة جميع الدول الأعضاء. وقد لا يكون مجلس الأمن – بعضويته التي لا تتجاوز الـ ١٥ عضوا – المكان الأفضل لمناقشة هذه المسألة. وحين يتعلق الأمر بما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على نحو عملي وملموس من أجل إيجاد بيئة تشجع على المصالحة، فإن تلك مسألة ينبغي أن يتصدى لها عموم الأعضاء.

وما فتئت اليابان تواصل السير على مسار الدولة المحبة للسلام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فخلال فترة بعينها في الماضي، تسببت اليابان بضرر ومعاناة كبيرين لشعوب

بلدان عديدة، وخصوصا لشعوب الدول الآسيوية. وما تزال حكومة اليابان تواجه تلك الحقائق التاريخية بشكل أساسي، وقد أعربت عن أسفها العميق وعن مشاعر الحزن الصادقة لجميع ضحايا الحرب العالمية الثانية، سواء في داخل البلد أم في خارجه، فضلا عن الإعراب عن اعتذارها الصادق عما حدث. وما تزال الحكومة الحالية تواصل ذات الموقف برمته، الذي حددته الإدارات السابقة.

ويشكّل السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان جزءا هاما من هوية الشعب الياباني. ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ما تزال اليابان تواصل السير في طريق البلد المسالم، وهي لن تحيد أبدا عن ذلك المسار. وقد تم التأكيد على هذه النقطة في الاستراتيجية الأمنية الوطنية التي أقرها مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعليه، فإن من المؤسف أن أثيرت مؤخرا وفي المناقشة المفتوحة اليوم مسائل محددة، تشمل اليابان وبعض البلدان المجاورة. ولا ترى اليابان أن تلك التصرفات ستساعد على الحد من التوترات وتعزيز الاستقرار في المنطقة. وعلى الرغم من أن اليابان تشك في أن مجلس الأمن هو المحفل المناسب لتناول تلك المسائل المحددة، أود أن أوضح مواقفنا إزاء المسائل الثلاث التي أثارتها بعض الوفود اليوم.

أولا، فيما يتعلق بمعبد ياسوكوني، فإنه مرقد لأرواح ما يقرب من ٢,٥ مليون من الأشخاص الذين ضحوا بأرواحهم من أجل أممهم – بصرف النظر عن جنسياتهم أو رتبهم أو مركزهم الاجتماعي – ليس في الحرب العالمية الثانية فحسب، بل أيضا خلال الحروب والاضطرابات الداخلية الأخرى التي شهدها البلد منذ عام ١٨٥٣. وفي البيان المعنون ”التعهد بإحلال السلام الدائم“ الذي أصدره رئيس الوزراء آبي أثناء الزيارة التي قام بها إلى المعبد، شدد على أن الغرض من زيارته يتمثل في تجديد التعهد بأن اليابان لن تشن الحرب مرة أخرى أبدا.

لم يكن القصد بأي حال من الأحول تمجيد مجرمي الحرب من الفئة ألف أو الإشادة بالنزعة العسكرية.

ثانيا، إننا نشعر ببالغ الألم إذ نفكر في النساء اللاتي جُلبن بغرض استغلالهن في الترفيه عن الجنود، وما قاسينه من ألم ومعاناة يجلان عن الوصف. وقد تقدمت اليابان إلى جميع أولئك النساء بخالص الاعتذار، معربة عن ندمها في العديد من المناسبات. وقمنا بإنشاء الصندوق الآسيوي للمرأة في التسعينات من القرن الماضي بغرض تقديم التعويض لنساء المتعة السابقات. في هذه المرحلة، يتلخص موقف اليابان في أنه ينبغي عدم تسييس هذه المسألة أو تحويلها إلى مشكلة دبلوماسية. لقد تعرضت كرامة المرأة وحقوق الإنسان عبر التاريخ للتعدي عليهما في العديد من الحروب الماضية. وتولي حكومة اليابان أهمية كبرى لكرامة المرأة وحقوق الإنسان الأساسية، وهي ملتزمة ببذل قصارى جهدها حتى لا يشهد القرن الحادي والعشرين وقوع المزيد من هذه الانتهاكات.

ثالثا، قامت اليابان في الآونة الأخيرة بتنقيح التعليقات الواردة في المناهج الدراسية في المرحلتين الثانويتين العامة والعليا، و لم يكن ذلك إلا من وجهة النظر التعليمية. وقد فعلنا ذلك لأن اليابان، شأنها شأن البلدان الأخرى، ترى أيضا أن من الطبيعي أن تعلم أطفالها بعض الأشياء عن أرض بلدهم.

وما برحت اليابان تعرب عن ندمها فيما يتعلق بالحرب من خلال قيامها ببعض الإجراءات الملموسة. وترغب اليابان في بناء علاقة تعاون موجهة نحو المستقبل مع البلدان الآسيوية، بخاصة الصين وجمهورية كوريا. لقد ذكر رئيس الوزراء آبي أنه يرغب في بناء صداقة مع الصين وجمهورية كوريا تقوم على أساس الاحترام، وأنه يرحب أشد الترحيب بالحوار المباشر مع القادة في الصين وجمهورية كوريا.

وبوصف اليابان بلدا يتمسك بالقيم الكونية مثل الحرية والديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية وسيادة القانون، فإنها

ما فتئت تدعم بنشاط الجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية والمصالحة الوطنية في شتى البلدان، بما في ذلك بلدان آسيا. ومن ذلك ما تقوم به اليابان من دعم التحول الديمقراطي والمصالحة والتنمية الاقتصادية في ميانمار. ومن الأمثلة الأخرى المهمة سري لانكا، حيث تشارك اليابان بنشاط في عملية المصالحة الوطنية وإرساء السلام الدائم.

وثمة مشروع آخر هو المبادرة المسماة ”الممر إلى السلام والازدهار“، التي انطلق تنفيذها في تموز/يوليه ٢٠٠٦. وهذه مبادرة ترمي إلى الإسهام في إقامة اقتصاد فلسطيني قادر على البقاء عن طريق تعزيز التنمية الاقتصادية في وادي الأردن بالتعاون مع الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين. علاوة على ذلك، خلال مؤتمر جنيف الثاني الأخير بشأن سوريا، أعلنت اليابان عن خطة لتقديم مساعدات إضافية بقيمة إجمالية قدرها ١٢٠ مليون دولار بهدف تحسين الحالة الإنسانية في سوريا.

هذه بعض الأعمال الملموسة التي قامت بها اليابان مؤخرا بغرض دعم جهود إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية. ستظل اليابان دولة محبة للسلام، وستبادر إلى الإسهام في كفالة السلام والاستقرار والازدهار في المجتمع الدولي، وتقوم بذلك باعتبارها من المساهمين المبادرين في السلام، وعلى أساس مبدأ التعاون الدولي.

أود أن أنهي ملاحظاتي باقتباس مقولة للسيد نيلسون مانديلا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا الأسبق. قال ماديبا إن المصالحة تعني أن تعمل جنبا إلى جنب مع عدوك. ما ينبغي أن تفعله الأمم المتحدة والمجتمع الدولي هو تمهيد السبيل لإجراء هذه المصالحة. وتقف اليابان على أهبة الاستعداد لمواصلة دورها الاستباقي في الإسهام في تلك الجهود بالتعاون مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد سركوفيتش (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى الوفود الأخرى في تهنئة الأردن على رئاستها للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير، والتقدم إليها بالشكر على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة.

وإذ يؤيد وفد بلدي بالكامل البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فإنني أود أن أبدي الملاحظات التالية.

من الشائع جدا القول إن طبيعة الصراعات قد تغيرت منذ نهاية الحرب الباردة. لكن لننس للحظة التحليلات الاستراتيجية والسياسية، ولنقل شيئاً واحداً بكل وضوح: إن الحرب، بصرف النظر عن الأسباب التي أدت إلى اندلاعها، تجلب دائما الموت والمعاناة والخوف وحتى الشك في قدرة الناس على التخلص يوما ما من الشر. هذا هو منظور المدنيين والدرس الرئيسي المستفاد من الحرب، وهو درس ينبغي علينا ألا ننساه أبدا، نحن الدبلوماسيين والأشخاص الذين لديهم تأثير على عملية صنع القرار في بلداننا.

لم يكن القرن العشرين رؤوفاً ببلدي. لقد عانت بولندا من الحربين العالميتين، ومن نظامين شموليين، هما النازية والشيوعية. وكانت نتائج الحرب العالمية الثانية بالتأكيد شديدة المأساوية والمرارة. لقد فقدنا الملايين من مواطنينا، وفقدنا حريتنا. وقاست الأجيال التالية من البولنديين من الفقر، والركود، وحُرِموا من حقوقهم وحرياتهم المدنية.

لقد استغرقنا الأمر قرابة نصف القرن لنصبح في النهاية بلدا حرا وديمقراطيا. قبل خمسة وعشرين عاما، بدأت في بلدي عملية تحول أوروبا الوسطى والشرقية من الشيوعية إلى الديمقراطية. وقادت محادثات المائدة المستديرة بين الحزب الحاكم والمعارضة إلى تنظيم انتخابات تسنى بفضلها تشكيل أول حكومة ديمقراطية. وتسبب ذلك في حدوث تحولات في المنطقة بأسرها، بما في ذلك انهيار جدار برلين. لقد برهنت

بولندا على أن مثل هذه التحولات الدرامية والهائلة يمكن أن تتم عن طريق الوسائل السياسية بدون اللجوء إلى العنف.

كما أعطت التطورات الديمقراطية في عام ١٩٨٩ قوة دفع لعملية المصالحة لدى بعض جيراننا. إننا نؤمن بأن الأعداء السابقين يمكن أن يتحولوا إلى أصدقاء، وأن الانقسامات يمكن التغلب عليها. لقد تطلب الأمر الكثير من الشجاعة والتعاطف، وجاءت أجيال وذهبت أجيال، ولكننا نجحنا. تمكنت بولندا وألمانيا، عبر الخطوات الصغيرة والحوار المكثف، من بناء الثقة والأمن خلال العقود الماضية. ونحن منخرطون كذلك في حوار تاريخي مع روسيا. لقد أنشأنا مراكز للحوار والتفاهم، وشكلنا الفريق البولندي – الروسي المعني بالمسائل الصعبة.

وعلى الرغم من الدروس القاسية، لم تفقد بولندا أبداً هويتها الأوروبية. لقد ارتبط مستقبلنا وفرصنا في التنمية ارتباطا ً واضحاً بالتكامل الأوروبي. وأخيرا، فقد سمح لنا التقارب بين الدول، وفتح الحدود، والتكامل الاقتصادي، ببناء السلام الدائم في الجزء الذي نعيش فيه من قارتنا.

والآن، بعد ٢٥ سنة من التغييرات الديمقراطية الناجحة و ١٠ سنوات من الوجود في هياكل الاتحاد الأوروبي، شرعت بولندا في تقاسم خبرتها مع الدول الأخرى، ليس في منطقتنا فحسب، بل أيضا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا. لقد تعلمنا أن التغلب على الإرث المأسوي للحرب لا يتهيأ إلا بالديمقراطية والحرية، لكننا نعلم تمام العلم أن القيم الديمقراطية لا يمكن استيرادها أو فرضها. الملكية الوطنية أمر لا غنى عنه من أجل إشعال فتيل التغيير. ونحن على أهبة الاستعداد لمساعدة عمليات الانتقال الديمقراطي بروح التضامن والشراكة.

عندما ننظر إلى الحالة في سوريا وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا نسأل أنفسنا هذا السؤال: إذا كان من الممكن إحلال السلام وتحقيق المصالحة بين البلدان المجاورة، فلماذا لا يكون ذلك ممكنا دائما داخل البلد الواحد؟ نحن جميعا شهود على هذه الحروب والصراعات. ففي كل يوم نقرأ التقارير عن الفظائع، ونشاهد الصور المفزعة، ونستمع إلى قصص الضحايا.

وإذا استمرَّت هذه النزاعات، فكيف سيبدو الشرق الأوسط وأفريقيا في العقود المقبلة؟ وكيف ستنظر إلينا أجيال المستقبل؟ إنَّ رسم الصورة ليس بهذه الصعوبة لمن خبروا الحرب. ومعركتنا من أجل الكرامة والحرية وحقوق الإنسان، بما فيها مساعي المجلس، نضال متواصل. فينبغي لنا تحويل أقوالنا إلى أفعال، والتحلِّي بالجرأة على قول ”كلا“ للحرب، وإيجاد الأساليب الصحيحة لإحلال سلام دائم.

الرئيس: أشكر ممثل بولندا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أودّ أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولِّي الأردن رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أودّ أن أرحب بمبادرتكم، سيدي، التي تأتي في وقتها المناسب تماما وتتناول الموضوع الصحيح. وإننا مقتنعون بأنَّ هذه المناقشة ستلقى النجاح في ظلّ قيادتكم المقتدرة. ويودّ وفد بلدي أيضا أن ينوِّه بالملاحظات التي أدلى بها وكيل الأمين العام، السيد جيفري فيلتمان.

لقد مضى سبعون عاما على نهاية الحرب العالمية الثانية، التي فرضت على البشرية معاناة ومآسي يعجز عنها الوصف. وقد تاقت البشرية آنذاك إلى إيجاد عالَم بلا حروب، وتحقيق الرخاء والإنماء الشاملين لجميع الشعوب. وعلى الرغم من انقضاء عقد تلو عقد بعد تلك المرحلة، فإننا لا نستطيع أن نرى إيّ إنجاز كبير في تحقيق السلام في العالم. بل نشهد التحديات بدل

ذلك. فالبؤر الساخنة الواسعة في العالم والتحالفات العسكرية البالية والبائدة في زمن الحرب الباردة آخذة في التعاظم. وما انفكّت التحالفات العسكرية تتشكّل والممارسات العسكرية واسعة النطاق تُطلَق واحدة تلو الأخرى، ممّا يشكّل المزيد من التهديد للسلم والأمن الدوليين. وأعمال التدخل في سيادة البلدان الأخرى والتعدّي عليها، ومحاولات تغيير الأنظمة والغزو المسلح مستمرّة على نحو واضح بذريعة ما يُسمَّى الحرية، والديمقراطية وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. ويمكننا أن نذكر جميع الذرائع.

والواقع يُثبت أنَّ السلم والأمن الدوليين هما بشكل متزايد المسألة الرئيسية للعالم. والاهتمام العالمي يتركّز بصورة خاصة على موقف الأمم المتحدة ودورها الموثوقَين والمسؤولَين في مَهمَّتها لصون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يودّ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يؤكد المبادئ التالية.

أولا، إنَّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعتبر احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بمثابة مبادئ أساسية ينبغي التقيُّد بها في العلاقات الدولية، بهدف تحقيق السلام والأمن الدوليين. وسواء كان البلد صغيرا أو كبيرا، ليس هناك أيّ جانب من القانون الدولي يتيح أو يتحمل التعدي من جانب دولة كبرى على مصالح وسيادة بلد صغير. وميثاق الأمم المتحدة ينصّ بوضوح على المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بصفتهما مبدأين أساسيين يتعيَّن التمسُّك بهما في العلاقات الدولية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ولا ينبغي بعد الآن التسامح مع أعمال دولة عضو محددة تُسيء استخدام وضعها المتميِّز في الأمم المتحدة. كما لا ينبغي التسامح بعد الآن مع أعمالها المخالفة لميثاق الأمم المتحدة، واعتبار نفسها أكثر مساواة من الآخرين عبْر قيامها باستعراض لقوتها وبالاعتداء على دول أعضاء أخرى.

وأود أن ألفت الانتباه إلى مسألة مبدئية ثانية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تؤكد أنّه ينبغي للأمم المتحدة أن تولي الاهتمام اللازم وتبذل كل جهد على صعيد مسألة الجرائم ضد الإنسانية التي ارتُكبت أثناء الحرب العالمية الثانية، ولا تزال بدون حل. أمّا جرائم الماضي التي ارتكبتها اليابان ضد شعوب كوريا والصين وبلدان جنوب شرق آسيا، فلا يمكن إيجاد سابقة لها في تاريخ البشرية، من حيث درجة الهمجية والوحشية. إنها مسألة مشتركة. فهي لا تعني البلدان الآسيوية وحدها، بل البشرية جمعاء. والجريمة الرئيسية الباقية بدون حل من تلك الجرائم التي ارتكبتها اليابان هي الاسترقاق الجنسي، ولا سيما ذلك الذي ارتكبه جنود الجيش الإمبراطوري الياباني ضد ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة كورية. وقد أصبحت هذه المسألة أوسع انتشارا بشكل متزايد في جميع أرجاء العالم مع الاستنكار والإدانة المتعاظمين للجرائم التي مرَّغت كرامة النساء الكوريات والأمة الكورية بأسرها.

والحقيقة هي أنّ اليابان الآن مُصرَّة على إنكار جرائمها السابقة والتستُّر عليها. وقد بلغ بها الأمر مؤخرا حدَّ ارتكابها المزيد من الخطأ بطعن القلوب المفجوعة للضحايا ودولها. وخير مثال على ذلك هو زيارة السيد آبي، رئيس وزراء اليابان لمزار ياسوكوني. فهذه الزيارة جريمة تاريخية كاملة أريد بها تحفيز الشعب الياباني على إحياء طموحه العسكري، وتحريضه على ارتكاب جريمة أخرى ضد الإنسانية، وبالتالي جرّ الأراضي اليابانية وسكانها جميعا نحو دمارها الكامل.

إنَّ البلدان الآسيوية والمجتمع الدولي لم يترددا في الإعراب عن استنكار تلك الزيارة وإدانتها. وهناك دولة عضو في الأمم المتحدة لديها تحالف وثيق مع اليابان لم تتردد في اعتماد قرار

بشأن الاسترقاق الجنسي للنساء الكوريات، فضلا عن نساء البلدان الآسيوية والأوروبية الأخرى.

كل هذه الحقائق تشير إلى أن اليابان يندفع إلى القيام بدور الجاني. ما كان ينبغي للسيد أبي أن يشرع في مقامرة سياسية ضد المجتمع الدولي مرة أخرى. فبدلاً من زيارته لمزار ياسوكوني، كان أحرى به أن يزور ألمانيا. بهذه الطريقة يمكنه على أضعف الإيمان الوقوف على أفضل مثال على الجرائم السابقة التي تم التعويض عنها بطريقة رائعة. وهذا يصب في مصلحة اليابان. أنه السبيل الوحيد لتخليصها من التدني الأخلاقي الذي تنفرد به اليابان، ومما يؤدي إلى استعادة ثقة المجتمع الدولي في اليابان.

لا يوجد مكان للنزعة العسكرية اليابانية في هذا العالم. أما فيما يتعلق بالشعب الكوري، فقد ذبحت اليابان خلال الاحتلال العسكري مليون شخص من الكوريين، وكما أخبرت المجلس في الماضي، فقد تحولت ٢٠٠ ألف امرأة كورية إلى الاسترقاق الجنسي، من مجموع ما يقدر بنحو ٣٠٠ ٠٠٠ امرأة استخدمن في الاسترقاق الجنسي، مطلقين عليهن كناية نساء المتعة من قبيل تلطيف العبارة. علاوة على ذلك، قاموا بخطف أو احتجاز أكثر من ٨,٤ مليون من الكوريين ووضعوهم في مواقع العمل القسري خلال الحرب العالمية الثانية.

إن الشعب الكوري لن ينسى أبدا، مهما طال الوقت وتعاقبت العقود. ويقينا أنه سيتم تعويض الشعب عما فعلته اليابان لإثارة غضب أجدادنا.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل ليختنشتاين.

السيد فينافيسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم تتناول جانبا أساسيا من جوانب المصالحة في الأجل الطويل، وبذلك فإنها في نهاية المطاف تتناول منع نشوب الصراعات الذي يقع مباشرة ضمن اختصاص هذه الهيئة، بل أيضا ضمن اختصاص هيئات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما أن مجلس حقوق الإنسان يقوم بعمل هام في ذلك المجال، من خلال قراراته المتعلقة بالحق في معرفة الحقيقة. في الواقع، أنشأ المجلس ولاية لتعزيز الحقيقة، والعدالة وجبر الضرر وضمانات عدم التكرار.

ما من شك في أن الطريقة التي نتعامل بها مع الماضي تؤثر تأثيرا كبيرا على الكيفية التي يمكننا بها تشكيل المستقبل. فقد قيل أن الذين لا يتعلمون من عبر التاريخ محكوم عليهم تكراره. بيد أن المسألة المعروضة علينا مسألة أكثر تعقيداً. كيف يمكننا في المقام الأول التأكد من أنه يوجد تاريخ طويل نستقي منه المعرفة – سرد مشترك يجمع بين الذين اشتبكوا في صراع؟ أننا نواجه مرارا وتكرارا صعوبة في تأليف هذه الرواية المشتركة.

ثمة مثال بارز على ذلك ألا هو اندلاع الحرب العالمية الأولى، الحدث الكارثي المفصلي الذي وقع في القرن العشرين، وهو حدث أشرتم إليه يا سيادة الرئيس، في ملاحظاتكم هذا الصباح. لقد أدى بالفعل الاحتفال هذه السنة بالذكرى المئوية لتلك الحرب إلى كم هائل من البحوث، والمقالات، والكتب والتحليل، وأدى أيضا إلى استنتاج خلصنا إليه جميعا ومؤداه أنه بعد مضي قرن كامل، وتسخير موارد هائلة، وتكريس قدرات ذهنية لهذا الموضوع، ما زلنا نفتقر إلى سرد مشترك بشأن أي أحداث تترك أثارا عميقة ما برحت تلازمنا حتى اليوم. بالتأكيد أن مرور قرن بأكمله وقت طويل جداً، لكننا شهدنا صراعات لعبت دوراً فيها أحداث تاريخية وقعت قبل عدة قرون، وكان ذلك الدور حاسما في بعض الأحيان، من حيث الخطابة والقوى المحركة وأدى إلى اندلاع الأعمال القتالية أو عدم القدرة على تسوية أي نزاع.

ويقينا أن المصالحة عنصر أساسي لضمان أن يؤدي أي اتفاق سلام إلى أكثر من مجرد غياب الصراع المسلح، أو باستخدام عباراتكم، سيدي، تحقيق سلام دائم. ينبغي أن تتضمن دائماً اتفاقات السلام آليات تمكّن من جهود المصالحة اللازمة بين أطراف الصراع، حيثما كان ذلك ضروريا، بالاقتران بالمساعدة الخارجية. ينبغي أن تكون هذه الآليات جزءا من أي جهد نحو بناء السلام. تلك الجهود تتطلب في العادة التزاما طويل الأجل؛ وتتطلب دائماً وقتاً. وربما تكون عملية السرد المشترك مهمة معقدة ومؤلمة وتستغرق وقتاً طويلاً. ويمكن تشجيع هذا السرد، وضمان المضي به وتبنيه، عمل تقوم به الأجيال.

إن التاريخ يكتبه البشر، وهكذا فإنه نتاج يخضع للتفسير ولحكم الأفراد. لذلك يمكن الجدل فيه، وبالطبع، ما من شيء مثل ”الحقيقة“، بل أن الحقيقة اتفاق على التفسير ووسيلة لإضفاء معنى على الأحداث التاريخية والوقائع. وما من شيء يمكن أن يخدم هدف المصالحة وتهيئة بيئة من اجل إحلال السلام الدائم وضمانه إلا السرد التاريخي الذي يتفق عليه الطرفان المتنازعان. أما السرد التاريخي المتنافس فقد يكون له تأثير عكسي تماما، وفي الواقع ربما يكون عاملاً هاما في تكرار الصراع.

ثمة عنصر واحد يدخل في إنشاء هذا السرد المشترك ألا هو المساءلة الجنائية الفردية في حالات الصراع، حيث تُرتكب أجسم الجرائم وفقا للقانون الدولي. ولضمان عدم الإفلات من العقاب على ارتكاب هذه الجرائم، علينا تحقيق هدفين. أولاً، لا يمكن الإغلاق على المتورطين في صراع، سواء أكانوا ضحايا أو مشاركين، ما لم يكونوا متحملين القسط الأكبر من المسؤولية عن هذه الجرائم وتتم محاسبتهم على ما اقترفت أيديهم. لذلك برز توافق آراء دولي مفاده أنه لا يمكن العفو عن تلك الجرائم الجسيمة. ثانيا، لا يمكن لمجتمع عانى من صدمة نفسية جراء هذه الأحداث أن يمضي قدما ما لم تتم رواية ما حدث بالفعل. لذلك بالنسبة لضحايا الإبادة الجماعية في سريبرينيتشا، من الجوهري مساءلة من تقع عليهم مسؤولية جنائية عن ارتكاب تلك الجريمة أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث يجب سرد قصة الأحداث الفعلية المؤلمة للغاية.

في هذا المجال، يقوم مجلس الأمن بدور يتسم بالبطء والتردد إلى حد ما، ومع ذلك فإنه فقط دور محدود. في حين أن المحكمة الجنائية الدولية، يمكن أن تقوم بدور بموجب المعاهدة التأسيسية لنظام روما الأساسي، وهذا يعطي المجلس الفرصة للانخراط باستمرار وفعالية في الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة. ولكن حتى الآن تفوت تلك الفرصة في معظم الحالات.

ربما تجلى أبرز توضيح لتلك الحقيقة في رفض المجلس الدخول في مناقشة هادفة بشأن المساءلة عن الجرائم التي تُرتكب في سوريا لنحو ثلاث سنوات من الصراع. على الرغم من أن عددا كبيرا جداً من الدول طلب رسميا من المجلس استخدام صلاحياته لإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، و لم يستجب بالقيام بذلك أو بمناقشة خيارات بديلة للمساءلة.

إذا كانت المساءلة الجنائية الفردية هي العنصر الرئيسي، فإنها في كثير من الحالات لا تكفي في حد ذاتها. وإنها بوجه الخصوص، لن تؤدي تلقائياً إلى إنشاء السرد التاريخي الذي تبنته جميع أطراف النزاع. إنه جهد مشترك قام به الذين كانوا منقسمين إبان الصراع لإثبات الوقائع، وضمان سرد الرواية، ربما كان القيام بالسرد عنصرا أكثر أهمية في إنهاء الصراع بصورة ملموسة وإحلال السلام الدائم.

في كثير من الأحيان، تأخذ تلك الجهود شكل لجان الحقيقة والمصالحة. وتوجد في الواقع أمثلة على النجاح الباهر لعمل هذه اللجان في توحيد المجتمعات، وربما كان أبرزها

في جنوب أفريقيا. هذا أيضا مجال يمكن فيه للأمم المتحدة أن تقدم مساهمة ذات مغزى، وقد فعلت ذلك مرات عديدة في الماضي، في غواتيمالا والسلفادور وتيمور – ليشتي. بوسع الأمم المتحدة أن تساعد في ذلك بتقديم ما لديها من خبرة ودراية، بيد أن العنصر الرئيسي في النجاح سيتمثل على الدوام في ملكية الأطراف للعملية، أي الاستعداد ليس فقط للمشاركة في هذا الجهد، بل أيضا تعزيز السرد المشترك، وتثقيف الأجيال المقبلة والتأكد من تبني السرد.

وأهم درس يجب أن نستخلصه بشكل جماعي من الحرب هو درس مُعبر عنه في ميثاق الأمم المتحدة، وقد جرت إعادته مرارا وتكرارا وذُكر في مرات كثيرة من قبل، وهو، أن الحرب شر وأنها آفة وأنها تسبب معاناة هائلة، ولا سيما بين أولئك الذين لا ذنب لهم ولا يتحملون أية مسؤولية. والأمم المتحدة منظمة ناجحة جدا في إنهاء الصراعات وفي صنع السلام على السواء، ولكننا ما زلنا بعيدين جدا عن تحقيق هدفنا المتمثل في منع نشوب الصراعات المسلحة على هذا النحو. ويتمثل عنصر أساسي في هذا الصدد في تجريم الحرب. ولئن كان الميثاق قد حقق ذلك الهدف، فإنه لم يُرتب مسؤولية جنائية على الأفراد الذين ينتهكون هذا القانون. ويمكننا جميعا سد هذه الفجوة الآن من خلال منح المحكمة الجنائية الدولية الولاية بشأن جريمة العدوان، ويمكن لجميع الدول الإسهام في تحقيق هذا الهدف من خلال التصديق على تعديلات كمبالا بهذا الخصوص.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل سان تومي وبرينسيبي.

السيد توريبلو (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنئ وفد بلدكم على تنظيم هذه المناقشة الهامة، وأود أن أدخل مباشرة في صلب الموضوع.

ما الذي يمكن أن يقال عن الحرب مما لم تقله بالفعل شخصيات بارزة ومرموقة على مر التاريخ البشري؟ ولذلك، فإنني لا أرى أن هناك الكثير ليُقال عنها ولا أرى ما الذي يمكن أن أقوله عن الحرب مما لم يُقله بالفعل متكلمون آخرون أكثر مني خبرة بكثير هنا.

ولهذا السبب، أود، إذن، التعبير عن رأيي المتواضع بالقول باحترام إن الحرب أمر يجب علينا أن نفعل الكثير بشأنه، وليس مجرد إلقاء المحاضرات. فلا بد من القضاء على الحرب من خلال إيجاد حلول نهائية وفورية تهدف إلى وضع حد لها بصورة نهائية. وإلا، فكيف يمكننا تعريف الجنس البشري بأنه ''الإنسان العاقل''؟ عاقل على أي نحو؟ هل نحن عقلاء في إبادة أنفسنا بسبب تعطشنا إلى السلطة وأسباب أنانية أخرى؟ هل نحن عقلاء في التسبب في الآلاف من المآسي الأخرى المصاحبة للحرب؟

نعم، بالتأكيد نحن عقلاء لكوننا قادرين على أن نولد كل ما نسببه من بؤس بسبب افتقارنا إلى الحكمة. ولكنني أتساءل عما إذا كنا مدركين حقا لما تجلبه الحرب على البشرية منذ فجر التاريخ. إن الحقائق تتحدث عن نفسها والحقائق تبرهن على أننا، نحن البشر، غير مدركين بالمرة لما نفعله في أنفسنا؛ وإلا، فإننا لن نشن حروبا.

أود، من ثم، تسليط الضوء على حقيقة أن هناك فرقا كبيرا بين أن يكون المرء ''واعيا''، وهي كلمة تعني أنه متيقظ بدنيا، وأن يكون ''حي الضمير''، وهي كلمة تعني أن نكون مسؤولين أخلاقيا عن تصرفاتنا كبشر – إن لم نقل إن الإنسان يضع نفسه، من خلال سلوكه، عند أدنى درجات سلم التطور في الحياة. وهذا ليس كلامي ولكنه كلام العلماء.

وعلى هذا الأساس، وقبل أن يقال إنني ربما أتفلسف وأخرج عن سياق الموضوع، أود مرة أخرى تسليط الضوء على ضرورة إيجاد حلول عملية إلى جانب المحادثات التي

تكون حذرة أكثر من اللازم أحيانا والتي تشكل جزءا من الدبلوماسية، وهي جزء طيب منها في الواقع – لكنها غير كافية. وينبغي ألا ننسى أنه، حتى ونحن نجتمع لإلقاء محاضرات أو عقد مناقشات، أو لأي سبب وجيه ومع توفر أفضل النوايا، لا يزال آلاف كثيرة من البشر يموتون باسم الدبلوماسية. ولذلك، فإنني قد أكون قادرا على الإسهام قليلا في المناقشة بالإعراب بتواضع عن آرائي بشأنها. وربما يحفزنا ذلك على التفكير في إنسانيتنا، والتي غالبا ما ننساها باسم الدبلوماسية التي يبدو أنها تدعم الإنجازات المادية أكثر من دعمها للنمو الروحي للإنسان وثرائه الاجتماعي.

على الرغم من أننا نعلم جميعا أن السلام يبدأ داخل الفرد، تظهر الحقائق للأسف أن الإنسان بطابعه يميل أكثر، عند مواجهة الخلافات، لاستخدام العنف والإجراءات العدوانية بدلا من اختيار الحلول السلمية.

ومن ثم، فإن هذا هو الوقت المناسب لنكون صادقين جدا ولنسأل أنفسنا: ”هل يرغب البشر والحكومات حقا في إنهاء الحروب والفقر وجميع أنواع البؤس؟“ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا إذن لا نقدر على ترجمة ما نواصل قوله هنا وهناك إلى واقع؟ ولماذا نسمح بانتشار جميع المضاربات وأنواع الاستغلال التي تولدها هذه الأحداث السلبية والتي تضر بنظامنا الاجتماعي؟ ولماذا لا نستفيد من علمنا ومعرفتنا في حفظ الحياة وصونها، بدلا من إثارة الحروب بتصنيع أسلحة الدمار الشامل؟

بإيجاز، تظهر الحقائق أن المسألة كلها لعبة صراع على السلطة ومضاربات ومصالح. ومن ثم، أود أن أسأل: ما الذي علينا أن نفعله في ظل مثل هذا السيناريو؟ وبما أنني أستعد لترك هذا المنبر، أود أن أعيد التأكيد على أنه ما لم يفضل قادة العالم سياسة الضرورة الملحة، باعتماد رؤية أكثر شمولا للحياة، على سياسة المصالح وحدها، ستستمر الصراعات والحروب في تخريب هذا الكوكب. ويتعين أن ينتصر الطابع الحقيقي للبشرية، وهو طابع روحي، على رؤيتها المادية غالبا حيث أن حياة الإنسان بالكامل ينبغي ألا تخضع لإملاءات مالية. ويعبر ذلك عن حقيقة لا جدال فيها تبين الأخطاء المتأصلة في نظم حكمنا البشرية التي تتبنى برامج تحكمها تشريعات قائمة على المضاربة وتستند إلى ثقافة التسامح، بدلا من أن ترتكز على التوزيع المتوازن لموارد العالم وعلى المواجهة المحترمة أكثر من ارتكازها على التسامح.

وهذا التوزيع غير المتوازن وعقلية التغاضي يؤديان، على المدى الطويل، إلى توليد العداوات والصراعات بدلا من تعزيز السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والواقع أن هذه هي الدروس التي ينبغي أن نخرج بها من الحرب.

وأختتم بالقول إنني، وغيري من الأشخاص الكثيرين أمثالي الذين أتكلم بالنيابة عنهم، لا نحلم بامتلاك سيارة جيدة أو منزل كبير أو أن نعيش أثرياء في هذه الدنيا، على الرغم من أنه لا غبار على أن يتوق المرء إلى هذه الأشياء بعد أن ننشئ نظاما مجتمعيا عالميا سلميا وغنيا. ونحن نحلم بإنهاء الحروب والتعايش في وئام في التو واللحظة. ومن ثم، ينبغي ألا يظل السلام مجرد حدث ثقافي أو مناقشة دبلوماسية، بل يتطلب منا أن نمارس مسؤوليتنا بوصفنا كائنات حية.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية.

السيد مورينو ثاباتا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): ترحب حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية بهذه المبادرة التي اتخذتها رئاسة مجلس الأمن، التي يتولاها الممثل الدائم للأردن، بشأن صون السلم والأمن الدوليين، وهي مسألة في غاية الأهمية للمجتمع الدولي.

إن ميثاق الأمم المتحدة هو أول صك قانوني دولي ينص على الحظر المطلق لاستخدام الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول. وعدم الامتثال الراهن له يمثل آفة تهدد الشعوب في جميع أنحاء العالم وتقوض استقلال وسيادة الدول.

والأعمال العسكرية الأحادية الجانب التي تقوم بها الدول الكبرى ومبادرات الحكومات التي تشمل طموحاتها التوسع خارج الحدود الوطنية تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وحالات سوريا والشرق الأوسط وفلسطين أمثلة رمزية على الكارثة التي يعيشها العالم.

استخدمت مفاهيم الحرب الوقائية والمسؤولية عن الحماية خارج إطار القانون الدولي، وكانت لها آثار سلبية على التعايش السلمي بين الدول. لقد شجعت الحكومة البوليفارية دائما إجراء حوار شامل وديمقراطي، وعلى التضامن المستدام فيما يخص معالجة الصراعات، بدون تقويض القدرات الوطنية، المهمة لاستمرارية الدولة.

كان من بين الأسباب الأكثر خزيا للحروب، التي شوهدت طوال تاريخ العالم الاستعمار والاستعمار الجديد. أدى البحث المحموم عن الموارد للحفاظ على الامبراطوريات، إلى نهب الشعوب ومواردها. وبالمثل، وفر الفقر الناجم عن النظم السياسية والاقتصادية غير المنصفة أرضا خصبة للصراعات الداخلية والإقليمية.

اضطلعت الأمم المتحدة بدورفيما يخص الحفاظ على السلم الدولي وحل النزاعات بالوسائل السلمية. لكنها لم تكن قادرة في بعض الحالات على فرض عقوبات على استخدام القوة، كما يتضح من عدوان سلطة الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. في هذا الصدد، فشل مجلس الأمن في تسوية الحالة، وذلك بسبب ممارسة أحد أعضائه الدائمين حق النقض. علاوة على ذلك، فرض المجلس في حالات غير قليلة، جزاءات على عجل، دون استنفاد جميع الآليات الدبلوماسية، وبالتالي فاقم النزاعات وولد مزيدا من التطرف في البلدان الخاضعة للجزاءات.

إن المدنيين هم الذين يعانون حقا من آثار الحرب. وفي هذا الصدد، ليس ثمة ما هو أكثر إضرارا بالسلم والأمن الدوليين من تأييد أعمال الإرهابيين البشعة. وقد نفذ كثير من المتطرفين هجمات على المستشفيات والمدارس والمواقع الدينية والمرافق الدبلوماسية، وهي هجمات أسفرت عن مقتل المئات من المدنيين الأبرياء. وتسعى هذه الأعمال الإرهابية لاستبدال حكومة ذات سيادة بواحدة جديدة تفرض فرضا، مما لا يؤدي إلى تحقيق السلام، أو على الأقل إلى تحقيق استقرار دائم.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن والجمعية العامة قررا اعتبار الإرهاب تهديدا رئيسيا للسلام العالمي. ومع ذلك، فقد تم التعامل مع الحرب ضد الإرهاب من خلال استخدام معايير مزدوجة ومحاولات للتمييز بين الإرهاب الجيد والإرهاب السيء، وذلك باستخدام حجج تخالف طبيعة ومبادئ الأمم المتحدة.

توجد اليوم، أساليب مختلفة لشن الحرب في جميع أنحاء العالم. وتشمل بعض المذاهب حرب الموجة الثالثة، وحرب الجيل الرابع، وحرب المعلومات والحرب غير المتماثلة، من بين آمذاهب أخرى. من الواضح، أن القائمة ليست حصرية ولا نهائية.

إن الحروب المعلنة معروفة بشكل جيد، ومدمرة في تأثيراتها على الناس. ولكن يجب ألا ننسى الحروب الخفية، التي هي أقل وضوحا، ويمكن ألا تكتشف. إنها تظل قاتلة، وتؤدي إلى زعزعة استقرار الحكومات الشرعية، وتقويض السلطة السيادية وتهديد السكان.

على سبيل المثال، يمكن اعتبار الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا حربا خفية. فهو عمل عدواني يتجاوز

الحدود الإقليمية ينتهك القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يشكل التخريب الاقتصادي، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، واستخدام طائرات بدون طيار، والحرب الإعلامية وجهود التجسس الضخمة، في جملة أمور، أساليب جديدة لشن الحروب الخفية.

لا توجد دروس يمكن استخلالصها من الحرب بل عواقب فقط. لذلك يتعين على مجلس الأمن السعي لانهاء الحروب في العالم، من خلال تبني الحلول الدبلوماسية والوساطة والحوار بهدف حل النزاعات الدولية، والعمل على ضمان حق شعوب العالم في الحياة.

أخيرا، فإننا نلاحظ حدثا مشجعا، هو مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يعقد حاليا في هافانا، حيث أرسل ٣٣ من كبار الشخصيات رسالة إلى العالم معلنين أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، على أساس احترام قواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

يتضمن الإعلان الذي صدر خلال الاجتماع أيضا التزاما مدى الحياة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والرفض الأبدي لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. ويوضح أن الدول تتحمل مسؤولية عدم التدخل، المباشر أو غير المباشر، في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام مبادئ السيادة والمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب.

وبالمثل، التزمت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال هذا الإعلان، بتعزيز نزع السلاح النووي، وتوطيد ثقافة السلام عن طريق ذلك الإعلان، الذي سيسهم في التعايش في عالم يسوده المزيد من السلم والأمن.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل سلوفينيا.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن. وأود أيضا أن أشكركم، سيدي، على عملكم المتفاني والملتزم والناجح خلال شهر كانون الثاني/يناير.

إنني أؤيد أيضا البيان الذي أدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت سابق اليوم.

وأشيد على غرار آخرين بمبادرة الرئاسة بعقد هذه المناقشة المفتوحة وأشاطرهم التعبير عن القلق بشأن استمرارية السلام والحاجة إلى تحقيق المزيد في مجال المصالحة، وخاصة من خلال تعزيز القدرات التي يمكن أن تدعم عمليات المصالحة، عندما يُطلب ذلك الدعم أو توجد حاجة إليه. لقد حققت الأمم المتحدة الكثير بالفعل في مجال بناء هذه القدرات، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى تطوير عمليات الوساطة.

إن سلوفينيا، كدولة تنتمي إلى أوروبا الوسطى والبحر الأبيض المتوسط وعضو في الاتحاد الأوروبي، عانت من التجربة المريرة لثلاثة حروب خلال الأعوام المائة الماضية، وتتفق في الرأي أن المصالحة تعني إيجاد وسيلة لتحقيق حياة مشتركة تمكن من رؤية مشتركة للمستقبل، وإعادة بناء العلاقات والتوصل إلى مصالحة بشأن الأفعال والعداوات الماضية. إنها عملية طويلة الأجل تشمل المجتمع كله، ويسودها تعاون وتغيير عميقان. إنها عملية اعتراف، وتذكر وتعلم من الماضي. ينبغي أن تجري بشكل عفوي من خلال الاعتراف بفوائد التعاون، ولا يمكن فرضها. إننا نقترب من الذكرى السنوية المائة للحرب العالمية الأولى، ويجدر بنا أن نتذكر أن الأمر تطلب حربا عالمية أخرى قبل اتخاذ القادة الأوروبيين القرار الشجاع المتمثل في ربط عملية المصالحة بالتكامل الأوروبي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أسلط الضوء على ثلاث رسائل مهمة تتعلق بالأسئلة المطروحة في دعوة الرئيس لهذه المناقشة

(S/2014/30، المرفق). أولا، من أجل تجنب ما يشار إليه باسم السلام الهش، تعمل سلوفينيا، وهي تتذكر، الحرب البشعة والوحشية التي جرت خلال التسعينات في البلقان، فيما يخص عملية بردو، التي تشمل الجهود المبذولة لتحقيق إعادة الإدماج من خلال السعي للتغلب على نقاط الضعف في المجال الاقتصادي والاجتماعي وفيما يخص البنية التحتية. كما يمكن للتواصل المباشر بين شخصيات رفيعة المستوى من البلدان المعنية الإسهام في تحقيق نتائج إيجابية للجميع.

ثانيا، قدم الاتحاد الأوروبي مثالا إيجابيا على مدى العقود الستة الماضية. إننا ننصح بشدة ببذل المزيد من جهود التعاون الإقليمي الفعال التي تستهدف كل منطقة بحاجة إلى المصالحة وإعادة البناء. إن البلدان المجاورة عادة ما تكون أول من يستفيد من بيئة مستقرة ومزدهرة.

ثمة نقطة أخيرة تتمثل في أن عملية المصالحة الناجحة تتوقف على عوامل كثيرة. حيث أنها تتطلب حوكمة ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان للجميع وسيادة القانون. كما تتطلب تقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة، بما في ذلك من خلال المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لمبدأ التكاملية. ويستلزم ذلك تعزيز قيمة التعايش السلمي من خلال التعليم وإشراك الشباب والمجتمع المدني.

غير أننا بحاجة إلى التأكيد على أنه يتعين، من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين، توسيع نطاق عملنا في مجال منع نشوب الصراعات والإنذار المبكر والوساطة. لذلك، ستعقد سلوفينيا، في إطار المبادرة بالمتعلقة بالوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حلقة دراسية حول تعزيز ثقافة الوساطة والوقاية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، في موقع بردو الرمزي، في سلوفينيا، في ١١ آذار/مارس.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل الجبل الأسود.

السيد سبنوفتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير وإدارتكم لها.

أود أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضاً لوكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الإعلامية.

وتعرب الجبل الأسود عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. بيد أنني أود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

تاريخ الجبل الأسود الطويل والحافل بآيات الفخر تميز بحروب عديدة – فقد شهدنا حربين عالميتين فضلا عن حربين من حروب البلقان في القرن العشرين وحده. ومع أن تفكك يوغوسلافيا السابقة في تسعينيات القرن الماضي لم يجلب الحرب إلى أرض الجبل الأسود مباشرة، فقد شهد اشتباكات كالحرب أثرت على المنطقة بأسرها. وكما يشير تاريخنا، لم تكن الجبل الأسود غريبة عن الحرب، للأسف. ولكن من المهم أن نؤكد هنا أن الجبل الأسود لم تحارب البتة إلا من أجل الحرية فحسب، فلم تكن لدينا أي طموحات أو دعاوى إقليمية أو غيرها، على الرغم من أن الحرب، وخاصة في منطقة البلقان، في السياق التاريخي، يفترض أن النضال من أجل التحرر ينطوي ضمناً على تغيير خطوط الحدود.

وكدولة صغيرة جلبت لها تلك الحروب المختلفة الكثير من المعاناة بعد الحرب العالمية الأولى، وبعضها كان يتعلق بوجود الدولة ذاته، فقد كانت الجبل الأسود في وضع يمكنها من استخلاص دروس عديدة من تلك التجربة، وعلى أساسها تحددت سياستها وتوجهاتها الاستراتيجية الوطنية الحديثة ونزوعها للحلول السلمية والعلاقات والتعايش السلمي. والتاريخ قد علم الجبل الأسود شيئاً لا يمكن التشديد عليه بما فيه الكفاية في سياق هشاشة السلم والأمن الدوليين حالياً،

فالطريقة المثلى والمستدامة حقا والوحيدة لحل الخلافات وتبديد التوترات وإنهاء حالات النزاع إنما تكون من خلال الوسائل السلمية، وفقا لروح الحوار، والتزاماً بالجهود والأدوات الدبلوماسية والسياسية.

ومن بين الشروط الرئيسية في هذا الاتجاه ضرورة أن تبدي الأطراف في النزاع استعدادها للقبول بتقديم تنازلات مؤلمة تحقيقاً للصالح الأسمى. وبالرغم من أن ثمن الاستقلال لبعض الكيانات اليوغوسلافية السابقة كان دموياً، فقد تمكنت الجبل الأسود من استعادة استقلالها في عام ٢٠٠٦ بطريقة سلمية تماماً. وقد اتخذت قيادة الجبل الأسود في ذلك الوقت بعض القرارات الصعبة للغاية، بما في ذلك القبول بعتبة الأغلبية التي تتحقق بنسبة ٥٥ في المائة المحددة في إطار تيسير الاتحاد الأوروبي، وهي أول مرة تحددت واستخدمت فيها تلك العتبة. وإذ تضافر ذلك مع عدة أمور، كالحكمة وضرورة التحلي بالصبر في مثل هذا المنعطف التاريخي وانتظار اللحظة المناسبة والبيئة المؤاتية لإجراء استفتاء، وأيضاً لممارسة نهج منفتح وشفاف مع نظرائنا، كانت النتيجة النهائية الانفصال بين صربيا والجبل الأسود الذي تحقق بصورة سلمية، بالرغم من أنه كان ينطوي على احتمالات العنف.

وفي هذا الإطار، أود أن أؤكد على أهمية آليات الأمم المتحدة للاكتشاف والإنذار المبكرين. وينبغي بالتأكيد تعزيز تركيزنا صوب اتخاذ تدابير وقائية للحيلولة دون تطور الأزمات وتصاعدها، والتخفيف من العواقب المحتملة للأزمات. وفي إطار هذا الهدف، وكعضو في مجموعة أصدقاء الوساطة، ندعو إلى أن تنشأ الوساطة كوظيفة أساسية للأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. تلك الأداة الفعالة من حيث التكلفة لمنع النزاعات وتسويتها بالوسائل السلمية لم تستخدم بشكل كاف. الوساطة من أهم الأدوات التي بحوزتنا وهي تستحق مزيداً من الاهتمام والموارد من جانب منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الأمم المتحدة برمتها.

إن مسؤولية حماية تلك الأداة وتفعيلها بشكل أكبر يجب أن تظل أولوية. وفي عصر المساءلة، يجب ألا يفلت مرتكبو الجرائم ضد الإنسانية دون عقاب. ولا بد للبلدان أن تثبت التزامها القوي بسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وعدم استخدام القوة في تسوية النزاعات.

ومسار الجبل الأسود إلى الدولة مجدداً كان عملية وضعت بعناية خطوة خطوة. والطريق إلى الحل السياسي غالبا ما يكون طويلاً ومضنياً، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بأزمات وحالات عنف. وأحياناً، تكون الخطوة الأصعب هي جلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على الدور الإيجابي والمهم الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تقوم به في تيسير بدء الحوار وضبط النبرة التصالحية، كما رأينا مؤخراً في كثير من الحالات في أفريقيا. وعندما تفشل النهج الإقليمية أو دون الإقليمية في تحقيق نتائج، يتعين على الأمم المتحدة أن تتدخل وأن تكون لها الملكية، كما حدث بالنسبة للأزمة السورية، ونثني على المشاركة الشخصية للأمين العام وجهوده الدؤوبة وتوليه زمام القيادة ووضع مصداقيته وكامل ثقله وراء تنظيم مؤتمر جنيف الثاني بشأن سوريا.

إن تجربة عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، يليها قرابة سبعة عقود من وجود الأمم المتحدة، وحتى النظر في كل نقاط الضعف التي شوهدت على طول الطريق، إنما تشير إلى الدور الذي لا غنى عنه والحيوي لمثل هذه المنظمات العالمية في نظام الحوكمة العالمية – لضمان السلام والأمن العالميين والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات. وبغية التأكد من أن الأمم المتحدة تحتفظ بمكانها الصحيح باعتبارها الآلية المركزية في

الحكم العالمي، يجب أن تتخذ منظمتنا شكلاً حديثاً ومصلحاً، شكلاً يقر بالحقائق الجيوسياسية الجديدة والظروف والبيئات المتعددة الأوجه الناشئة في العالم.

وبعد جلب الأطراف معاً، فإن الأمر يتطلب المثابرة والإيمان والالتزام الجاد بعملية الأخذ والعطاء، التي ينبغي أن تكون متوازنة بعناية بحيث لا يكون هناك فائز أو خاسر بشكل قاطع. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نعول على استدامة النتائج التي يتم التوصل إليها وتجنب الانتكاس إلى الأزمة.

ومن الجوانب الحاسمة التي لا يمكن التغاضي عنها في جميع مراحل العملية الدبلوماسية للبحث عن حلول سياسية المشاركة البناءة والإيجابية من الدول ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين من المنطقة المباشرة أو المنطقة الأوسع، فضلا عن الأطراف العالمية الفاعلة التي يمكنها أن تستخدم تأثيرها على التطورات على أرض الواقع للمساعدة في وضع أفضل الحلول الممكنة.

ختاماً، أود أن أشير إلى أن الأولويات الاستراتيجية للسياسة الخارجية للجبل الأسود تستند إلى ركائز تطوير علاقات حسن الجوار والتعاون الإقليمي، وكذلك تطوير التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. ونظراً لدورها العملي الذي لا ينطوي على أي أجندة خفية، ولعدم وجود أي قضايا مثارة مع جيرانها، فقد اعترف بالجبل الأسود باعتبارها عامل الاستقرار في المنطقة، يعزز دورها جهود المصالحة والنهوض بالتعاون الإقليمي الشامل.

وهذا الدور مكمل لأنشطة الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية التي لا غنى عنها، والجهود التي تبذلها البلدان كلٌ على طريق التكامل، وجميع أنشطة الجبل الأسود موجهة صوب غرض تحقيق السلام الدائم والازدهار في المنطقة. وهذا التوجه الاستشرافي الموجه صوب المستقبل، والذي يركز على التعاون الوثيق لصالح الجميع، والعمل بروح الحوار والحلول التوفيقية للتغلب على الخلافات، مع ضمان تمتع الشعوب بمستويات معيشية جيدة، هو بمثابة وصفة للنجاح.

وخير مثال على ذلك هو الاتفاق التاريخي الذي يسره الاتحاد الأوروبي بين صربيا وكوسوفو في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن تطبيع العلاقات. وهذا الاتفاق يمثل علامة إيجابية، ويقطع شوطاً طويلاً لكلا الشعبين – فضلا عن المنطقة بأسرها، التي كان لها نصيبها من الأوقات المضطربة – كما أننا نأمل أن يمثل التحول بعيداً عن الأيديولوجيات الضارة في اتجاه طرق التفكير نحو التعايش السلمي والازدهار.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة رومانيا.

السيدة ميكوليسكو (رومانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على هذا النقاش الذي جاء في الوقت المناسب، وأهنئكم بحرارة على إدارتكم الممتازة، ولا غرابة في ذلك. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى موضوع جلسة اليوم من منظورنا الوطني، وذلك بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والذي تؤيده رومانيا بالكامل.

في هذا النقاش الذي يعنى بالنظر في الدروس المستفادة من الحرب وسبل بناء السلام الدائم، فإن أول مثال ملهم يتبادر إلى ذهن مواطن روماني هو الدبلوماسي الروماني الأكثر تميزاً، نيكولاي تيتوليسكو.

وبالاضافة إلى لعب دور رئيسي لبلاده أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وإلى جانب الاضطلاع بدور رئيسي بالنسبة لبلده خلال وبعد الحرب العالمية الأولى، التي نحيي ذكراها هذا العام، فقد اضطلع أيضا بدور رائد في إنشاء عصبة الأمم في عام ١٩٢١، التي أصبح في وقت لاحق الرئيس الوحيد الذي انتخب لرئاستها مرتين في عامي ١٩٣٠ و ١٩٣١.

وإذ نذكره أولا، فذلك لأن أحد الأنشطة الثابتة التي اضطلع بها تيتولسكو تتمثل في كفاحه المستمر من أجل

الحفاظ على استقرار الحدود من خلال صون السلام بهدف إقامة علاقات طيبة بين الدول المجاورة الكبيرة والصغيرة على حد سواء، ومن أجل احترام سيادة جميع الدول والمساواة بينها، ولأجل تحقيق الأمن الجماعي بهدف منع العدوان. وفي أوائل الثلاثينات من القرن الماضي، وإدراكا منه للأخطار التي تهدد بلده، علاوة على أمن الدول الأخرى في أوروبا جراء تزايد انتشار الأيديولوجيات المتطرفة، اضطلع تيتولسكو بدور هائل في مجال تحقيق التكامل الإقليمي، عبر توقيع العديد من معاهدات الصداقة وعدم العدوان مع دول أخرى مجاورة، في المقام الأول من أجل الحيلولة دون الانتكاس إلى الصراعات القديمة. وتلك الوثائق ما زالت تعتبر إلى اليوم معالم هامة للتعاون بين بلدان وأمم منطقة البلقان.

وقد حدد تيتولسكو بعض الشروط الأساسية لتحقيق السلام الدائم، وهي ما تزال صالحة اليوم. وقال في ذلك الصدد إنه يجب على المنتصرين في الحرب أولا وقبل كل شيء، أن يكفّوا عن كراهيتهم ويتفهموا أن الجميع يعاني جراء الحرب. ثم هناك حاجة إلى التعايش بين جميع الشعوب، وأن ترى بعضها بعضا، وأن تتحدث فيما بينها عن مصالحها المشتركة. وعلى الرغم من أن تلك الآراء تشير إلى التعاون الإقليمي في المقام الأول، فإنها مثال واضح على نمط تفكير تطلّعي، فضلا عن كونها نداء قويا لتلك القيم التي شكّلت فيما بعد أساسا لإنشاء الأمم المتحدة.

وفي وجهة نظر تيتولسكو – التي أصبحت منذ ذلك الوقت منظورا لرومانيا – فإن عملية بناء السلام المستدام تقتضي أن تنهض على أساس من الشعور المشترك بالأمن، والسعي إلى تحقيق الاستقرار في ذات الوقت الذي يتواصل فيه بناء الثقة المتبادلة، وتقاسم المعارف بين الأمم. ويقتضي أيضا إدراج التحليل الدقيق لجميع الخلافات بين الأمم ومعالجتها جميعا. ويجب أن تكون الوسائل الوحيدة المقبولة لحل الصراعات هي الوسائل السياسية والقانونية فحسب، ويجب أن تسود روح التضامن الإنساني على القوة العسكرية.

ويؤمن تيتولسكو إيمانا راسخا – مثلما نفعل نحن هنا جميعا في المجلس اليوم – بأنه ليس بوسع الحرب أبدا أن تكون حلا للصراع. واستنادا إلى ذلك،، فإن هناك العديد من الأهداف التي يتعين تحقيقها في سياق السعي إلى إحلال السلام الدائم. وهي هامة اليوم مثلما كانت عليه في عقد الثلاثينات من القرن الماضي. وتشمل تلك الأهداف: ترابط الاقتصادي الدولي، والكفاح المشترك ضد التعصب والتثقيف من أجل السلام، فضلا عن اتخاذ الإجراءات المنسقة التي تؤدي إلى القضاء على الأسباب الاقتصادية للصراع. وضمن الإشارة إلى الأسباب التي تثير التوترات وتؤدي إلى تفاقمها على الصعيد الدولي – وهي الأسباب عينها التي لا تزال قائمة في الوقت الحاضر – فقد دعا تيتولسكو إلى أن العالم ليس بحاجة إلى تنقيح المعاهدات، بل هو بحاجة إلى تنقيح عقليته السائدة. وهو قول صائب جدا، إلى اليوم.

وإذ نعود إلى الوقت الحاضر، فإن رومانيا تسعى إلى اتباع ذلك المسار الذي مهّد طريقه إبنها الدبلوماسي اللامع. وما تزال دبلوماسيتنا تدعو، على سبيل المثال، إلى مزايا التعاون الإقليمي، وخاصة عن طريق بناء جسور الثقة والتعاون العملي بين بلدان الجوار. وعليه، فقد اضطلعنا بدور نشط في العديد من أشكال التعاون في منطقتنا، من قبيل عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، التي تتولى رئاستها حاليا رومانيا.

واقتناعا من رومانيا بالإمكانات الهائلة للتعاون الإقليمي، فقد أسهمت إسهاما كبيرا خلال فترة عضويتها السابقة في مجلس الأمن، عن طريق التشجيع على اتخاذ قرارا بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في إطار عمليات تحقيق الاستقرار والإعمار في مرحلة ما بعد الصراع. وعليه، فإن القرار ١٦٣١ (٢٠٠٥) يمثل الوثيقة الأولى من نوعها

في تاريخ الأمم المتحدة المكرسة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وما زلنا نؤمن حقا بأن ذلك التعاون يشكّل أحد العناصر الرئيسية في بناء السلام الدائم.

وفي عالم ما تزال تبدو عليه ندوب الصراع وعدم المساواة والتعصب والإرهاب، فإن رومانيا ستكون دوما إلى جانب المنظمة في جهودها الدؤوبة والجديرة بالإعجاب من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين. وما نزال نستقي الإلهام دوما من حكمة نيكولاي تيتولسكو القائلة ”إن الدبلوماسيين جنود للسلام، وإن قوام إرادتهم عبارة واحدة لا غير، هي ’الاستمرار‘“.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد دونوغيو (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشيد بحرارة بالرئاسة الأردنية للمجلس على مبادرتها باقتراح جعل المسائل المتعلقة بالمصالحة محورا للمناقشة المفتوحة اليوم.

يؤيد بلدي البيان الذي تم الادلاء به باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

وعلى مدى القرن الذي نحيي ذكراه اليوم، فإن ويلات الحرب ما فتئت واضحة جدا في أجزاء كثيرة من العالم، وفي أشكال عديدة. وتشكّل الكيفية التي يمكن بها القضاء على تلك الآفة، ومن ثم بناء السلام الدائم، أحد أكبر التحديات التي تواجه منظمتنا. وتضطلع الأمم المتحدة بدور هام في مساعدة المجتمعات المتضررة من الصراعات في إعادة بناء نفسها وتجديدها. وبوسع الأمم المتحدة أن تساعد – عبر تدخلاتها في مجال بناء السلام – على تحويل حالات السلام الهشة إلى حالات أكثر عمقا وديمومة. ويمكنها إرساء الأسس اللازمة – كما تستطيع القليل من المنظمات الأخرى أيضا – لبناء السلام الدائم.

ويقع في صميم ذلك المسعى الدعم الذي يمكن أن تقدمه الأمم المتحدة من أجل تحقيق المصالحة بين الطوائف المنتمية إلى مجتمعات منقسمة على نفسها في أعقاب الصراع. ويمكنها أن تساعد المجتمعات المحلية على لأم جراح الصراع والمضي قدما – وإن كان على نحو بطئ ومتردد – نحو التعايش السلمي. وبطبيعة الحال، فإن الأضرار التي تلحق بالعلاقات القائمة على جميع المستويات جراء سنوات الحرب والمعاناة هائلة لا ريب. وقد يقتضي التغلب عليها أجيالا عديدة. وهناك موروثات لانعدام الثقة العميق. وهناك مسائل بين المجتمعات المحلية المتصارعة من شأنها أن تلامس الحساسيات العميقة ذات الصلة بالهوية والانتماء. وحتى عقب انتهاء العنف، فإن هناك حاجة إلى عملية طويلة للتعافي قبل أن تتمكن المجتمعات المحلية المتخاصمة من بلوغ مستوى من الثقة المتبادلة المطلوبة من أجل بناء مستقبل مشترك.

وقد شهدنا على ذلك بالفعل في جزيرة أيرلندا. فقبل خمسة عشر عاما، تم الاتفاق على إطار سياسي شامل لتسوية مشكلة أيرلندا الشمالية عبر عملية تفاوضية بمشاركة من الحكومتين الأيرلندية والبريطانية وممثلين سياسيين للطوائف في أيرلندا الشمالية. وقد أدى ذلك الإنجاز – الذي يطلق عليه اسم ”اتفاقية الجمعة الحزينة“ – إلى تحويل العلاقات داخل أيرلندا الشمالية، بين الشمال والجنوب، وبين أيرلندا والمملكة المتحدة. ومكّن أيضا من تحقيق الاستقرار السياسي الدائم في أيرلندا الشمالية، فضلا عن تحقيق مستوى غير مسبوق من التعاون والتفاعل بين شطري أيرلندا.

لكن وعلى مستوى القاعدة الشعبية، فما يزال هناك تحد كبير فيما يتعلق بتحقيق المصالحة الدائمة بين التقليدين الرئيسيين السائدين في أيرلندا الشمالية. وقد كرست جميع

الأطراف جهودا مضنية كثيفة بذلت في تلك العملية. وفي حين أحرز تقدم كبير، فما تزال هناك العديد من المسائل الخلافية قائمة. وتشمل تلك المسائل، رفع الأعلام التي ترتبط بطائفة بعينها، وكيفية التعامل مع العروض الطائفية المتنافسة. وقد بذلت جهود مكثفة في الآونة الأخيرة من قبل طرف ثالث جدير بالاحترام من الولايات المتحدة، من أجل التوصل إلى اتفاق بين الطوائف بشأن كيفية معالجة تلك المسائل.

وعلى مر السنين، واصلت الحكومتان الأيرلندية والبريطانية العمل معا وعلى نحو وثيق على الخطوات العملية التي يمكن أن تساعد مختلف التقاليد في أيرلندا الشمالية على مواجهة الماضي وتجاوز الإرث المرير وسوء الفهم اللذين خلّفهما. وأحيي هنا، المبادرات الهامة التي اتخذها الحكومة البريطانية، من قبيل الاعتذار الذي قدمه رئيس الوزراء ديفيد كاميرون عن أحداث يوم الأحد الدموي، والذي أشار إليه الممثل الدائم للمملكة المتحدة في وقت سابق في هذه الجلسة. وهناك جهود قيمة جدا ما تزال تبذل على مستوى المجتمعات المحلية، بغية تعزيز المصالحة وزيادة الاحترام المتبادل وقبول التنوع.

وعلى الصعيد الدولي، تواصل الأمم المتحدة تعزيز أهداف مماثلة باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات المتاحة لها من أجل التصدي لحالات ما بعد الصراع. وتشمل تلك الجهود تقديم الدعم لتحقيق العدالة الانتقالية وسيادة القانون، وعمليتي الحوار والوساطة السياسية، فضلا عن عمليات الحقيقة وجبر الضرر والإصلاح المؤسسي، وتعزيز الدور الذي تضطلع به المرأة في تجديد وإعادة بناء المجتمعات الخارجة من الصراعات. وفي مثل هذه الحالات، فإن بإمكان الأمم المتحدة أن تحقق فوائد جمة عن طريق نزع فتيل التوترات بين المجتمعات المحلية على الصعيد المحلي، عبر اتخاذ الإجراءات الملموسة التي تدعمها، وبالتالي تساعد على تيسير وتسريع الجهود الأساسية الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية.

ويفترض العمل المبذول في مجال المصالحة أشكالا مختلفة في سياقات مختلفة هي الأخرى، سواء على الصعيد الوطني أم على مستوى المجتمع المحلي. ويمكن تحقيق مزيد من الفوائد المتعددة عبر الخطوات الفردية المتخذة. وعلى سبيل المثال، فإن بوسع إنشاء نظام للعدالة في مرحلة ما بعد الصراع أن يساعد من جهة، على تحقيق أغراض المساءلة فيما يتعلق بالجرائم الشنيعة التي ارتكبت أثناء مرحلة الصراع، ويمكنه أن يساعد من جهة أخرى، على استعادة ثقة المواطنين الأفراد، فضلا عن تصالحهم مع الدولة الجديدة.

ربما يكون بناء السلام، وفي صميمه تحقيق المصالحة، أكثر فعالية إذا كان نصلاً ذا حدين، أي عملية ينتقل من خلالها المجتمع من ماض منقسم إلى مستقبل مشترك. وفي حين أن المصالحة يجب أن تكون محددة السياق وأن تستجيب للطبيعة أو الدينامية الخاصة لكل صراع أو مرحلة انتقالية، فإن من المطلوب بذل جهد أكثر تضافرا لاستخلاص وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات من مختلف حالات الصراع. هناك عمل يتعين القيام به أيضا في الجمع بين الأبعاد المختلفة للمصالحة – بما في ذلك التنمية، وبناء السلام، وحقوق الإنسان، والأمن، وسيادة القانون، والحوكمة – في نهج أكثر تكاملا تعزز وتكمل فيه تلك الركائز المختلفة بعضها بعضاً.

في الختام، يرى وفدي أن هذا المجال من مجالات نشاط الأمم المتحدة لا يحظى دائما بالاهتمام الذي يستحقه. فالإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة تحت شتى العناوين بهدف تعزيز المصالحة في مجتمعات ما بعد الصراع تستحق دعمنا الكامل. وتسهم المنظمة إسهاما حيويا في إحلال ”سلام حقيقي ولا رجعة فيه“، كما عبرت عن ذلك الورقة المفاهيمية التي عممتها الرئاسة الأردنية (S/2014/30، المرفق). هناك إمكانية كبيرة لتطوير تلك المساهمة، وتتطلع أيرلندا إلى المزيد من التفكير في هذا الموضوع مع الوفود الأخرى المهتمة.

في ذلك السياق، نود أن نتبادل الدروس التي تعلمناها من عملية السلام في أيرلندا الشمالية، على ضوء استمرار تحدي تحقيق المصالحة الدائمة بين التقاليد المختلفة هناك، وكذلك الاستفادة من الأمثلة الأخرى لأفضل الممارسات من جميع أنحاء العالم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ميلانوفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد صربيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود، بصفتي الوطنية، أن أدلي بالبيان التالي.

لقد اجتمعنا معا ونحن على اقتناع بأنه، عند التصدي للتحديات الأمنية، يتعين أن تبذل الحكومات والمجتمع الدولي والأفراد جهوداً متضافرة من أجل التصدي للتحديات، والتوصل إلى حلول توفيقية، وتحقيق المصالحة، وكفالة ألا يدفع أي شعب من الشعوب في القرن الحادي والعشرين ثمن التطرف، ونحن نسعى جاهدين إلى المحافظة على ما بنيناه بعد الدمار الذي أحدثته حربان عالميتان. لقد تركت الحرب العالمية الأولى ندوباً عميقة على وجه أوروبا ودولها. وتكبدت صربيا، في كفاحها من أجل الاستقلال والحرية وفكرة الإنسانية، خسائر هائلة، فقد لقي ١,٢ مليون صربي حتفهم، وذلك ما يعادل تقريباً ثلث سكان البلد. ولم تتكبد أكثر من ذلك إلا روسيا وفرنسا. ومع ذلك، فمن حيث نسبة عدد السكان، فإن ما تكبدته صربيا من الخسائر يفوق ما تكبده أي بلد آخر.

أي محاولة معزولة لتنقيح التاريخ هي محاولة عقيمة. ومن دوعي فخرنا أننا شاركنا في القتال مع الحلفاء وحققنا السلام، مما أتاح الفرصة لقيام عالم عادل يرتكز على مبادئ أساسية مختلفة، وعلى العلاقات بين الدول، وعلى قدر أكبر من الاحترام لاستقلال الدول وسيادتها. كانت عصبة الأمم، التي أنشئت في أعقاب الحرب الكبرى، أول محاولة لتدشين النهج المتعدد الأطراف في العلاقات الدولية ولتحقيق السلام في شتى أنحاء العالم. وتبوأت مملكة يوغوسلافيا موقعها في الصفوف الأمامية في العصبة.

واستنادا إلى الدروس المستفادة، أنشئت الأمم المتحدة على أساس المثل العليا التي وحّدت العالم في كفاحه ضد الفاشية في الحرب العالمية الثانية. ومنذ إنشائها، جعلت الأمم المتحدة هدفها إحلال السلام المستدام والأمن الجماعي وصونهما على أساس الاتفاقات التي توصلت إليها الدول بتوافق الآراء. وعلى مر العقود، كان للأمم المتحدة دور أساسي في بناء النظام الأمني الدولي، مستخدمةً خبراتها والدروس المستفادة في العملية. وما كان ليتسنى لها أن تتصدى للتحديات التي أمامها وأن تحمي السلم الدولي لولا الجهود المشتركة التي تبذلها الدول الأعضاء، وتحديد الأولويات جماعياً، والمبدأ الذي تستهتدي به والقائل بأن جميع الدول سواسية.

تشكل المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أفضل الأسس لإحلال السلم، ومراعاة المساواة واحترام الاختلافات. إن حماية السلام وتحقيق العدالة في عالم اليوم المعقد ليس بالعمل اليسير. وفي ذلك الصدد، لا سيما فيما يتعلق بالحفاظ على النظام الدولي، تؤدي الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، دوراً فريداً لا بديل له. إن الامتثال لقراراته أمر بالغ الأهمية.

ليس لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تاريخ طويل في الفصل بين الأطراف المتحاربة في الكثير من أنحاء العالم فحسب، بل لها أيضا دور بنفس القدر من الأهمية يتمثل في نجاحها في تعزيز المصالحة وإرساء سيادة القانون ووضع أسس الاستقرار على المدى الطويل.

لا يجوز لأي مجتمع أن يُمنّي نفسه بإحراز التقدم ما لم يستثمر في القضاء على الفقر وعدم المساواة. ولا يمكن تحقيق الاستقرار على الصعيد العالمي إلا إذا واصلنا الاستثمار، حتى في وقت تندر فيه الموارد، في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية المستدامة والبيئة.

صربيا ملتزمة بتعددية الأطراف، باعتبارها تمثل ركيزة أساسية من ركائز سياستها الخارجية، مع التركيز على الدور الذي تضطلع به في المنظمات المتعددة الأطراف والإقليمية، مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن على ثقة بأن المحافل المتعددة الأطراف هي الإطار الصحيح لإرساء الديمقراطية والاستقرار وتحقيق السلام الدائم.

في العقود الأخيرة، استأنفنا إسهامنا في حفظ السلام تحت راية الأمم المتحدة. وفي الماضي، كانت يوغوسلافيا من أولى البلدان المشاركة بقواتها العسكرية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على سبيل المثال، قوة الأمم المتحدة للطوارئ في سيناء. وفي الوقت الراهن، تشارك صربيا في تسع عمليات لحفظ السلام، سبع منها في إطار الأمم المتحدة واثنتان في إطار الاتحاد الأوروبي. ونحن على استعداد لزيادة مشاركتنا في عام ٢٠١٤.

لقد حظي دور الأمم المتحدة كوسيط نزيه بثقة العالم. وكان لصربيا، أيضا، تجارب إيجابية مع بعثات الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا.

تؤمن صربيا بأن لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ستتولى صربيا رئاستها في عام ٢٠١٥ على أساس خطة عمل مشتركة لمدة سنتين مع سويسرا، دوراً ومكانة خاصين في النظام الأمني الدولي، وفي المساعدة على بناء الديمقراطية والسلام الدائم. ويقف تولي صربيا لرئاستين متتاليتين شاهداً على ما تحظى به من درجة عالية من الثقة والانفتاح على التعاون في التعامل مع أهم المسائل الأمنية في أوروبا اليوم.

يشكل التعاون الإقليمي جزءاً مهما في التعددية المعاصرة، ولأن له أهمية خاصة بالنسبة لجنوب شرق أوربا، فإنه يمثل واحدة من أولويات صربيا. ونحن ملتزمون بتكثيف التعاون، نظراً لأننا نعتبر الاستقرار في جنوب شرق أوروبا أحد الشروط الأساسية لتنمية بلدنا.

وفي اعتقادنا أن مصير منطقة البلقان أن تنضم إلى مشروع السلام الدائم الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من المستقبل الأوروبي المشترك. ويحق لنا أن نذكر مجلس الأمن بأن الاتحاد الأوروبي قد نشأ بعد القضاء على النعرات والمشاحنات القديمة وتوحيد الطاقات الإيجابية التي كانت قد تبددت طوال عدة قرون. وبما أن صربيا تحدوها الثقة بأن من الممكن تحقيق الرخاء لمنطقة البلقان بأسرها، فقد انضمت إلى البلدان المجاورة وغيرها من الشعوب الأوروبية في عملية الاندماج الأوروبي. وهي على اقتناع بأن العملية في غاية الأهمية. ويدل المؤتمر الحكومي الدولي الأول بين صربيا والاتحاد الأوروبي، الذي سوف يفتح باب المفاوضات لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، على نجاح صربيا في هذا المسعى.

وبوصف صربيا عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، فإنها تراعي المبادئ التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة في أنشطتها الإقليمية والدولية. ونحن نؤمن بأن من شأن الأنشطة التي تجري في إطارٍ متعدد الأطراف أن تساعد في تعزيز القدرات الإقليمية ومواجهة التحديات التي تعوق تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية المستدامة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى الأردن، الذي تولى رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع ”الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم“.

جاء إنشاء الأمم المتحدة كرد فعل على أهوال الحرب العالمية الثانية وتعبيراً عن السعي إلى تحقيق السلام الدائم. إن

ذلك المسعي مستمر حتى ونحن نناقش كيف نقيم نظاماً عالمياً يدفع بالحرب إلى الهامش ويستثمر في جهود تحقيق السلام.

في الأيام التي تلت الحرب العالمية الأولى، خلص سيغموند فرويد إلى أن الحرب لا مفر منها لأن الحياة لا تستطيع أن تتجاوز عدوانيتها المتأصلة فيها. ما إذا كان فرويد مصيباً أم مخطئاً، فهذا أمر مفتوح للنقاش، لكن الحرب ما فتئت تشكل سمة واسعة الانتشار من سمات الوجود البشري. لقد تشكلت جميع الدول تقريبا بفعل الحروب أو العنف، وفي سياق تاريخها، شنت العديد منها حروباً دفاعية وأخرى هجومية على حد سواء.

إنَّ وتيرة الحروب والخسائر الناجمة عنها لمًّا تنحسر بعد. ففي الحقيقة، إنّ السنوات المائة التي تلت عام ١٩٠٠ كانت بلا جدال المرحلة الأكثر دموية في التاريخ الحديث، وأكثر عنفا إلى حد بعيد من أية حقبة سابقة من الناحيتين النسبية والمطلقة. وكانت الحرب العالمية الثانية أفظع كارثة صنعها الإنسان على مرّ الأزمان بكل المقاييس. وقد أنشئت الأمم المتحدة للحؤول دون تكرار تلك الكوارث. وكان ذلك مرحلة حاسمة في الجهود لتفادي ويلات الحرب وضمان السلام الدائم.

صحيح أنَّ العلاقات الدولية عقب إنشاء الأمم المتحدة لم تتَّسم بعنف متزايد. إذ لم تنشب أية حروب بين الدول العظمى منذ عام ١٩٤٥، ولم تتكرَّر أحداث هيروشيما ونغازاكي. والمنظومة الأوروبية التي كانت ذات يوم مركزا ومرجلا للنزاع الدولي، أصبحت الآن مستقرة وتنعم بالسلام. وانتهاء الحرب الباردة في عام ١٩٩١ قلَّص أيضا بقدر كبير إمكانية نشوب النزاعات بين الدول العظمى. لكنّ مشاكل جديدة نشأت في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة تقريبا، وهي ما فتئت تشكل تحديا لتصوُّرنا وحكمتنا وحصافتنا والتزامنا، بينما نجهد لإيجاد السبُل لضمان سلام مستدام.

وفي المجال السياسي، رأينا أنّ استخدام القوة أو التهديد به، اللذين يحظرهما الميثاق، لمًّا يتوقفا بعد عن غرس الشكوك في عقول الناس العاديين بشأن الفعالية الحقيقية للمنظمة. ومع أنه جرى تفادي حروب كبيرة، فإنّ الكثير من العنف على هامش النظام الدولي والنزاعات المنظمة بجميع أنواعها – الحروب الأهلية، الإبادات الجماعية، القمع الحكومي، حروب الطرف الثالث، والصراعات على السلطة والهجمات الإرهابية – ما انفكَّت تزعزع استقرار أجزاء عديدة من جنوب الكرة الأرضية.

وكما يذكر الأمين العام غالبا، إنّ أحد الأسباب الرئيسية لمثل هذا العنف والاضطراب المتواصلين هو أنّ العالم يبالغ في الاستثمار في مجال التسلُّح ويقلِّص تمويل السلام. وتراكم الأسلحة المفرطة والوصول إليها يثير التوتّر، ويشجع سباقات التسلح ويعمِّق الشعور بانعدام الأمن لدى الجميع. والأهمّ هو أنه في عالم محدود الموارد، هناك علاقة عكسية بين النفقات على التسلّح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمئات بلايين الدولارات، والموارد البشرية والتقنية والتكنولوجية التي تُنفَق سنويا على تصنيع الأسلحة وصيانتها وتحسينها، يمكن تسخيرها لمجابهة تحديات الفقر والجوع وتعزيز الكرامة الإنسانية.

ومن الواجب حقا إيجاد السبل لعكس اتجاه هدر الموارد النادرة المخصصة للأهداف غير الإنتاجية، وتوجيه الموارد القيِّمة التي أمكن توفيرها نتيجة لذلك نحو إنقاذ ملايين الأرواح، وتلبية الاحتياجات الإنمائية المُلحّة وضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب. ووفقا للتقديرات، ستكون هناك حاجة إلى مبلغ قدره ١٦ بليون دولار لتوفير التعليم للجميع. ومن المؤسف أنَّ المجتمع العالمي لا يستطيع أن يقدِّم أكثر من بليوني دولار لتلك الغاية، مع أنه أنفق، بحسب معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، أكثر من ١ ٧٣٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢ وحده على الأغراض الدفاعية. فالمسألة

إذن ليست ندرة الموارد بل مسألة أولوية والتزام. فهل نحن جاهزون لمساعدة البشرية؟ وإذا لم نتمكن من الاضطلاع بمسؤولياتنا، فإنّ الأجيال القادمة قد لا تغفر لنا.

من الواضح أنّ الحروب تُشَنّ لأسباب عديدة، أمّا في زماننا، فالكراهية، والأيديولوجيا، والدين، والتعصب، والاحتلال غير الشرعي للأرض، والمنازعات الإقليمية، والإجحاف، والعدوان والتنافس على الموارد النادرة هي المصادر الرئيسية للنزاعات. فلا بدّ من استراتيجيات محددة والتزامات متجددة لحلّ هذه المسائل. وبنغلاديش أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ونعتقد أنّ جميع أعمال العنف والحروب تنطلق من ذهنية التعصب والكراهية وسوء التفاهم والعدوانية.

لذا، إذا أردنا أن يكون لدينا سلام واستقرار مستدامان، يتعيّن علينا أن ندعم ونعزز ثقافة السلام. وعلينا أن نطوِّر عقلية التسامح والمحبة واحترام الآخرين، بصرف النظر عن الجنس أو اللون أو العِرق أو الدين. فإيجاد فكرة أن تعيش وتدع غيرك يعيش، التي تحترم تنوُّع الآخرين وتتقبلهم، سيسهم كثيرا في الحدّ من العنف وفي السلام والأمن العالميين. ويوازي ذلك في الأهمية أيضا حلّ العديد من النزاعات القديمة، مثل المسألة الإسرائيلية – الفلسطينية، التي تبقى حفّازا للعنف والاضطراب في أجزاء عديدة من العالم.

لقد شهد العالم في العقود القليلة الماضية تحوُّلات عديدة. وكان هناك زيادة في عدد الدول الديمقراطية، وترابط متزايد باستمرار في التجارة وأشكال أخرى من التفاعل السلمي. ومع أنّ الثورة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات منفعة كبرى للبشرية، فإنها تُعيد أيضا تحديد المخاطر التي نواجهها والأجواء الأمنية. وبينما تصبح تحديات الأمن الدولي متزايدة التعقيد والتداخل، يتعيّن علينا أن نتعلم كيفية القيام بعمل متعدد الأطراف لإيجاد عالم أكثر أمنا. ولحلّ مشكلة عالم مترابط، ينبغي للوساطة والتفاوض أن يوجِّها حلول النزاعات.

ومن المهمّ أيضا التأكيد على أنّ القوة وسيلة غير محبَّذة وغير مجدية على الدوام وبوضوح لحلّ الخلافات بين الدول. ومن المهم كذلك إدراك أنّ التنمية الاقتصادية ينبغي أن تكون الهدف المركزي وعنصر إضفاء الشرعية على الحكومات في كل مكان. ومن شأن الرخاء الاقتصادي وتمكين الضعفاء، وثقافة السلام وفكرة أن تعيش وتدع غيرك يعيش، أن تُيسِّر السلام المستدام والأمن والاستقرار عبر الدول.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بونسر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء عليكم، سيدي الرئيس، على تغييركم النمط المعتاد بعقْد هذه المناقشة، التي تثير أسئلة هامة حول دور العدالة والمصالحة والذاكرة التاريخية في تحقيق سلام دائم.

إنَّ هذه المناقشة تجري أيضا في وقت مناسب. ففي السنوات العشرين الماضية، شهدنا توطيدا للديمقراطيات في أوروبا الوسطى والشرقية كلتيهما، فضلا عن نصف الكرة الغربي، مع مكاسب كبرى لكلتا المنطقتين. ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، شهدنا سكّانا في جميع أنحاء الشرق الأوسط يُعربون عن تَوقهم إلى مزيد من الحرية والعدالة والمساءلة ومزيد من الشفافية من جانب قادتهم السياسيين.

(تكلم بالفرنسية)

وفي رأي كندا أنَّ التجربة تُثبِت ضرورة الاعتراف بكرامتنا الإنسانية الجماعية. ولكي نعيش معا بسلام، يجب أن نعترف بحقيقة أنّه لا يمكن جعْل الكرامة مشروطة أو مُجزَّأة، وأنّه لا يمكننا حماية بعض حقوق الإنسان وحرياته واختيار عدم احترام أخرى. وهذا الاعتراف هو جوهر أساس المجتمعات الديمقراطية المزدهرة. إنه يجسِّد عزمها على إدارة

الخلافات بمكافحة القمع والتمييز. وهو دليل على التزامها باحترام حرية وجدان كل فرد وحرية عقيدته وعبادته. وهذه القيَم هي محور صُلب السياسة الخارجية المبدئية لكندا. وتلك السياسة مكرَّسة للسلام والرخاء والحرية. واعتماد مثل هذا النهج يقتضي عدة التزامات.

(تكلم بالإنكليزية)

واحترام الكرامة الإنسانية يتطلب التزاما بالعمل. تتفانى كندا لمنع ووقف الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وفي الحقيقة، على كل دولة واجب مقدس للدفاع عن الفئات الأضعف، والتصدي للمعتدين، وحماية حقوق الإنسان وتعزيز الكرامة الإنسانية، داخل الوطن وخارجه على السواء. والمجتمعات التي تشجِّع احترام التنوُّع، وتحمي الأقلِّيات الدينية، وتكافح التمييز، وتُخضِع المرتكِبين للمساءلة قانونيا، وتحل خلافاتها السياسية ديمقراطيا وتسعى إلى المصالحة، هي أقل عرضة بكثير لمعاناة الفظائع. فالحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان تُحدِث الفرق.

لقد أظهر التاريخ الطويل للبشرية أنَّ الحرية الدينية والحرية الديمقراطية لا ينفصمان. فحيثما أُطيح بالديمقراطية، تلاشت غالبا حرية العبادة أيضا. والمجتمعات التي تحمي الحرية الدينية، يُرجَّح لها أن تحمي جميع الحريات الأساسية الأخرى. وهي في العادة مجتمعات أكثر استقرارا وازدهارا. إنها مجتمعات عادلة.

ومن الأساسي ألاّ ننسى أولئك الأكثر تضررا بالنزاع. فالالتزام بالسلام يقتضي التزاما بحماية وتمكين جميع أفراد المجتمع، وبخاصة النساء والفتيات.

ويرتبط تطور أي مجتمع ارتباطا وثيقا بمشاركة المرأة وقيادتها. والسلام لا يمكن أن يُحل عند المساس بحقوق نصف السكان. والسلام لا يمكن أن يُحل عند المساس بحقوق المرأة. فالمرأة، عندما تتاح لها إمكانية الوصول إلى الموارد والأدوات والفرص وعندما لا تكون أكبر ضحية، تصبح عاملا محركا لتحقيق المصالحة والانتعاش بعد انتهاء الصراع. والالتزام بالحرية والكرامة يتطلب تمكين جميع المواطنين. ولا يمكن لبلد أن يحقق قدرا أكبر من الأمن، وبالتالي، المزيد من الرخاء، إلا من خلال تعزيز حقوق المرأة.

واحترام كرامة الإنسان يتطلب التزاما بالتعلم من الماضي. وفي عام ٢٠١٣، ترأست كندا التحالف الدولي لإحياء ذكرى محرقة اليهود الذي تلتزم الدول الأعضاء فيه وعددها ٣١ دولة بتنفيذ سياسات وبرامج وطنية ودولية لدعم التوعية بالمحرقة وإحياء ذكراها وإجراء البحوث بشأنها. وتعتقد حكومة كندا أن هذا العمل مهم للغاية للمساعدة في منع أعمال الإبادة الجماعية مستقبلا.

وتلاحظ كندا باهتمام كبير تركيز الأردن على أهمية تأمين وإتاحة المحفوظات الوطنية للوثائق في الدول من أجل معالجة المصالحة في بيئة ما بعد الصراع. ويمكن لهذه المحفوظات أيضا القيام بدور في مساءلة الذين ارتكبوا أخطر الجرائم.

وتشير كندا إلى أن ثمة برامج لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تختص بحماية وصون المحفوظات الوطنية. وكان إنشاء برنامج ذاكرة العالم التابع لها في عام ١٩٩٢ وليد الوعي المتزايد بحفظ التراث الوثائقي والوصول إليه لضمان عدم فقد الوثائق البالغة الأهمية أو تدميرها خلال الحرب والاضطرابات الاجتماعية. وربما تكون إحدى نتائج مناقشة اليوم تجديد اهتمام المجتمع الدولي بهذا العمل.

أخيرا، يتطلب احترام الكرامة الإنسانية الالتزام بالمنع. ومنظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية التابعة لها ذات باع طويل في العمل معا لمنع نشوب الصراعات واحتوائها وإدارتها. وتؤيد كندا تعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال، وذلك للانتقال من رد الفعل إلى المنع. فمنع نشوب الصراعات

لا يقل أهمية عن الاستجابة الفعالة. ولا بد من استخدام الموارد والأدوات السياسية والإنسانية والأمنية والإنمائية بصورة أكثر فعالية من أجل تعزيز القدرات الوطنية لمنع نشوب الصراعات. وبالقيام بذلك، يمكننا الحفاظ على كرامة الإنسان وحماية أرواح الأبرياء وحقوقهم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونود أن نشكركم وأن نشكر وفد الأردن بأكمله على العمل الممتاز الذي قام به في بداية العام. وإذا أذنتم لي، سيدي، أغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن خالص تمانى أرمينيا للأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

يمثل موضوع المناقشة قضية في صميم عمل المنظمة. وهي مكرسة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وينبغي، بالتالي، إدماجها على نحو أكثر منهجية في عمل المنظمة من أجل منع نشوب الصراعات وبناء مجتمعات أكثر استقرارا في جميع أنحاء العالم. ونحن على اقتناع راسخ بأن حلول الصراعات ينبغي أن تعالج بصورة نزيهة وكاملة الأسباب الجذرية للصراعات بغية منع نشوبها مجددا في المستقبل. وبينما نسلم بأن جميع الصراعات تختلف في خلفيتها التاريخية والقانونية والسياسية، ينبغي أن نضع في الاعتبار التجارب الإيجابية للأمثلة الأخيرة على تسوية الصراعات.

ونتفق تماما مع استعراضكم، سيدي الرئيس، الوارد في الورقة المفاهيمية (S/2014/30، المرفق) لهذه المناقشة لدور الأمم المتحدة في تحقيق مصالحة أعمق بين الشعوب على أساس إعداد رواية وذاكرة مشتركتين لاضطرابات الماضي. وتستتبع هذه العملية غالبا ما هو أكثر من مجرد اعتماد البيانات الرئاسية واتخاذ القرارات أو زيارة النصب التذكارية للضحايا ووضع الزهور عليها أو توقيع الاتفاقات أو البروتوكولات والمصافحة. فلكي تكون المصالحة دائمة، فلربما تتطلب تسوية الماضي والاعتراف والقبول بالمسؤولية عن الجرائم المُرتَكبة.

ومن بين الدروس الكثيرة المستفادة من مأساتنا – الإبادة الجماعية للأرمن – تعلمنا للأسف أن عملية المصالحة قد تتأخر لعدة عقود أو حتى أجيال. وهي تبرهن، بوصفها أول إبادة جماعية تُرتكب في العصر الحديث تحت غطاء الحرب العالمية الأولى، على المدى الذي يمكن أن تنحدر إليه البشرية في غياب نظام دولي للأمن وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولا جديد في مقولة إن إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم الفظائع الجماعية البشعة أمر أساسي لاستعادة العدالة والحياة الطبيعية. وهذا أمر ينطبق بصفة خاصة على الجرائم والصراعات التي تحركها نعرات قومية أو أيديولوجيات متطرفة. ففي عام ١٩٣٩، قبيل الغزو النازي لبولندا، قال أدولف هتلر لجنرالاته:

”ليس الهدف من الحرب الوصول إلى خطوط محددة ولكن إبادة العدو ماديا. وبهذه الطريقة، سنحصل على حيز العيش الحيوي الذي نحتاج إليه. هل هناك من لا يزال يتكلم عن مجزرة الأرمن اليوم؟“

ونتعلم أيضا من التاريخ أن ويلات الحرب وجرائم الإبادة الجماعية تكرر نفسها دوريا بوتيرة مرعبة في أجزاء مختلفة من العالم، مما يسبب خسائر فادحة في الأرواح البشرية وفي اندلاع اضطرابات اجتماعية وسياسية وإقليمية. ومن واجب كل مجتمع أن يعالج جرائمه الماضية ويرى وفد بلدي أن المؤسسات الدولية وبرلمانات العالم والناشطين في مجال حقوق الإنسان والزعماء السياسيين والدينيين والمؤرخين والمدرسين والطلاب، وكذلك الجماعات والأفراد الآخرين، لهم أيضا دور واضح ينبغي لهم القيام به في صياغة رواية تاريخية حقيقية ومشتركة. وكما لاحظنا لدى الاستماع إلى أعضاء المجلس

والمتكلمين السابقين الآخرين، تتعلق واحدة من المسائل التي يمكن تناولها في هذه المناقشة بمبادئ وأدوات التماس الحقيقة.

كما أن التجربة أثبتت في أنحاء مختلفة من العالم أن النجاح في تحقيق المصالحة في المجتمعات يستدعي عادة أن تخضع الدول لعملية واسعة النطاق لاستعادة العدالة، بما في ذلك منح تعويضات للضحايا وورثتهم، وذلك لاستعادة كرامتهم وهويتهم الوطنية.

ومن الضروري أيضا التكلم بصوت واحد ضد تشويه التاريخ وإنكار الجرائم التاريخية وتحريف الحقائق التاريخية. ولا بد من معالجة إرث أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي والأمر يتطلب اتباع نهج يركز على الضحايا.

بخصوص الدروس المستفادة، نحن على يقين من أن منع نشوب الصراعات ووضع آليات كافية للإنذار المبكر يندرجان ضمن أهم المهام التي تواجه المجتمع الدولي. ومن واجبنا أيضا أن نبعث باستمرار برسالة قوية مؤداها نبذ العنف ووقف تصاعد حالات الأزمات والوفاء بالالتزامات السابقة. وفي هذا الصدد، لا تزال أرمينيا عازمة على مواصلة سعيها المستمر من أجل إحلال السلام الدائم من خلال المفاوضات حصرا وتعزيز تدابير بناء الثقة وإقامة علاقات حسن جوار على أساس الاعتراف بحقوق الشعوب وحقها في تقرير المصير في منطقة جنوب القوقاز المضطربة.

على مدى عقود، عملت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في حالات ما بعد صراع، استلزم الأمر في سياقها معالجة مسألة بناء الثقة من أجل التغلب على العداء وانعدام الثقة بين أولئك الذين يجب أن يتعلموا العيش معا مرة أخرى في نفس الحي جنبا إلى جنب. ومناقشة اليوم خطوة هامة في هذا الاتجاه ونحن نشكركم، السيد الرئيس، على هذه المبادرة الحسنة التوقيت.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد ماغبينغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): أود، في بداية بياني اليوم، الإعراب عن مدى سعادتي برؤيتكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن وأن أشير إلى أي مدى يقع هذا البند من بنود جدول الأعمال، صون السلم والأمن الدوليين، في صميم الأهداف التي أنشئت من أجلها الأمم المتحدة. وبالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم، سيدي، على مبادرتكم بطرح هذه القضية لنظر مجلس الأمن فيها خلال رئاستكم.

نعتقد أن مناقشة هذه المسألة على أفضل وجه تستدعي التأكيد على الجوانب الثلاثة المتمثلة في منع نشوب الأزمات وإدارتها وتسويتها. وفي عام ١٩٤٥، في أعقاب مؤتمر سان فرانسيسكو، تعهدت شعوب الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي جلبت على الإنسانية مرتين، خلال جيل واحد، أحزانا يعجز عنها الوصف.كان من المفترض منذ ذلك الوقت، أن يكون قد منع استخدام القوة في العلاقات بين الدول. وتشكل تلك الفكرة حجر الزاوية في ميثاق الأمم المتحدة. حيث تنص المادة ٣٣ على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الذي هو مبدأ مقدس، يمنع جميع أشكال استخدام القوة، لأن ذلك يتعارض مع أهداف الأمم المتحدة، بينما تنص الفقرة ٤ من المادة ٢ على مبدأ منع استخدام القوة. كما هو واضح، يتوخى الميثاق ترسيخ مبدأ الوقاية الفعالة الذي يسعى لجعل الحرب واستخدام القوة انتهاكين للقانون الدولي، على خلاف الخطوات الأولى التي اتخذتها عصبة الأمم التي تجاوزها الزمن حاليا، من خلال معاهدة فرساي لعام ١٩١٩، واتفاق برياند – كيلوغ لعام ١٩٢٨، الذي قيد فقط

حق اللجوء إلى الحرب، بينما اعترف بشرعيتها كوسيلة من وسائل تسوية المنازعات.

لو تمكنا من التقيد بما ورد في الميثاق، كما توخى ذلك واضعوه في عام ١٩٤٥، لكانت المناقشة ستكون أسهل بكثير اليوم. للأسف، لم يكن العرف الدولي دائما وفيا لذلك المبدأ. إذ أن عنف أولئك الذين يعتبرون أنفسهم الأقوى لم يعد يتقيد بالقواعد القانونية، ناهيك عن الحدود. إننا نشهد فوضى عالمية، فوضى وإطلاق العنان لأعمال العنف، التي غالبا ما يجري التمويه عليها وإظهارها بمظهر الدفاع عن النفس. مع ذلك، بمجرد الخروج عن إطار الدفاع عن النفس والإجراءات التي يوافق عليها مجلس الأمن، يصبح أي استخدام للقوة غير شرعي ويشكل تهديدا للسلام، سواء أكان ذلك خرقا للسلام أو عملا عدوانيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. إن أولئك الذين يقومون بتحليل الميثاق، يرون في ذلك حالة من الفوضى وولادة جديدة لقانون مسوغات الحرب في شكل الحرب العادلة. إنهم ينتقدون موقف بعض الحكومات التي تستولي على الحق في أن تقرر من جانب واحد استخدام القوة في ظروف أخرى غير الدفاع المشروع عن النفس عندما يعجز مجلس الأمن عن اتخاذ إجراءات.

واليوم، ليست الحرب بالمعنى التقليدي للكلمة هي التي تهدد السلام والأمن الدوليين. فالتحديات التي لم تخطر على بال واضعي ميثاق الأمم المتحدة موجودة في عالمنا الآن، مثل تكوين شبكات إرهابية وإجرامية مكونة من مهربي المخدرات والمتاجرين بالبشر، والصيادين غير الشرعيين والمتاجرين بالأنواع المهددة بالانقراض، مما يغذي دورة الفساد، إلى جانب الاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية، والقرصنة والاتجار غير المشروع في عرض البحار.

إن مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، يحتاج أيضا إلى أن يكون أفضل تنظيما حتى يتصرف بشكل حاسم، ليس فقط لمنع الصراعات ووضع حد للحروب الناجمة عن الصراعات، ولكن أيضا لضمان عدم ظهور هذه الصراعات بمجرد بناء السلام.

في هذا الصدد، أثبتت التجربة بأن الأمم المتحدة غالبا ما تجد صعوبة في حفظ السلام وبنائه بنجاح. ويفسر ذلك في بعض الأحيان عودة ظهور الصراعات بعد فترات من الهدوء. إن إدارة الحروب في بلدي هيحالة نموذجية لا ينبغي نسيانها. بعد الانتخابات الديمقراطية التي جرت خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١١، كانت كل الأسباب تدعو إلى الأمل في تحقيق سلام دائم في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقطعت أشواط بنجاح عمليات عسكرية مشتركة شاركت فيها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل الحد من المخاطر المحدقة بأمن المدنيين ومن أجل تسهيل نقل المسؤوليات الأمنية إلى الحكومة.

ومع ذلك، لم يمر الكثير من الوقت على عمليات مثل ضم ودمج المتمردين السابقين في الجيش النظامي، حتى ظهرت ثقافة السلاح والعنف في كيفو الشمالية. ونجح المقاتلون السابقون في حركة التمرد السابقة التي قام بها المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب، الذين فروا من صفوف الجيش الكونغولي في بداية نيسان/أبريل ٢٠١٢، وأصبحوا أعضاء في حركة ٢٣ مارس، في تصويب أسلحتهم في اتجاه الجيش النظامي، بدعم من بلد جار، هو بالفعل عضو في مجلس الأمن، ألا وهو رواندا.

إننا نعلم بأن الأمم المتحدة ليست منظمة مثالية. وتلك في الواقع ميزة مناقشات اليوم، التي الهدف منها التفكير بخصوص اعتماد استراتيجيات جديدة لتحسين الحالة في مناطق الصراع. لقد فهمنا كلنا بالتأكيد بأن البيان الذي أدلى به هذا الصباح، ممثل رواندا، الذي هاجم الأمم المتحدة، كان مجرد حيلة. إذ

أن هجومه على وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر متوقع. ونعلم بأن ذلك لم ينطل على أعضاء مجلس الأمن.

إن وجود الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر مزعج للغاية بالنسبة لرواندا جارتنا. في هذا الصدد، فإننا نعلم جميعا اللعبة التي قام بها هذا البلد المثير للمتاعب في منطقة البحيرات الكبرى، وقد أصبح المجتمع الدولي معتادا على ذلك. إنهم ينتقلون من ذريعة إلى أخرى. في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨، عندما عبر الجيش الرواندي الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مهاجما ومحاصرا مختلف محافظات المنطقة الشرقية، لا سيما كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وأريونتال وإكواتور والكونغو السفلى، بذريعة ضمان أمن رواندا، ربما كانوا يبحثون عن الهاربين الدائمين التابعين للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين يوجدون على ما يبدو في كل مكان، حتى في الأشجار وتحت الأرض. يبدو بأن ممثل رواندا قد نسي بأن جيشي رواندا وأوغندا قاما خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٠، بغزو جمهورية الكونغو الديمقراطية، واشتبكا مرتين أيضا في كيسانغاني، وهي بلدة كونغولية توجد بها معادن، في معركة للسيطرة على ثروات الماس الموجودة في المنطقة.

على أي حال، وبالنظر إلى التحديات الجديدة، يجب أن يكون مجلس الأمن مبتكرا، ويكسر عادة العمل كالمعتاد ويضع استراتيجيات جديدة، كما حدث مؤخرا من خلال إنشاء لواء تدخل يتمتع بولاية أكثر قوة لتحقيق الأمن للمدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الختام، تشكل الصراعات المسلحة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية والقرصنة والمخدرات والاتجار بالبشر، كلها تحديات ناشئة. من أجل معالجة هذه المسائل بشكل أفضل، لا بد من تعديل هيكل مجلس الأمن. لذلك، توجد حاجة حقيقية وملحة لجعل المجلس أكثر ديمقراطية وفعالية وشفافية، وضمان التمثيل العادل الذي يعكس زيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من ٥٠ عضوا في عام ١٩٤٦ إلى ١٩٢ في عام ٢٠١١.

يتعين على أعضاء المنظمة، فرادى وجماعات، ضمان التقيد التام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ونظامها الأمني الجماعي، بغية التوصل إلى عالم خال من ويلات الحروب أكثر من أي وقت مضى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، لكنني أود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الأردنية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأمم المتحدة والدول الأعضاء. وعدد المتكلمين اليوم دليل واضح على مدى الاهتمام بهذه المسألة. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام فيلتمان على إحاطته الإعلامية. ومن الأكيد أن تفادي الحروب والتوترات التاريخية، وصون السلام وتحقيق المصالحة أهداف أساسية لعمل الأمم المتحدة، ولهذا فإننا نرحب بهذه الفرصة للمشاركة في مناقشة عن هذه المسألة.

إن جهود بناء السلام اليوم تتعلق أساسا بتهيئة بيئة سياسية واقتصادية وأمنية ومؤسسية مواتية لإحلال السلام الدائم. بيد أن كفالة بيئة اجتماعية مواتية أمر أساسي أيضا، لأن العوامل النفسية والاجتماعية غالبا ما تؤثر تأثيرا مباشرا على الجهود في مجالات أخرى، من الشؤون السياسة إلى الأمن. وقد تكون للأطراف في الصراع منظورات تاريخية متضاربة،

بل قد تكون لديها ذاكرات انتقائية تلوث البيئة الاجتماعية والسياسية والأمنية، وتصبح عائقا أمام المصالحة وتسهم في العودة القهقرى إلى الصراع. وفي هذا السياق، وإلى جانب التطورات في مجالات أخرى، يجب علينا أن نسعى جاهدين إلى التوصل إلى وضع منظور تاريخي مشترك لكي نبني للسكان المحليين مستقبلا أكثر إشراقا، لا حروب فيه ولا صراعات.

ويمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية الاضطلاع بدور في المساعدة على تهيئة الظروف التي تمكن من تحقيق المصالحة عن طريق مختلف الصكوك المتاحة لها، بما في ذلك الآليات مثل لجان وهيئات ومحاكم التاريخ والحقيقة والتحقيق. لكن في هذه العملية، يجب أخذ العوامل التالية في الحسبان على الدوام.

أولا، ليس هناك أي نزاعين متشابهين. فمتطلبات جهود المصالحة تختلف باختلاف النزاعات، وباختلاف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية. وبينما قد تيسر المصالحة لجان الحقيقة في بعض الحالات، فإن المحاكم قد تكون ناجحة في حالات أخرى.

ثانيا، إن تولي الأطراف زمام المصالحة عامل حاسم. فالمصالحة لا يمكن فرضها عنوة ولا تستدام إلا بموافقة الأطراف. والمصالحة عملية يتحمل المسؤولية الرئيسية عنها السكان المحليون. ويجب على المجتمع الدولي والأمم المتحدة دعم جهود المصالحة المحلية، لكن ينبغي ألا يحاولا التصرف كأنهما بديل عنها. وفي هذا السياق، تمثل الأمم المتحدة طرفا فاعلا مهما يمتلك المشروعية والقدرة والخبرة لتقديم المساعدة من خلال توفير آليات واتفاقات الدعم التقني المطلوبة باعتبارها أسسا لعمليات المصالحة. وينبغي أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي واللوجيتسي اللازم إلى هذه الآليات، التي يمكن أن تسهم في تحقيق المصالحة لدى السعي إلى إحلال السلام الدائم.

ثالثا، ينبغي أن تتمكن الأطراف من الاتفاق على أرضية تاريخية مشتركة موضوعية. فالتثبت من الحقائق التاريخية بالوسائل العلمية، مثل اللجان التاريخية المحايدة والموضوعية التي قد تنشئها الأطراف، بل حتى بمشاركة الأطراف الثالثة، يمكن أن يكون مجديا للغاية في وضع الأساس المشترك الذي يمكن بناء المصالحة استنادا إليه.

وفي هذا السياق، فإن الاقتراحات الواردة في المذكرة المفاهيمية التي قدمتها الرئاسة الأردنية (S/2014/30، المرفق) جديرة بالذكر. وقد يكون من المفيد إنشاء أفرقة استشارية تاريخية تابعة للأمم المتحدة بغية مساعدة السلطات المحلية على تأمين الوثائق والمحفوظات. وعلاوة على ذلك، إن تقديم الأمم المتحدة للمساعدة في بناء القدرات المحلية على حفظ المحفوظات الوطنية وإنشاء اللجان التاريخية الوطنية، عند الاقتضاء، يمكن أن يكون مفيدا أيضا. فهي ستساعد على تأمين البيانات العلمية الضرورية التي قد تكون حاسمة في المراحل اللاحقة صوب إنشاء أرضية تاريخية موضوعية مشتركة. كما أن الأطراف الثالثة غالبا ما تقوم بدور هام. فقد تحتفظ ببيانات رئيسية في محفوظاتها. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد عمليات المصالحة بحَثّ الأطراف الثالثة على أن توافي بصورة غير مشروطة الآليات المعنية بما يلزم من معلومات بغية تفسير الخطاب التاريخي بصورة غير منحازة وموضوعية وعلمية.

رابعا، على الرغم من أن التثبت من الحقائق التاريخية قد يكون مهما، فإن المصالحة ينبغي أن تركز على المستقبل. ولا بد من تهيئة بيئة تعزز التفاهم والتسامح والتعاون بغية تحقيق مصالحة حقيقية. والمصالحة ينبغي ألا تُختزلَ في تنقيح التاريخ أو تُستخدمَ في إحياء العداوات القديمة. ووضع خطة إيجابية واستشرافية سيكون أجدى نفعا لبناء مستقبل يتسم بالسلام ويمكن فيه للمجتمعات المحلية أن تبدأ بداية جديدة.

خامسا، المصالحة لا تعني الإفلات من العقاب. ولتحقيق المصالحة الحقيقية، يجب مساءلة المسؤولين عن أخطر الجرائم الجسيمة، والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية وجرائم الحرب.

سادسا، يجب أن نتذكر دائما أن المصالحة غالبا ما تكون عملية طويلة الأجلة ومعقدة. ويجب علينا ألا نتوقف عن بذل الجهود بمجرد أن نرى الحواجز. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد مرة أخرى بذكرى الرئيس الراحل نيلسون مانديلا على جهوده الحثيثة سعيا إلى النجاح في تحقيق المصالحة الوطنية.

وبينما نناقش ونحاول تعزيز قدراتنا على تحسين معالجتنا لعوامل ما بعد انتهاء الصراع، ينبغي ألا نتوقف عن تكثيف جهودنا لمنع نشوب الصراعات. وينبغي لنا أيضا أن نعزز جميع الصكوك المتاحة لنا لمنع نشوب الصراعات وتسويتها، بما في ذلك الوساطة.

وأود أن أرد على ملاحظات سفير أرمينيا فيما يتعلق بأحداث عام ١٩١٥.

كما هو معروف جيدا، الإبادة مفهوم مُعَرّف على نحو دقيق في القانون الدولي، وإثباتها يتطلب قدرا كبيرا من القرائن. ولذلك يجب ألا يُستخدَمَ هذا المفهوم باستخفاف لتعزيز خطابات تاريخية وهمية. وعلاوة على ذلك، فإن مزاعم الإبادة فيما يتعلق بأحداث عام ١٩١٥ لم يتم أبدا إثباتها بصورة قانونية أو تاريخية. وعلى نفس المنوال، ليس هناك توافق في الآراء من الناحية السياسية أو القانونية على طبيعة تلك الأحداث.

وفي ذلك السياق، من المهم أن نقر بأن الذاكرة لا تشكل، في حد ذاتها، الحقيقة. فكثيرا ما قد تتضارب الذاكرات الوطنية، مثلما هو الشأن في حالة الجدال بين الأتراك والأرمن فيما يتعلق بالمرحلة المؤلمة من تاريخهم المشترك. ونتعقد أن استنباط العداوة من التاريخ، بمحاولة وسم الآخرين برأي متحيز ومُجَرِّم عن الماضي والدعوة إلى التعاطف الانتقائي، ليس هو السبيل المناسب لاحترام ذاكرة العديد من الأتراك والأرمن والآخرين الذين فقدوا أرواحهم خلال الحرب العالمية الأولى.

وبالتالي، من الأهمية بمكان أن نعالج التاريخ برمته ومن خلال دراسة السجلات والمحفوظات التاريخية دراسة علمية غير متحيزة حتى يتسنى استخلاص الدروس المناسبة من التاريخ والتوصل إلى ذاكرة مشتركة وعادلة. وأعتقد أن مناقشة اليوم المفتوحة تركز على تحقيق المصالحة الهادفة استنادا إلى الفهم التاريخي المشترك الذي يساعد على تعزيز السلام الدائم. ولذلك السبب ينبغي أن نسهم في خطاب وذاكرة متفق عليهما عن الماضي المضطرب، بدلا من تلميع خطابات متحيزة.

ولا نزال نسعى إلى إجراء حوار مفتوح وصادق مع أرمينيا. ونأمل أن تغتنم أرمينيا هذه الفرصة التاريخية لاستبدال لغة القناعة الذاتية بلغة الدراية المضوعية.

الرئيس: أُعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد لانغلاند (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): نحن نحيي الذكرى السنوية المئوية الأولى لاندلاع الحرب العالمية الأولى. ومن الواضح إخفاق السياسات الوقائية قبل تلك الحرب المروعة. ولم يكن هناك أي شكل من أشكال الحوكمة العالمية، مثل مجلس الأمن أو المنظمات الإقليمية، لاحتواء الأحداث التي خرجت عن نطاق السيطرة. وبوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة، فإننا جميعا نتحمل المسؤولية عن المساهمة في منع نشوب الصراعات وحلها. ولسنوات عديدة، ما فتئ تحقيق السلام وتسوية الصراعات إحدى أولويات السياسة الخارجية النرويجية. ولكل صراع ديناميته، وليس هناك أي وصفة سحرية لمنع نشوبه و/أو حله. ومع ذلك، وبناء على الخبرة المكتسبة، هناك بعض الدروس المشتركة التي يمكن استخلاصها.

فالصراعات لا تنشب من لا شيء. في معظم الحالات، هناك علامات واضحة عندما يكون البلد في طور الغوص في دوامة بنمط الخطير. والانتهاكات الجسيمة او الخطيرة لحقوق الإنسان غالبا ما تكون هذه السلائف. ونحن لا نفتقر إلى الإنذار المبكر. ولكننا نفتقر إلى اتخاذ الإجراءات المبكرة. ولهذا السبب، تؤيد النرويج خطة عمل مبادرة الحقوق أولا التي قدمها الأمين العام. والنرويج تدعو أيضا باستمرار إلى ضرورة أن يستفيد مجلس الأمن أكثر من الأحكام الواردة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات.

يجب على الأطراف أن تكون على استعداد لإجراء المحادثات. والسعي إلى حل الصراعات سيكون بلا جدوى إذا تمسكت الأطراف بمنطق الحرب. وإجراء الحوار مهم للغاية من أجل تعزيز الثقة أو الحصول على فهم متعمق لمواقف الطرف الآخر وتفكيره. ويجب أن تُصطحب الأطراف في تغييرها لتصوراتها. إن ذلك شاق ولكنه قابل للتنفيذ. لقد ابتلي الصومال بأكثر من ٢٠ عاما من الحرب المدمرة، ولكن يمكنه الآن تحديد المسار نحو تحقيق مستقبل أفضل. ويكمن التحدي اليوم في تغيير طريقة التفكير في الصراع السوري. ويسرنا عقد مؤتمر جنيف –٢ المعني بسوريا، ولكن آفاق إنهاء الحرب الأهلية في سوريا في القريب العاجل تظل قاتمة. وتمثل سوريا حالة اختبار بالنسبة للمنظمة.

وثمة عنصر هام آخر هو فهم السياق. يتمثل أحد التحديات الأساسية التي تواجه وسيط السلام في تحفيز الأطراف المتحاربة على الجلوس على طاولة المفاوضات. والإلمام الواسع بالأسباب الجذرية للصراع هو ضرورة مطلقة. ولا بد من إشراك النساء في جميع مراحل عمليات التفاوض وعلى جميع مستوياتها. وتعرب النرويج عن تقديرها لقيام الأمانة العامة بوضع مبادئ توجيهية من أجل الوساطة الفعالة، فضلا عن تركيزها على الحياد.

وتتوفر لدينا مجموعة أدوات العمل. بالإضافة إلى الوساطة، هناك العديد من الأدوات الأخرى في مجموعة أدوات العمل التابعة للأمم المتحدة من أجل الحيلولة دون نشوب الصراعات، التي يمكن استخدامها بصورة أكثر تواترا، مثل المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، والمبعوثين الخاصين ولجان التحقيق، ولجان الحقيقة والمصالحة، والتحكيم والتسويات القضائية، واللجوء إلى الترتيبات والوكالات الإقليمية.

ويبدأ العمل الحقيقي عند وقف إطلاق النار أو عندما تم التوقيع على اتفاق سلام. وفي كثير من الأحيان، شهدنا كيف لا يمكن استدامة السلام الهش. وقد يعزى ذلك إلى عدم توفر الالتزام الحقيقي من جانب الأطراف بالوفاء بالتعهدات التي قطعتها على نفسها، أو لعدم تمكن المجتمع الدولي من رصد البلد المعني. في عام ٢٠٠٥، أنشأنا لجنة بناء السلام للتغلب على هذه التحديات، ومع ذلك لا يزال هناك مجال للتحسين في هيكل بناء السلام. وسيكتسي الاستعراض عام ٢٠١٥ أهمية في هذا الصدد. علاوة على ذلك، نحن مقتنعون بأن السلام والأمن والاستقرار أمور ضرورية للتنمية المستدامة الطويلة الأجل، وينبغي إدراجها في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

ولا يمكن أن يدوم السلام إلا إذا كان عادلا. ويتطلب تحقيق السلام الدائم من جميع أصحاب المصلحة المشاركة، الأمر الذي لا غنى عنه لضمان ملكية واسعة النطاق. والمصالحة الوطنية هي إحدى الشروط الأساسية. وفي السعي إلى تحقيق العدالة والمصالحة والتوصل إلى الحقيقة، لا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ويؤكد هذا على الأهمية البالغة لآليات من قبيل المحاكم الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، ولجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق والمصالحة.

ينبغي لنا أن نسعى دائما إلى زيادة تعزيز قدرة المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، من أجل منع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها. ويجب أن نكون على أهبة الاستعداد لاستقاء العبر من التاريخ. ويكتسي البحث وتوثيق النتائج الخبرات المكتسبة وتنظيم الخبرات المكتسبة أهمية بالغة. وإذ نعمل معا على فهم الاتجاهات السائدة اليوم من أجل تمكين مؤسساتنا من التكيف على النحو المناسب، يجب أن نبقي في بالنا أن النظام الدولي غير ثابت نهائيا. إنه في طور التشكيل. وإذا أريد للأمم المتحدة أن تكون إحدى منظمات القرن الحادي والعشرين، وقادرة على كفالة دوام السلم والأمن الدوليين والتنمية، فيتعين علينا، نحن الدول الأعضاء فيها، التكيف مع هذه الحقيقة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، على تعميم الورقة المفاهيمية الموضوعية للغاية (S/2014/30، المرفق). ونعرب عن إعجابنا بورقتكم، لأنها تطلب إلينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، الرجوع إلى الوراء من أجل التفكير مليا. لقد طلبتم منا أن نحلل الموضوع، وأن نفهم أولا الأساس المنطقي للحرب وتحليله، وأن نحدد الدروس المستفادة من الحروب، وأن نسخر طاقات الأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن. وردا على أسئلتكم الحاذقة، لا يمكننا أن نجيب إجابات نمطية. فهذا هو مقياس نجاحكم.

وهذه أيضا مناسبة جليلة. وينبغي أن نتذكر الضحايا والأشخاص الذين ضحوا بحياتهم من أجل السلام أو الذين غدوا بدون قصد بؤساء الحرب وضحاياها. ينبغي أن تكون جلسة اليوم بشأن تعميق فهمنا للحرب والسلام، وليس لإحراز مكتسبات سياسية أو التلويح بأشباح الماضي من انقسامات وعداوات.

والحرب العالمية الأولى، في إدراك متأخر، كان يمكن تجنبها. وأطلق عليها أحد المؤرخين الكارثة الأساسية في القرن العشرين، ولكن في ضوء الأحداث الماضية، فإن لدينا جميعا قدرة ممتازة على الرؤية. ومن الواضح الآن أن الدول كانت سريعة في التخلي عن الدبلوماسية في القرن الماضي. وهذا ليس باتهام ولكنه استنتاج. وينبغي ألا تتوقف الدبلوماسية على الإطلاق.

ونحن نعلم أن الحرب وحشية ومتكررة. فالحروب تقتل وتشوه وتعذب وتخلّف أثار الخراب في أذيالها. ومع ذلك، تغدو شرا لا بد منه لأن الدول تستعد باستمرار للحروب من أجل ردع العدوان. وقال الفيلسوف الصيني صن تشو إن أعظم الانتصارات لا تتطلب أي معركة. وكتب كلاوسفيتز أن الحرب هي ''استمرار السياسة بوسائل أخرى''. لذلك، فإن الحرب حقيقة، وهذا هو السبب في أنه ينبغي لنا أن نكون دائما مستعدين ومجهزين لتفاديها.

ما هي الدروس التي نستقيها؟ هناك شيء واحد واضح. هذا القرن، ينبغي لنا ألا نكرر أخطاء القرن الماضي. وينبغي ألا يكون هناك أي رضى ذاتي. ينبغي لنا ألا تغفل أعيننا في السعي من أجل السلام.

والمقارنة مع العقود الأولى من القرن الماضي غريبة. فمطلع القرن الماضي كانت مفعما بالأمل ومليئا بالتكنولوجيات الجديدة الحميدة والضارة على حد سواء. والفرق الوحيد هو أن تكنولوجيات اليوم أكثر فائدة أو تدميرا بآلاف المرات. قبل مائة عام، لم يكن في العالم ليس حواسيب فائقة التطور أو أسلحة دمار شامل. لكننا الآن نملكها وُتصبح أكثر تطورا كل يوم. في القرن الماضي، خاضت جميع الأطراف حربا كارثية وفي الوقت نفسه أدانتها بوصفها دنيئة. على ما يبدو، بالمعنى الضيق، لم يكن هناك سبب لحرب على نطاق عالمي من هذا

القبيل. وخاضت الدول الحرب بسبب مخاوفها من الأعمال العدائية الكامنة.

لا يوجد شيء اسمه السلام الدائم. وإذا كنت تلك الحالة ممكنة، فستبور أعمال جميع تجار الحرب ودعاة السلام في العالم وسوف يوضع حدا لمهمة الأمم المتحدة التي لا نهاية لها والمتمثلة في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. يمكن أن تنشب الحرب في أي مكان وزمان. ولهذا السبب نحن بحاجة إلى أن نكون يقظين. وينبغي للأمم المتحدة أن تظل يقظة باستمرار. ينبغي أن يكون هناك نظام للحد من الأخطار المحتملة. والأمم المتحدة هي ذلك النظام، ولكن ينبغي استخدامها على النحو الأمثل.

يجب عدم الخلط بين الاندلاع العشوائي العابر للتراعات والتوترات والصراعات العميقة الجذور بين الدول. فالرغبة في السيطرة والهيمنة يمكن أن تسبب الحرب اليوم، على غرار ما حدث قبل قرن مضى. وبغية تلافي الحرب، ينبغي ألا نسترشد في السياسات الدولية بعقليات المحصلة الصفرية، ولكن باحترام المصالح والحقوق المشروعة للدول والشعوب الأخرى. وعلينا أن نسعى جاهدين للعمل من أجل أن يكون الأمن للجميع، وليس لقلة مختارة.

نعرف جميعا أن الحروب مدمرة ومكلفة ومنهكة للجميع. وحالما تندلع التراعات، ينبغي ألا يسمح لها بأن تمتد لسنوات. وينبغي اعتماد دبلوماسية سريعة الحركة لتأمين وبناء السلام. وفي القرن الماضي، عرفنا أن القوالب النمطية وتشويه صورة الجماعات والطوائف العرقية والدينية أدى إلى حروب ومذابح رهيبة. وينبغي ألا يتكرر ذلك الخطأ في هذا القرن. فمن بين رماد الحرب العالمية الأولى، انتزع العالم المبادئ التي أنشئت الأمم المتحدة على أساسها – ومنها، على سبيل المثال، الحق في تقرير المصير.

والأمم المتحدة لا ينسب إليها الفضل الذي تستحقه في ما تفعله من أجل السلام. ودونها، كانت كل الاحتمالات ترجح اندلاع حرب عالمية ثالثة أو رابعة. والأمم المتحدة قامت بصنع السلام وحفظه وصونه وبناءه في شتى أنحاء العالم. وهي تستثمر بشكل مكثف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، والإغاثة من الكوارث وحماية البيئة. وخلال العقود السبعة الماضية، كانت الأمم المتحدة أكثر نجاحا في التعامل مع الصراعات داخل الدول منه في تعاملها مع التراعات بين الدول. فالتراعات العالقة، التي هي أكثر تحدياً لمجلس الأمن، قد وضعت على الرف بسبب ما تمليه السياسة الواقعية. والأمم المتحدة مضطرة للتعامل مع التراعات الطارئة أو المزمنة باستخدام ولاية إنفاذ الفصل السابع من ميثاقها، ولكن الفصل السادس لا يستخدم بشكل كاف في تسوية التراعات بالطرق السلمية والدبلوماسية الوقائية.

ونحث مجلس الأمن على استخدام كامل مجموعة السبل الدبلوماسية في صندوق أدواته: التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، واللجوء إلى الوكالات والترتيبات الإقليمية، وأخيراً وليس آخراً، المساعي الحميدة للأمين العام. والمشاركة باستخدام تلك الوسائل، حتى لو لم تكن بين الأولويات، أفضل من عدم المشاركة على الإطلاق.

علينا أن نحقق توازناً دقيقاً بين المصالحة والعدالة الجنائية. وهذا أمر مهم، ليس لعملية تعافي المجتمعات والدول التي يعصف بها الصراع فحسب، بل ولمنع الانتكاسات وبناء السلام. ومرة أخرى، في هذا السياق، ينبغي ألا يغفل مجلس الأمن عن الأسباب الجذرية للصراعات والحروب. صحيح أن ما ينفق من أموال على التراعات أكثر مما ينفق على معالجة أسباب التراع. فالفقر والجوع والتنافس على الموارد الطبيعية، وتغير المناخ، وسوء الإدارة وانعدام سيادة القانون هو مما يدفع الناس إلى الصراع.

وبصورة ما، تميل العقيدة والممارسة المعاصرتين أكثر إلى إدارة النزاع بدلا من منع أو حل النزاع. ولذلك، ينبغي بذل المزيد من الجهد لمعالجة القضايا العالقة والمسببات الاجتماعية – الاقتصادية التي تؤجج الأعمال العدائية. وفي منطقتنا، نسعى للسلام والأمن والاستقرار والرخاء للجميع، واستكشاف جميع السبل لتسوية النزاعات والمصالحة والتعاون الاقتصادي. سنواصل دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلينا جميعا أن نتصدى لقوى الظلام والإيديولوجيات المتطرفة والارهاب والحرب غير المتناسبة التي تقوض السلام والوئام.

أخيراً، نحن بحاجة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن، وهو الأمر الذي ذكر في هذه القاعة أكثر من مرة اليوم. وينبغي أن يعبر الإصلاح عن تطلعات جميع الدول وليس طموحات قلة قليلة. وينبغي ألا يكرر الأنماط السابقة، وأن يُعِدَّنا لمستقبل مفعم بالنشاط.

الرئيس: أفهم أن عدة وفود قد طلبت الكلمة للإدلاء ببيانات إضافية. وبينما أعتزم قبول هذه الطلبات، فإنني أطلب من كل وفد من هذه الوفود أن يكتفي ببيان إضافي واحد. أبدأ بإعطاء الكلمة لأعضاء مجلس الأمن الراغبين في الإدلاء ببيانات إضافية.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): البيان الذي أدلى به اليوم ممثل جورجيا مؤسف للغاية. ومثل هذه الهجمات على بلدي تشكك في صلابة القيادة الجورجية الحالية ورغبتها في تطبيع العلاقات مع روسيا. إذا كنا نرغب في سلام مستقر، كما ذكر اليوم عدد من الوفود، يجب أن ندرك الحقائق الجيوسياسية الجديدة في القوقاز وظهور الدولتين ذواتا السيادة والمستقلتين أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. ويجب أن تشاركا في الحوار على قدم المساواة من أجل ضمان الاستقرار والازدهار في المنطقة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود الرد على قضايا ثلاث أثارها ممثل اليابان في بيانه عصر هذا اليوم.

القضية الأولى، مزار ياسوكوني مرفق مكرس لا للجنود العاديين فحسب، ولكن أيضا لعتاة مجرمي الحرب العالمية الثانية والعديد من أفراد الجيش الإمبراطوري الياباني وأفراد الشرطة العسكرية الذين ألحقوا أسوأ الفظائع التي لا يمكن تصورها بشعوب المنطقة أثناء الحروب وأثناء حكمها الاستعماري. وكما ذكر ممثل اليابان، فقد وجه القائد السياسي لليابان مؤخرا التحية لياسوكوني، على الرغم من النداءات القوية من قبل العديد من دول المنطقة والعالم التي كانت تحضه على ألا يفعل ذلك. وقال ممثل اليابان إن رئيس الوزراء فعل ذلك سعياً لصنع السلام. كم أن ذلك منافٍ للعقل؟

إن عبادة مجرمي الحرب الأشرار لا يمكن أن تجلب أي سلام إلى المنطقة التي عانت شعوبها كثيرا من الأفعال الشنيعة لهؤلاء المجرمين المكرمين. إن تكريم مزار ياسوكوني ليس أكثر من محاولة لتمجيد ماضيه. والتفسير الذي تقدمه الحكومة لا يمكن أن يوصف بالذكاء. وإذا كانت اليابان تريد أن تسهم حقا في سلام العالم، فمن الأهمية بمكان لليابان أن تواجه التاريخ وأن تبني الثقة بالإعراب عن الندم العميق والاعتذار لحكومات وشعوب المنطقة.

فيما يتعلق بالقضية الثانية ”نساء المتعة“، وهو ما يعني في الواقع الاسترقاق الجنسي القسري من قبل الجيش الامبراطوري الياباني خلال الحرب العالمية الثانية، لا يسعنا إلا أن نعرب مرة أخرى عن أقصى درجات خيبة الأمل في البيان الذي أدلت به اليابان. فبالرغم من تقرير عام ١٩٩٦ للمقرر الخاص للأمم المتحدة السيدة كوماراسوامي (E/CN.4/1996/53) وتقرير عام ١٩٩٨ للمقرر الخاص ماكدوغال (E/CN.4/Sub.2/1998/13)، الذي أكد بحزم

المسؤولية القانونية لليابان عن مسألة نساء المتعة، لم تقبل اليابان أبداً المسؤولية القانونية. وبدلا من ذلك، بذلت اليابان محاولات مستمرة لإعادة تعريف القضية باعتبارها من قبيل الأعمال الخيرية والإنسانية.

كلا، هذه القضية جريمة ضد الإنسانية، وتقتضي العدالة والمساءلة القضائية، وليس في الأمر أي عمل خيري. هذه ليست قضية ميتة، كما ذكر وفدي هذا الصباح، لأن ضحايا تلك الجرائم البشعة ما زالوا على قيد الحياة. علاوة على ذلك، للأسف، فإن بعض القادة اليابانيين يرددون أن اليابان لم تكن وحدها التي اقترفت هذا الاسترقاق الجنسي ولكن اقترفته بلدان أخرى أيضاً، وهم يتساءلون لم ينبغي لليابان وحدها أن تشعر بالندم وبالخزي، أو حتى بالمسؤولية.

أود أن أكرر أنه خلافا لما تريد اليابان، فإن المسألة لن تتلاشى إلى أن تقر الحكومة اليابانية بمسؤوليتها القانونية وتتخذ التدابير المقبولة للضحايا.

أخيرا، وفيما يتعلق بمسألة تنقيح الكتب المدرسية، لقد فكرنا اليوم سويا في الويلات المروعة للحربين العالميتين والدروس التي تعلمناها من هاتين التجربتين المروعتين. أول الدروس الأساسية التي يمكن أن نستخلصها من مداولات اليوم هو الشجاعة في مواجهة الماضي بأمانة، والثاني، استنادا إلى الأول، الحاجة إلى بذل الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة – التصالح مع الماضي وتحقيق المصالحة مع الضحايا، من أجل مستقبل يسوده السلام. ينبغي توعية الأجيال المقبلة بتلك الدورس من خلال التعليم كيما لا تكرر أخطاء الأجيال السابقة.

قدم ممثل اليابان، بعد ظهر اليوم، تبريرا للقرار الذي اتخذته مؤخرا الحكومة اليابانية بتنقيح كتاب مدرسي للطلبة اليابانيين، بما في ذلك ما يتعلق بمطالبات اليابان الإقليمية غير المشروعة ضد البلدان المجاورة. أظهر التفكير في الحربين العالميتين بوضوح أن العداء والأعمال العدائية يؤديان في نهاية المطاف إلى الصراع والتوتر. لن يؤدي تحرك اليابان لتلقين أجيالها الشابة معلومات تاريخية غير دقيقة إلا إلى بث بذور الخلاف الدائم في الأجيال القادمة، مما يسفر عن مأساة.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أطرح سؤالا عن نوع السلام الذي تسعى اليابان إلى الإسهام فيه من خلال استراتيجيتها الاستباقية في الآونة الأخيرة.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر لكم مرة أخرى على تنظيم مناقشة اليوم، وبصفة خاصة، نحن نقدر البيان الذي أدليتم به هذا الصباح.

تأخذ رواندا الكلمة مرة أخرى للرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأود أن أذكر هنا أن رواندا أدلت هذا الصباح ببيان في سياق مناقشة اليوم بشأن السلام والسعي إلى السلام الدائم. وانطلاقا من بيانكم، السيد الرئيس، الذي ذكرتم فيه أنه في عام ١٩٦١ كانت هناك بالفعل قوات تابعة للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عملية الأمم المتحدة في الكونغو. في عام ١٩٦١، أرسلت بالفعل قوات الأمم المتحدة وبعد ٥٣ عاما لا يزال البلد يشهد كارثة وصراعا.

أدلينا ببياننا في سياق المناقشة بشأن السعي إلى تحقيق السلام الدائم. استهدفت انتقاداتنا الأمم المتحدة وعدم قدرتها على دعم الكونغوليين من أجل إحلال السلام الدائم. لكننا سمعنا بعد ذلك البيان المؤسف الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الذي اتهم فيه رواندا بشتى الأمور السيئة، وأنها مصدر كل الشرور، وبدعم حركة ٢٣ مارس، دون الإتيان بأي دليل على الإطلاق. لقد اطلعنا على مختلف التقارير التي جري توزيعها، ليس في أي منها ذرة من دليل.

من المهم أن نفهم مشاكل جمهورية الكونغو الديمقراطية على النحو الصحيح. علينا أن نسأل أنفسنا باستمرار. هل رواندا هي من قام باغتيال رئيس الوزراء باتريس لومومبا في عام ١٩٦١؟ لا. هل رواندا هي سبب انفصال مقاطعة كاتانغا؟ لا. هل رواندا هي المسؤولة عن وضع موبوتو سيسي سيكو، الدكتاتور المليادير الذي يمتلك قصورا في جنوب فرنسا وحسابات مصرفية في سويسرا بينما يتضور شعبه جوعا، في السلطة ودعمه؟ لا، ليست رواندا هي المسؤولة. هل رواندا هي التي رحبت في عام ١٩٩٤ وقدمت الدعم إلى الإنتراهاموي بعد أن ارتكبت أعمال الإبادة الجماعية في بلدي؟ لا. من في الكونغو الذي لم يفصل بين اللاجئين؟ ليست رواندا، إنما كان النظام القائم في ذلك الوقت، وعجزت الأمم المتحدة عن فصل ونزع سلاح ميليشيات الإنتراهاموي، التي لا تزال حتى اليوم تعيث فسادا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في شكل القوات الديمقراطية لتحرير رواند. إنهم نفس الناس الذين هربوا من رواندا في عام ١٩٩٤.

لذلك فقد دهشنا بعض الشئ إزاء البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لسبب معقول وبسيط يتمثل في أن القوات المسلحة لذلك البلد تتعاون اليوم مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، نفس الأشخاص الذين ارتكبوا الإبادة الجماعية في رواندا، والذين قتلوا الكونغوليين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بل وهاجموا رواندا خلال عدة فترات في تسعينات القرن الماضي والعقد الذي تلاه.

لذلك، أعتقد أنه من المؤسف أن تشير جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حركة مثل حركة ٢٣ مارس، التي أوقفت جميع الأنشطة، لغرض اتهام رواندا مرة أخرى، في حين أن هناك حركة ونشاط على أرض الواقع تسبب الخراب والبؤس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

حاولت رواندا دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل التوصل إلى اتفاق سلام مع حركة ٢٣ مارس. ووقعنا في شباط/فبراير، العام الماضي، الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى تحديدا لمحاولة التصدي للأسباب الجذرية للصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي في المقام الأول، سوء الحكم، وانعدام سلطة الدولة والأمن، والتوزيع غير العادل للموارد. وما فتئت رواندا ملتزمة بذلك الطريق، وسوف نواصل مساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية في السياق الثنائي أو المتعدد الأطراف، لكننا نريد أن يساعدنا أصدقاؤنا الكونغوليون كيما نساعدهم ونطلب أن يتبعوا نهجا إيجابيا حتى يتسنى لنا مساعدتهم على حل مشاكلهم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لأخذ الكلمة للمرة الثانية بعد ظهر هذا اليوم. أدلي بهذا البيان للرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل الاتحاد الروسي.

يشارف اليوم على الانتهاء ولا يسرني في الحقيقة الانخراط في مناقشة تبعدنا تماما عن موضوع مناقشة اليوم. من دواعي الأسف أن روسيا، بدلا من الإسهام في مناقشة مجدية، حاولت مرة أخرى طرح تفسير مضلل للحقائق التي انعكست في العديد من المناسبات في الوثائق ذات الصلة التي اعتمدتها مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك مجلس الأمن. لقد طرحت تجربة بلدي فحسب كحالة إفرادية لعرض الدروس المستفادة حتى يتسنى للمجتمع الدولي استخلاص الدروس المناسبة في ما يتعلق بعمله في المستقبل من المآسي والصعوبات التي عانينا منها. نعتقد أن هذا هو ما ينبغي أن نناقشه ونتفكر فيه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد يوميموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): كما ذكرت في وقت سابق، تشك اليابان أن مجلس الأمن هو المحفل الأنسب للتعامل مع القضايا الفردية التي حدثت في الماضي. غير أنني أجد لزاما علي أن آخذ الكلمة مرة أخرى للرد على البيان الذي أدلى به للتو ممثل وفد آخر بعد أن أدليت ببياني في وقت سابق.

جرى الإعراب بالتفصيل عن موقف اليابان إزاء النقاط ذات الصلة في بياني الأصلي بعد ظهر اليوم. لذلك، فإنني أود أن أذكر فحسب المجلس وجميع المشاركين بتلك الحقيقة.

الرئيس: طلب ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ري تونغ إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): نعتذر لأخذ الكلمة مرة أخرى. لقد استمعنا للتو إلى ملاحظات لا معنى لها. وكان ممثل اليابان قد أدلى أيضا في وقت سابق بملاحظات لا معنى لها تماما. فبشأن تلك الملاحظات، أود أن أركّز على ثلاث نقاط.

أولا، تكلم الممثل الياباني عن اليابان المحبة للسلام. لا أعرف أي بلد في هذه القاعة يعتقد أن اليابان دولة محبة للسلام. عندما ينظر المرء في السياسيين اليابانيين والدبلوماسيين الذين يأتون إلى هنا لتمثيل أولئك السياسيين، يجد أنهم يقولون أشياء مغايرة تماما ويرسمون صورا عن اليابان مختلفة كليّا. على الصعيد المحلي، يقول السياسيون إن سياساتهم المتعلقة بالغزو والاحتلال العسكري والفترة الاستعمارية إبّان الحرب العالمية الثانية كانت حربا لتحرير الشعب الآسيوي. رئيس الوزراء أبي أثار بنفسه مسألة إعادة كتابة تعريف العدوان الذي ارتكبه أسلافه. كيف يمكن للمرء أن يقول إن اليابان محبة للسلام؟

ثانيا، تكلم الوفد الياباني عن ”نساء المتعة“. لا أعتقد أن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بحاجة حتى إلى الكلام عن ذلك، لأن هذا الأمر قد تم توضيحه بالفعل. شيء واحد ينبغي تأكيده، مع ذلك، هو حقيقة أن اليابان لا يمكنها أبدا – وإطلاقا – أن تمحو التاريخ. وكما ذكر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ملاحظات سابقة، فإن تلك الجريمة كانت الأكثر استهجانا وبشاعة ضد الإنسانية. لا توجد دولة في العالم، خلال تاريخ البشرية أو تاريخ قيام الدول، حشدت النساء، تحت مسمّى نساء المتعة، ليكنّ الرقيق الجنسي لجنود الجيش الغازي. اليابانيون هم الوحيدون الذين ارتكبوا تلك الجريمة.

بالنسبة إلى مزار ياسوكوني، إنه يضم رفات ١٤ مدانا من مجرمي الحرب الكبار الذين تمت معاقبتهم بموجب القانون الدولي. هذا شيء لا يمكن أن يكون موضع نزاع هنا.

إن مسألة الكتب المنقحة حساسة جدا وهي تتعلق بتعليم التاريخ للأجيال المقبلة. واليابان تبذل قصارى جهدها لتثقيف الشباب بشأن سيطرة الطبقة العسكرية، الأمر الذي لم ينجح أسلافهم في تحقيقه. نقول لهم شيئا واحدا ونحذرهم منه – ولكن ينبغي أن يتعلموا الدروس عما حدث لأسلافهم بعد سيطرة الطبقة العسكرية – وهو أن الهزيمة سوف تتكرر إذا استمروا في السير في هذا الاتجاه.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد ليو جياي (الصين) (تكلم بالصينية): إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهذه القاعة هي رمز انتصار شعوب العالم ضد الحروب العدوانية الفاشية، ورمز العدالة التي قهرت الشر. ويجب التقيد بالنظام الدولي الذي قام في أعقاب الحرب بناء على الميثاق، والمحافظة عليه.

موضوع جلسة مجلس الأمن اليوم هو ”الحرب، ودروسها، والسعي إلى سلام دائم“. وبغية استخلاص العبر من الحرب والحفاظ على السلام الدائم، من الضروري أن نواجه التاريخ مباشرة وأن نستخدمه كمرآة.

إن صوت الحقائق يعلو صوت الكلام. لقد قدّم ممثل اليابان في بيانه بعد ظهر هذا اليوم مبررات حول مسائل تتعلق بمزار ياسوكوني، ونساء المتعة، والكتب المدرسية. وقبل برهة، فعل الشيء نفسه مرة أخرى. في الواقع، اليابان لا تعمل سوى على إيقاع نفسها في حفرة أعمق من خلال محاولة تبرئة تاريخها.

يعلم المجتمع الدولي أي نوع هو مزار ياسوكوني، واليابان تعلم ذلك جيدا. لقد كان رمزا روحانيا لسيطرة الطبقة العسكرية اليابانية. وهي، حتى يومنا هذا، تمجد الحروب العدوانية اليابانية وتبررها صراحة. ولا تزال اليابان تدّعي علنا بأن الحرب التي شنتها في المحيط الهادئ كانت لأغراض الدفاع عن النفس. وهي ما فتئت تتهم المحكمة العسكرية الدولية للشرق الأقصى بإجراء محاكمات غير قانونية. وما زالت تقدّس ١٤ مجرما من كبار مجرمي الحرب، وما يزيد على ١ ٠٠٠ من مجرمي الحرب الآخرين باعتبارهم آلهة. لقد أشار إليهم الممثل الياباني في بيانه بعد ظهر هذا اليوم بأنهم أشخاص ضحوا بحياتهم من أجل بلدهم. وهذا يثبت مرة أخرى أن اليابان لا تزال متمسكة برأيها الخاطئ حول تاريخها العدواني. وزيارة رئيس الوزراء الياباني أبي إلى مزار ياسوكوني إهانة للعدالة التاريخية، والضمير الإنساني، ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتصار العالم على الفاشية والنظام الدولي الذي تم إنشاؤه عقب الحرب.

خلال الحرب العالمية الثانية، جنّد الجيش الياباني بالقوة أعدادا كبيرة من نساء المتعة من الصين وكوريا والكثير من سائر البلدان الأخرى، وارتكب جرائم فظيعة ضد الإنسانية. وحتى الآن، لم تقدّم الحكومة اليابانية اعتذارا أو تعويضا بشأن مسألة نساء المتعة، وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل إدانته لها.

وغرض اليابان من تعديل الكتب المدرسية يكمن في تزييف التاريخ وتشويه الحقائق. وما ينبغي للحكومة اليابانية أن تفعله هو الالتزام الفعال بإعلان القاهرة، وإعلان بوتسدام، والأحكام الأخرى ذات الصلة، ووقف جميع الأعمال التي تنتهك السيادة الإقليمية للبلدان المجاورة وتقوضها.

إن المبررات اليابانية تثير تساؤلات عدة. الأمم المتحدة تتضمن ١٩٣ دولة عضوا. بصرف النظر عن اليابان، هل أقدم قادة دولة ما على زيارة وتبجيل مزار لمجرمي الحرب العاديين ومجرمي الحرب الكبار؟ لماذا اختارت اليابان أن تكون على الجانب الآخر في هذه المسألة وليس على جانب المجتمع الدولي؟ هل نفهم أن تمجيد الحروب العدوانية هو إعلان الرغبة في السلام؟ الميثاق يوضّح ذلك توضيحا جدا: إن تأسيس الأمم المتحدة كان لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. مجرمو الحرب المبجلون في مزار ياسوكوني هم المجرمون المسؤولون عن ارتكاب جرائم الحرب هذه. هل نفهم أن تبجيل وتكريم مجرمي الحرب هؤلاء هما امتثال لمقاصد ومبادئ الميثاق؟ هل نفهم أن تغيير الكتب المدرسية والتستر على حقيقة التاريخ هما الطريقة الصحيحة لجعل أبناء أجيال المستقبل يدركون الأخطاء التي ارتكبت ويتجنبون مسار الحرب؟ بقول هذه الأشياء، لم يكن الممثل الياباني يخدع سوى نفسه والآخرين.

إذا كان القادة اليابانيون يرغبون حقاً في النأي بالنفس عن مجرمي الحرب في الحرب العالمية الثانية، عليهم أن يعرفوا أفضل من الانخراط في هذه التبريرات.

إن أفعال أبي تقوض بشدة الأساس السياسي للعلاقات الصينية – اليابانية. لقد أغلق هو نفسه الباب أمام الحوار الصيني – الياباني. ما يجب القيام به الآن بدلا من انتحال المبررات

لنفسه العمل بصورة فعالة على تحسين طرقه، والتخلي عن نظرته الخاطئة للتاريخ، وهي نظرة تتعارض مع الضمير الإنساني والعدالة الدولية. وعليه أن يفهم فهما صحيحا تاريخ اليابان الحافل بالعدوان العسكري، وأن يعلن أسفه لذلك التاريخ. ويتوجب عليه الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن يفوز فوزا حقيقيا بثقة البلدان الآسيوية المجاورة والمجتمع الدولي. إن شعوب العالم سوف تشاهد أفعال اليابان.

الرئيس: طلب ممثل أرمينيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): أما وقد تابعت المناقشات بطريقة بناءة، وهي موضع تقدير خاص، نظراً لمشاركة بلدان فيها لا يتفق معظمها مع بعضها بعضا، فإن المرء لا يسعه إلا أن يأسف لاستمرار تركيا في انتهاج سياسة النفي والمهاترات الكلامية التي لم تتغير. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى التفسيرات الخاطئة التي استمعنا إليها من سفير تركيا في قضية الإبادة الجماعية للأرمن.

أعتقد أن الوفود الحاضرة في القاعة فوجئت بسماع تعليلات مشوهة للحقيقة الدامغة بشأن الإبادة الجماعية للأرمن، مما أودى بحياة ١,٥ مليون أرمني، من الأطفال والنساء والرجال الذين كانوا يعيشون في الإمبراطورية العثمانية إبان نظام ”تركيا الفتاة“. أود بشكل خاص أن أنعش ذاكرة ممثل تركيا.

بدأ الذبح المنهجي والمخطط لأمة بأكملها في ٢٤ أبريل ١٩١٥ واستمر حتى عام ١٩٢٣. تم تعريف تلك الجريمة بوصفها جريمة إبادة جماعية وتعرف بالإبادة الجماعية للأرمن. بدأ ذلك اليوم المشؤوم عندما قام الأتراك العثمانيون بتجميع ٣٠٠ من زعماء الطائفة الأرمنية في القسطنطينية المؤلفين من الكتّاب والفلاسفة والمهنيين ومن ثم إعدامهم. في اليوم نفسه، ذُبح ٥ ٠٠٠ من أفقر الأرمن في شوارع المدينة. ثم انتشرت عمليات الإعدام الوحشي للطائفة الأرمنية في الأناضول. وتم تنفيذ عمليات الترحيل والقتل. جالت مسيرات الموت الصحاري. دان ممثلو الحكومات البريطانية، والفرنسية، والروسية والألمانية والنمساوية عمليات القتل الجماعية التي وقعت في تركيا. وقد أقر بوقوع تلك الجريمة عدد من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، ولجنة حقوق الإنسان والهيئة الفرعية التابعة لها، اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات.

لدينا حساسة شديدة إزاء هذا الموضوع لأن سياسة الإبادة الجماعية التي نفذتها الإمبراطورية العثمانية والتي بلغت ذروتها في الإبادة العشوائية وذبح الأرمن، لا تعترف بها تركيا حتى الآن، على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتذكير بالجريمة والاعتراف بها. كل ما أود أن أقوله لممثل تركيا أن الوقت قد حان ليدرك – وهذا سبب عقد هذه المناقشة المواضيعية – بأنه لكي يكون المرء جزءا من العالم المتحضر، عليه تفادي النكران وتحاشي اللجوء إلى تجاهل الحقائق التاريخية لطمس إجحافات الماضي، لا سيما الجرائم الجماعية الفظيعة التي ارتُكبت.

في الختام، يعتقد بلدي أن اعتراف تركيا بالإبادة الجماعية للأرمن سيؤدي إلى إزالة الحواجز النفسية القائمة بين أمتينا. أننا إذ نقترب من الاحتفال بالذكرى المئوية لتلك الجريمة في عام ٢٠١٥، نحض الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، والمنظمات الدولية الأخرى وهيئات المجتمع المدني، على مواصلة اتخاذ الخطوات والإجراءات المناسبة للاعتراف بوقوع هذه الجريمة ضد الإنسانية وذلك للحيلولة دون تكرارها المرعب في أجزاء أخرى من العالم.

الرئيس: طلب ممثل تركيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد شاهينول (تركيا): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. ومهما يكن من أمر فإن موضوع جلسة اليوم بيّن أن الغرض من عقدها ليس

نبش حُفَرِ صراعات الماضي التي حدثت بين الأمم، بل السعي إلى إيجاد حلول توفيقية بين الأمم من أجل مستقبل العالم. لقد شاركنا في هذه الجلسة على أساس هذا الفهم. وما كنا نريد مناقشة أحداث وقعت قبل قرن من الزمان.

لكن يبدو أن لدينا جوانب فهم مختلفة للماضي. ومن الطبيعي تماما أن الوفود الأخرى لديها تفسيرات مختلفة للأحداث التي وقعت في الماضي. إن المسألة التي أثارها وفد أرمينيا هي من ذلك الطابع. ومن الواضح أن لدينا تفسيرات مختلفة لتلك الأحداث. فنحن لم نقل بأنه لم يحدث شيء في عام ١٩١٥. إننا نعرف عن تلك الأحداث، ولكن لا ينطبق عليها تعريف الإبادة الجماعية المتضمن في اتفاقية الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨.

عندما نلقي نظرة على نماذج من الأحكام الصادرة عن المحاكم الدولية، يتبين لنا أن الإبادة الجماعية جريمة. فهي معرّفَة بوضوح وإثباتها يتطلب معايير صارمة. أود أن أضرب مثلا على ذلك. فلنلقِ نظرة على قضية البوسنة والهرسك. أصدرت المحكمة الجنائية الدولية قرارها بهذا الشأن، ونطقت بأن الإبادة الجماعية وقعت في سريبرينيتشا، لكن المحكمة لم تتمكن من إثبات هذه جريمة في أجزاء أخرى من البوسنة والهرسك. لماذا كان ذلك؟ لأنه لم يتوفر لدى المحكمة ما يكفي من الأدلة على أن تلك الأحداث كانت تجري في أرجاء أخرى من البوسنة والهرسك. وحدث ذلك في عصرنا. لقد شهدنا نحن جميعا تلك الأحداث. على الرغم من حيازتنا للتكنولوجيا – التلفزيون وجميع أنواع الاتصالات – لم تتمكن المحكمة من إثبات وقوع إبادة جماعية في أجزاء أخرى من البوسنة والهرسك.

أما الآن فيخرج علينا أحد الوفود قائلا بأن الأحداث التي وقعت في عام ١٩١٥ ترتقى إلى مستوى الإبادة الجماعية في حين لم يصدر أي حكم بذلك من محكمة دولية. فكيف يمكن أن يُتوقع منا قبول هذا الإجحاف؟ ينبغي أن لا نكون رهينة للماضي، بل يجب أن نتطلع إلى المستقبل. نعتقد أننا بالقيام بذلك، سنتمكن من التغلب على معضلات الماضي، والتطلع إلى المستقبل معا، والتوصل إلى تسوية والعيش في سلام جنبا إلى جنب. لهذا السبب، نود أن نُذكّر مرة أخرى بأن علينا ألا نجعل مستقبلنا رهينة أحداث وقعت قبل قرن من الزمان.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظرة في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.